

# كوردستان ودوامه الحرب

# **كوردستان ودوامه الحرب**

**تأليف**

**محمد احسان**

**دار ئاراس**

**للطباعة والنشر**

**السلسلة الثقافية**

**صاحب الامتياز: شوكت شيخ يزدين**

**رئيس التحرير: بدران احمد حبيب**

\*\*\*

**العنوان: كوردستان ودوامه الحرب**

**تأليف: محمد احسان**

**من منشورات دار ئاراس رقم: 4 2**

**تصميم: قاسم قادر**

**الطبعة الأولى: اربيل - كوردستان 2 0 0 0**

**رقم الإيداع في مكتبة المديرية العامة للثقافة والفنون - اربيل 376 لسنة 2000**

**مطبعة وزارة التربية - اربيل**

بسم الله الرحمن الرحيم  
«الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل  
الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند  
الله وأولئك هم الفائزون...»

(صدق الله العظيم)



# المحتويات

11 شكر وتقدير

13 مقدمة الطبعة الثانية

## الفصل الأول

19 منشأ المسألة الكوردية

22 – الكورد ومعاهدة سيفر

25 – الدولة العراقية وردود الفعل الكوردية

30 – البارزاني والحركة القومية الكوردية

35 – الجمهورية العراقية والمسألة الكوردية

## الفصل الثاني

41 البعث العراقي والقضية الكوردية

41 – المسألة الكوردية وحركة 8 شباط (فبراير) 1968

43 – المسألة الكوردية وحكم الأخوين عارف

46 – عودة البعث

52 – الكورد والحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988)

## الفصل الثالث

63 قرار مجلس الأمن 688

63 – التمهيد

66 – الأبعاد السياسية والقانونية والإنسانية للقرار 688

70 – خلفية القرار

72 – تفسير القرار

## الفصل الرابع

- 77 - مشاهد لما بعد حرب الخليج
- 85 - حكومة أقليم كردستان (1992 - 1996)

## الفصل الخامس

- 93 النزاع الداخلي (الكوردي - الكوردي) ومؤثراته
- 93 - دور الجيوبولتيك
- 100 - التنسيق الإقليمي
- 104 - حرب الداخل - حرب الخارج

## الفصل السادس

- 111 تنازع النفوذ الإقليمي والدولي
- 111 - النفوذ التركي
- 123 - النفوذ الإيراني
- 133 - الدور الأمريكي في المسألة الكوردية
- 139 - الدور السوري في المسألة الكوردية
- 142 - الدور المصري في المسألة الكوردية

## الفصل السابع

- 151 - المسألة الكوردية في العراق والفيدالية
- 154 - حق تقرير المصير بين التقييد والإطلاق!
- 157 - الفيدرالية: اتحاد أم انفصال؟

## الفصل الثامن الملاحق

161

163

- الملحق رقم (1)

رسائل الشيخ عبيدالله النهري الى الدكتور كوجران

169

- الملحق رقم (2)

تعهدات الدولة العراقية إلى عصبة الأمم  
كما أملتھا اللجنة الخاصة التي ألفھا المجلس  
بقراره المتخذ في 28 من كانون الثاني 1932

175

- الملحق رقم (3)

بيان 11 آذار (مارس) 1970.

187

- الملحق رقم (4)

قانون الحكم الذاتي لعام 1974.

201

- الملحق رقم (5)

اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران.

205

- الملحق رقم (6)

مشروع قانون فرض العقوبات الاقتصادية  
على العراق من قبل الكونكريس الأمريكي.

211

- الملحق رقم (7)

نص قرار مجلس الأمن 688 .

215

- الملحق رقم (8)

نص برقية السيد مسعود البارزاني بعد فرز الأصوات في انتخابات لعام 1992.

221

- الملحق رقم (9)

النص الكامل لبيان إعلان الفيدرالية في كردستان العراق.

227

ملحق الصور  
المصادر والمراجع



## شكر وتقدير

أتوجه بجزيل الشكر وخالص التقدير لكل من ساعد وساهم في وضع هذا الجهد المتواضع بين يدي القاريء الكريم الذي جاء ثمره جهد شاق وبحث مستفيض ومتابعة جادة.

وأخص بالذكر الكاتب والمؤلف والصحافي الاخ جرجيس فتح الله لما قدمه لي من مراجعة وتدقيق لفصول هذا الكتاب وذلك من مكان أقامته في السويد أو عند زيارته الى لندن. كذلك الكاتب والباحث الدكتور عبدالحسين شعبان لما خصني به من واسع خبرته العلمية وتجربته في البحث والتأليف. ولا يفوتني أن أذكر بأعزاز تشجيع ودعم الكاتب والصحفي الاخ فوزي ألاتروشي لما أبداه لي من ملاحظات وتوجيهات سديدة.

وفي الختام اود ان اشير الى انني وحدي المسؤول عن النص الذي اضعه بيد القاريء واحتمل تبعه الاراء والافكار الواردة فيه ، متمنيا من الله التوفيق والسداد املا ان اكون قد قدمت مساهمة متواضعة لامتي الكوردية من اجل نيل حقوقها وفي المقدمة منها حق الحياة والعيش بسلام وتقدير المصير وفقا لأرادتها الحرة. والله من وراء القصد.

**محمد احسان**



## مقدمة الطبعة الثانية

اخترت لهذا الكتاب موضوع "كوردستان ودوامه الحرب" لأهمية الموضوع الكوردي في المعادلة الشرق أوسطية، اذ لا يمكن الحديث عن الاستقرار والامن والسلام في المنطقة دون ايجاد حلول ومعالجات للقضية الكوردية التي لا تخص الكورد وحدهم بل وتتداخل مع قضايا شعوب ودول المنطقة وتؤثر في نظام العلاقات الدولية.

فحتى لو تم حل مشكلة الشرق الاوسط الاساسية واعني بها "القضية الفلسطينية" بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه وبالاخص حقه في تقرير مصيره فوق ترابه وفي اطار كيان سياسي مستقل. فانه لا يمكن اطفاء بؤر النزاع والصراع الشرق أوسطية الاخرى دون حل القضية الكوردية باطار تمكين الشعب الكوردي الذي يتجاوز تعدادة الثلاثين مليوناً والموزع بين أكثر من اربع دول من التمتع بحقوقه واقامة كيان سياسي يعبر عن طموحه في الوحدة وتقرير المصير والتعايش مع شعوب ودول المنطقة والتعاون المشترك معها على اساس من الصداقة والتآخي والمنافع المشتركة والمصالح المتبادلة.

في هذا الكتاب حاولت التركيز على المؤثرات المحلية والاقليمية والدولية على كورد العراق خلال الاعوام 1990-1998 والتي تعتبر فترة عصبية ودقيقة من تاريخ حركتهم القومية. حيث برزت مسألتهم بشكل لم يسبق له مثيل في أي وقت. اذ باتت قضية ايجاد حل دائم وثابت وعادل للمسألة الكوردية عموماً ولكورد العراق خصوصاً عنصراً هاماً من عناصر معادلة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ففي الفصل الاول تناولت منشأ المسألة الكوردية مركزاً على الكورد ومعاهدة سيفر (Sevre) متناولاً تطور القضية الكوردية منذ نشأة الدولة العراقية 1921 وحتى قيام الجمهورية العراقية في 14 تموز (يوليو) 1958.

اما الفصل الثاني فقد خصصته لمناقشة القضية الكردية في الفترة الاولى لحكم البعث 1963، والفترة الثانية التي بدأت عام 1968 معرجا على القضية الكردية في زمن حكم الاخوين عارف (1963-1968) مفردا مبحثا خاصا للحرب العراقية الايرانية (1980 – 1988) وتطوراتها التي ادخلت القضية الكردية في طور خاص من تطورها تمهيدا لحرب الخليج الثانية.

لقد واجه الكورد في مسيرتهم النضالية للدفاع عن هويتهم السياسية والقومية شتى صنوف الاقصاء والعزل والتمييز والاستغلال والتهمير بما فيها استخدام السلاح الكيميائي، ودخلت المسألة الكردية عهدا جديدا اثر حرب الخليج الثانية التي اخرجت القضية الكردية من حدودها المحلية والاقليمية الضيقة الى الفضاء الدولي ووضعتها على طاولة البحث من جديد. وهي بمثابة العودة الثانية الى الأروقة الدولية بعد معاهدة سيفر.

وفي الفصل الثالث حاولت ان اركز على قرار مجلس الامن 688 واثاره وابعاده على المسألة الكردية في المستقبل القريب والبعيد. وقدمت رؤية للقرار وتفسيراته المختلفة ومواقف القوى والجماعات العراقية (المعارضة والنظام) المختلفة منه.

وفي الفصل الرابع بحثت مشاهد ما بعد حرب الخليج وتداعياتها ابتداء من مقدمات وحيثيات الحرب وما رافقها. وقد توقفت عند حكومة اقليم كردستان **Kurdistan Regional Government** التي انبثقت اثر سحب النظام العراقي لجهازه الاداري والمالي واداراته السياسية من كردستان حيث واجهت الحركة الكردية وضعا عصيباً فقامت بملء الفراغ وممارسة حقها المشروع باجراء انتخابات اقليمية لأول مرة في تاريخ العراق السياسي وتشكيل حكومة كردية في اعقاب ذلك سميت بحكومة إقليم كردستان والتي تمثل تطلعات الشعب الكوردي في ادارة اموره المحلية.

وفي الفصل الخامس تناولت النزاع الداخلي (الكوردي - الكوردي) ومؤثراته الأساسية على نضال الشعب الكوردي، مؤشرا لدور الجيوبولتيك في اندلاع النزاع والتنسيق الاقليمي بهذا

الخصوص والتداخل الخارجي الذي كان مؤثراً مهماً في اندلاع القتال وتغذيته.

اما الفصل السادس فقد خصصته للتنازع والنفوذ الاقليمي والدولي. اذ لا يمكن بحث القضية الكوردية وبخاصة مراحلها التاريخية في العراق او غيره من البلدان التي يعيش فيها الشعب الكوردي دون سبر اغوار للنفوذ التركي والايرواني والامريكي فضلاً عن الدور العربي السوري والمصري.

وكان الفصل الاخير الذي هو بمثابة خاتمة واستنتاجات البحث بعنوان: القضية الكوردية في العراق والفيدرالية مكرراً على موضوع حق تقرير المصير واء بعض القوى السياسية المعارضة بهذا الخصوص بين التقييد والاطلاق، حيث افردت قسماً خاصاً منه لمفهوم الفيديرالية ولناقشة بعض الافكار بخصوصه، بما في ذلك الاجابة على التساؤل الذي طالما تردد في اذهان الكثيرين بشأنها هل هي اتحاد أم انفصال؟ وما هي آفاق القضية الكوردية في العراق؟

ومن ثم هل يمكن النظر الى حل للقضية الكوردية في العراق دون حل مشكلة العراق (في نظامه الحالي والمستقبلي) وقضية الديمقراطية ككل.

واخيراً فقد حاولت في هذا البحث الانطلاق من الاسس اعلاه في التعامل مع القضية الكوردية ضمن مسارها التاريخي وأبعادها المستقبلية في ظل الجيوبولتيك ونحن على أعقاب القرن الحادي والعشرين وهو على كل حال مساهمة متواضعة في كشف مجاهل واحدة من أكثر قضايا التحرر عدالة وتعقيداً في عالمنا الحالي.

محمد احسان

لندن - المملكة المتحدة

2 00

## **الفصل الاول**

### **نشوء المسألة الكردية**

- **الكورد ومعاهدة سيفر**
- **الدولة العراقية وردود الفعل الكردية**
- **الدولة العراقية والحركة القومية الكردية**
- **الجمهورية العراقية والمسألة الكردية**



## الفصل الأول

### نشوء المسألة الكردية

الكورد هم رابع شعب من شعوب الشرق الأوسط عدديا بعد العرب والفرس والترك، وإحدى القوميات القليلة غير الممثلة في هيئة الأمم المتحدة، فهم محرومون من كيان مستقل رغم وجود محاولات موثقة بمعاهدات واتفاقات سابقة في هذا الشأن.

هناك اختلاف كبير في تقدير عدد الكورد مرده ان حكومات المنطقة التي تتقاسمهم، اجرت إحصاءاتها السكانية (الديموغرافية) على أساس عنصري، وسعت لتقليل عددهم ما دفع "القوميين الكورد" جراء سياسة التهميش والإقصاء المزمّنة إلى المبالغة في التقدير<sup>(١)</sup>.

---

(١) في عام ١٩٢٥ قدر مسؤولو عصبة الأمم عن طريق المقارنة عدد الكورد في العالم بثلاثة ملايين نسمة، يعيش نصفهم في تركيا وسبعمئة ألف في ايران، وخمسمئة ألف في العراق، وثلاثمئة ألف في سورية. وبعد عشرين سنة تقريبا، قدم بعض الشخصيات الكردية "خارطتهم" الى (مؤتمر سان فرانسيسكو حول تأسيس الامم المتحدة ١٩٤٥) وقالوا ان عددهم بلغ تسعة ملايين نسمة. لكن المؤرخ ويليان لين ويستيرمان الذي تعامل بحذر مع هذه المسألة، نشر دراسة عن الكورد في العدد الرابع والعشرين من مجلة Foreign Affairs الأمريكية والصادر في تموز (يوليو) ١٩٤٦ قدر فيها عدد الكورد بمليونين وأربعمئة وتسعة عشر ألفا فقط ويعيشون في ايران وتركيا. اما في العراق فقد قدرهم بسبعمئة ألف وأربعمئة وتسعة عشر وفي الاتحاد السوفيتي فقد قدرهم بـ(١٢٥ ألف اما في سورية فقد قدرهم بـ ١٠٠ ألف. وفي العام ١٩٧٠ قدر مارتن فون بروينسين، وهو أحد المراجع الموثوقة في الشؤون الكردية، عدد الكورد بـ ٧.٥ مليون نسمة في تركيا، وما بين ٤ - ٤.٥ ملايين في ايران، وما بين ٢ - ٢.٥ مليون في العراق، وخمسمئة ألف في سورية، وما بين ستين ومئة ألف في الإتحاد السوفيتي. و في العام ١٩٩٢ قدر



منذ القرن السادس عشر الميلادي استأثرت كل من الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية بقسم من الكورد. ونجح العثمانيون في كسب الكورد الى جانبهم لكون غالبيتهم يدينون بالمذهب السني كالاتراك وفق آراء بعض الباحثين في حين أن الفرس هم شيعيو المذهب<sup>(٢)</sup>. وقد أتاح هذا للكورد الاحتفاظ بدرجة من "الحكم الذاتي" في الدولة العثمانية تحت إدارة زعمائهم المحليين وبقيت كوردستان بؤرة النزاع العنيف بين هاتين الإمبراطوريتين وساحته. وزاد الموقف تعقيدا المشاريع البريطانية والروسية في القرن التاسع عشر الرامية إلى شمول نفوذها المنطقة<sup>(٣)</sup>.

لقد تم القضاء على عدد من الثورات الكوردية ضد الترك والفرس. وفي قرن التاسع عشر، وشرع العثمانيون بالقضاء على الإمارات الكوردية ذات الحكم الذاتي المحلي وفرضوا على الأقالييم

---

ديفيد ماكداول في كتابه :

THE KURDS, A NATION DENIED, MINORITY RIGHTS PUBLICATION, LONDON. P 10.

عدد الكورد في العام ما بين ٢٥ - ٣٠ مليون نسمة تقريبا (يعيش ١٠٨ مليون في تركيا، ويمثلون حوالي ١٩٪ من اجمالي السكان في تركيا المقدّر حوالي ٥٧ مليون نسمة، و١٤ مليون منهم في العراق أي ما يعادل ٢٣٪ من اجمالي عدد سكانه المقدّر حوالي ١٨ مليون شخص. و٥٥ مليون منهم في إيران حيث يمثلون ١٠٪ من اجمالي عدد سكانها المقدّر بـ ٥٥ مليون نسمة، و٥٥ مليون منهم في سورية حيث يمثلون ٨٪ من اجمالي عدد سكانها المقدّر بـ ١٢ مليون نسمة، ونصف مليون منهم في الاتحاد السوفيتي السابق وسبعمئة ألف في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

(٢) على اثر معركة جالديران في العام ١٥١٤ اتبع السلطان المنتصر (سليم - ياوز) إزاء الكورد سياسة تسامح اختلفت تماما عن النهج الذي سلكه الشاه الفارسي (إسماعيل الصفوي) فيذكر مثلا إن الأخير زج في السجن زعماء الكورد الذين جاؤهم مؤكدين له ولاءهم فقام بسجنهم ولم يكتف بذلك بل فرض عليهم حكاما أذريين (راجع مينورسكي، مادة الكورد في دائرة المعارف الإسلامية) في حين أبدى السلطان العثماني قسطا وافرا من التسامح وبعد النظر في تعامله مع الكورد وأناط برجل الدولة القدير "أدريس البديليسي" مسألة تنظيم أمور كوردستان المحلية وقضية تمثيلها في النظام العثماني. انظر: أمين زكي، تاريخ الكورد وكوردستان (القاهرة - ١٩٣٩) ص ١٨٤-١٨٩.

(٣) Hassan Arfa: The Kurds: A Historical and Political Study (London: Oxford University Press 1966) P34

Robert Olson: The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion 1880-1925 (Austin: University of Texas Press, 1989).

الكوردية "حكما مباشرا" ويجدر بالذكر أن الكورد خلال ثورة ١٨٨٠-١٨٨٢ التي تزعمها الشيخ عبيدالله النهري - أعلنوا انهم شعب قائم بذاته لا يمت لا إلى الترك ولا إلى الفرس بوشيجة عرقية<sup>(٤)</sup> ويعود سبب ذلك إلى يقظة الروح القومية الكوردية قبيل الحرب العالمية الأولى ولأسباب أخرى منها: قيام العثمانيين بوضع الكورد تحت حكمهم المباشر منذ القرن التاسع عشر<sup>(٥)</sup> ورد الفعل الذي أحدثه في القوى الإقطاعية إزاء السلطة المركزية والتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي انعش الشعور بالهوية القومية، ومن ذلك قيام روابط أكثر متانة بين المناطق الكوردية نتيجة احتوائها في إطار الإدارة المركزية، ومن الأسباب أيضا نشوء الحركات القومية عند الشعوب الأخرى التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية كالعرب واليونانيين والأرمن والبلغار والألبان. وكذلك تأثير المصلحين الأتراك والروس والإيرانيين الذين دعوا إلى إقامة أنظمة حكم دستورية<sup>(٦)</sup>.

حاول القوميون الكورد أول الأمر التعاون مع دعاة الإصلاح الترك، ومع الدستوريين الفرس بأمل الحصول على نوع ما من الحكم المحلي لكوردستان ولم يظفروا منهم بطائل. فقد كانت هناك شخصيات كوردية بارزة من بين مؤسسي (جمعية الاتحاد والترقي) وهي جمعية سرية ترمي إلى إسقاط حكم السلطان عبد الحميد الثاني، ولعبت هذه الشخصيات دورا بارزا في نشاط

---

(٤) Derek Kinnane, The Kurds and Kurdistan (London : Oxford University Press, 1924) , p14

ديريك كينين، الكورد وكوردستان (لندن: مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٢٤) ص ١٤.

كذلك انظر: جليلي جليل، انتفاضة الكورد ١٨٨٠ (موسكو، ١٩٦٦). انظر ملحق رقم (١) للاطلاع على الرسائل التي ارسلها الشيخ عبيد الله النهري الى الدكتور كوجران في ٥ تشرين الاول ١٨٨٠ وقد سلم نصها للقتل البريطاني في اورمية.

(٥) بدأ السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٢) بقرار القضاء على النظام شبه الوراثية وضعه تحت الحكم المركزي المباشر وحذا خلفاؤه حذو. لاسيما عندما اصدر السلطان عبدالمجيد الاول (١٨٣٩-١٨٩١) التنظيمات الخيرية أو مايسمى بخط همايون في أول سنة في حكمه بغية نقل الامبراطورية الى العصر الحديث.

(٦) Savrastain: Kurds and Kurdistan (London , Harvill Press 1978) p49 .

أرشاك سيرفستاين، كورد وكوردستان (لندن: مطبعة هارفيل، ١٩٧٨) ص ٤٩ .

كذلك راجع: بازل نكيتين، الكورد (بيروت: دار الراوي، ١٩٥٨) ص ٤٧ .

الجمعية منذ قيامها كما شاركت في فرعها "الجون ترك" (تركيا الفتاة) مشاركة فعالة<sup>(٧)</sup>. وصادر قوميون آخرون عددا من الجرائد والمجلات، وأسسوا مدارس بعد أن نجحت ثورة "الجون ترك" في الانقلاب الذي أطاح بالسلطان لكن الحرب أعطت الذريعة لتعطيل الجرائد وغلق المدارس وإضافة الى ان "الجون ترك" لم يكونوا يتعاطفون مع تطلعات الشعوب الأخرى التي تضمها الإمبراطورية العثمانية، بل اتبعوا سياسة القمع والبطش ضدهم الأمر الذي أرغم الكورد على نقل نشاطهم ونضالهم خارج تركيا. وحاول الزعماء الكورد بعد الحرب العالمية الأولى أن يضعوا الشعب الكوردي تحت الحماية البريطانية المباشرة، بعد مطالبتهم بالاستقلال التام<sup>(٨)</sup>.

## الكورد ومعاهدة سيفر

أحدث انهيار الإمبراطوريات الثلاث: الروسية والعثمانية و"النمساوية - المجرية" أثره في المرحلة الثانية من مراحل الحركة القومية الكوردية بكل ما تمخض عنه هذا الانهيار من شيوع

---

(٧) في أول مؤتمر عقده "الجون ترك" (تركيا الفتاة) بباريس ١٩٠٢، مثل الكورد فيه "الأمير عبدالرحمن بدرخان" و"حكمت بابان" وهما قوميان كورديان بارزان كما حضره الشيخ عبدالقادر النهري (ابن عبيدالله) وقد اتهم هذا بمشاركته في "المؤامرة الفاشلة" التي استهدفت إسقاط السلطان فأحبطت ونفي الشيخ بسببها (راجع ي. رامساور، جون ترك (مطبعة جامعة برنستن، ١٩٥٧) ص ٢٦. للاطلاع على مفهوم القومية و بداياته وتطوره في العالم راجع المراجع التالية :

Anderson, Benedict, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism ( London: Verso,1983)  
Baron, Salo, Modern Nationalism and Religion (New York: Maridian Books,1960)  
Connor, Walker, Ethnonationalism: The Quest for Understanding(Princeton: Princeton University Press,1994).  
Gellner, Ernest, Nationalism (New York, 1997).  
Gellner, Ernest, Nation and Nationalism (Ithaca: Cornell University Press,1983)  
Smith, Anthony. Theories of Nationalism. 2<sup>nd</sup> ed. (London: Duckwork,1983)  
Smith, Anthony, National Identity( London: Penguin Books,1995)

ومهما يكن من أمر فان تعصب "الجون ترك" إزاء القوميات الأخرى حث الكورد على استقلالهم بأمور نضالهم فقاموا بتأسيس أول جمعية كوردية عرف باسم "كوردستان تعالي وترقي جمعيتي" في العاصمة استنبول وأصدروا جريدة باسم "كوردستان" اثر نجاح الانقلاب في ١٩٠٨ وبعودة العمل بالدستور.

(٨) انظر جلال الطالباني، كوردستان والحركة القومية (بيروت، دار الطليعة ١٩٧١) ص ٩٥-٩٧.

للافكار الثورية. ولم يكن بأقل من هذا تأثيرا، اليقظة القومية التي شاعت بين العرب والأرمن وذلك الفراغ السياسي الذي خلفه انحلال الإمبراطورية العثمانية.

في بداية هذه المرحلة تأسست في العام ١٩١٨ في وقت واحد جمعية كردية في كل من القاهرة واستنبول. في الفترة ذاتها كان الحلفاء يفكرون في إقامة "دولة أرمنية" مستقلة. ورأى الكورد أن تكون لهم "دولة مستقلة" على غرارها. وبناء على هذا قدم الجانبان مذكرة مشتركة إلى مؤتمر السلام بباريس في عام ١٩١٩ وفيها اجملا مطالبهما<sup>(٩)</sup>. وكوفي الكورد والأشوريون بمعاهدة سيفر التي تم توقيعها في ١٠ من شهر آب (أغسطس) عام ١٩٢٠. حيث تقرر بموجب هذه المعاهدة إقامة كيان كوردي مستقل ذاتيا وتلك لاريب مرحلة فاصلة في التاريخ الكوردي خصوصا ما تضمنته في موادها (٦٢ و ٦٣ و ٦٤) من تأكيد على الإقرار بحق هذه الشعوب في إقامة حكومات محلية خاصة بها أي (كيانات مستقلة)<sup>(١٠)</sup>. ولعل المادة ٦٢ التي تتطرق الى الكيان السياسي الكوردي أهم جزء منها، وهذا نصها:

"تشكل لجنة يكون مقرها في القسطنطينية (استنبول) وتتألف من أعضاء ثلاثة تعيينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية كل من جانبها. وعلى هذه اللجنة أن تضع في غضون ستة أشهر من التوقيع على هذه المعاهدة - مشروعا للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تسكنها أغلبية كردية واقعة شرق نهر الفرات وجنوب حدود تركيا مع سورية وما بين النهرين، ميسوبوتاميا"<sup>(١١)</sup>.

---

(٩) سارفستين، مرجع سابق، ص ٧٧-٧٨. انظر كذلك: بازل نيكيتين، الكورد: دراسة اجتماعية وتاريخية (نيويورك ١٩٣٩) ص ٩٦. بعد قيام الهدنة أسست ثريا بدرخان جمعية "استقلال كوردستان" في القاهرة كما تأسست جمعية اخرى لمثل هذا الهدف في اسطنبول..راجع:

Authority of Hoyboon: The case of Kurdistan against Turkey (Philadelphia , 1928) pp 13-29.

(١٠) كلمة كيانات من وضعنا اذ ان تعبير الحكم المحلي جاء عاما وهو أقرب الى الكيان المستقل منه الى الحكم المحلي التابع لحكومة مركزية.

(١١) كان هذا هو الاسم المعروف لما سمي فيما بعد العراق.

أكدت المادتان الثالثة والستون والرابعة والستون على ضرورة موافقة الحكومة التركية على مقررات اللجنة بهذا الشأن في حالة إظهار أغلبية السكان في المنطقة الكوردية رغبتها في الانفصال عن تركيا، وإذا رأى مجلس العصبة أن الكورد جديرون بهذا الاستقلال فعلى تركيا أن توافق وتقوم بتنفيذ هذه التوصية بالحكم المحلي وتتنازل عن كل حقوقها وامتيازاتها في تلك المناطق الكوردية. واشترطت المعاهدة أيضا أنه عندما تتخلى تركيا عن تلك المناطق فإن الحلفاء لن يعارضوا الاتحاد الطوعي بين الدولة الكوردية المرتقبة وبين ذلك الجزء من "ولاية الموصل" الذي تقطنه أغلبية كوردية.

أن قيام الاتحاد السوفيتي وبزوغ نجم مصطفى كمال أتاتورك أدى إلى الحاق الهزيمة بالقوات اليونانية الغازية وطردها من تركيا أفضى بالنتيجة إلى إهمال المعاهدة والاستعاضة عنها بمعاهدة لوزان في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٣ وهي المعاهدة التي قضت على آمال الكورد بالغائها فكرة إقامة دولة كوردية<sup>(١٢)</sup>.

ان مرحلة سيفر - لوزان تمثل ما يمكن نعتة بالحدث المأساوي في تاريخ النضال الكوردي في سبيل الاستقلال فالوعود المتكررة التي ظلت حبرا على ورق أفضت بالكورد إلى الاعتقاد بأنهم

---

(١٢) مؤتمر لوزان ١٩٢٣ . C.M.D. - 814. معاهدة لوزان: ٢٤ اب ١٩٢٣ . 1929 C.M.D. .

David Macdowall : The Kurds , International Minority Groups (London 1996) (p.15

ديفيد ماكداول، الكورد، مجموعة الاقليات الدولية (لندن ١٩٩٦) ص ١٥ .

انظر كذلك: عبد الحسين شعبان، عاصفة على بلاد الشمس- دراسة في قضايا الحرب والفكر السياسي العراقي (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٤) ص ٢٠٣-٢٠٤ . ويقول الدكتور شعبان إن معاهدة سيفر التي تم التوقيع عليها في آب (أغسطس) ١٩٢٠ بين الحلفاء وتركيا نصت على حق الشعب الكوردي بالتمتع بشكل من أشكال الحكم الذاتي، يمكن أن يتحول إلى استقلال تام... إلا أنه تم التراجع عن معاهدة سيفر بإقرار معاهدة لوزان في تموز (يوليو) ١٩٢٣ نتيجة لمساومات معروفة ومع ذلك فإن الانتداب البريطاني الذي فرض على العراق في ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٢٠ لم يكن ليتجاهل الكورد وحقوقهم القومية فقد نصت المادة ١٦ على أن "لا شيء مما في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إداريا في المقاطعات الكوردية (...).

عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث (بغداد، ١٩٥٧) ص ١٦ وما بعدها.

وكما كانوا فعلا ومرارا خلال تلك الفترة مجرد آلة مسخرة بيد القوى العظمى، مما زاد المأساة عمقا وحجما وفتح الجرح الكوردي فاغرا امام كل الاحتمالات.

إن خلق حدود قومية لدول جديدة بعد معاهدة سيفر أدى إلى توزيع الكورد على عدة دول هي تركيا وإيران وسورية والعراق وأجزاء من الاتحاد السوفيتي، وهذا ما أقحم القضية الكوردية في أزمة حادة ما زالت تداعياتها تلازمها الى يومنا هذا.

## الدولة العراقية وردود الفعل الكوردية

كان استحداث دولة العراق حصيلة الاتفاق المعروف باتفاق سايكس - بيكو - سازانوف<sup>(١٣)</sup>. وفي البدء استقرت نية بريطانيا على الاحتفاظ "بولاية الموصل" السابقة، التي كانت منطقة كوردستان العراق برمتها تقع ضمن حدودها وبما فيها منطقة كركوك الغنية بآبار النفط. كان تمزق الإمبراطورية العثمانية بسبب هزيمتها الساحقة في الحرب قد أتاح للبريطانيين الاستيلاء على ولايتي البصرة وبغداد على أن ضم ولاية الموصل بأغلبيتها الكوردية لتكون جزءاً من العراق لم يتقرر الا بسبب وجود النفط فيها. لكن البريطانيين لم يتموا احتلالها<sup>(١٤)</sup> إلا بعد توقيع اتفاقية الهدنة في (Modros) في الثلاثين من شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨. الا ان هذا الاحتلال لم يكن احتلالاً كاملاً لان الحركة القومية الكوردية التي كان يتزعمها الشيخ محمود الحفيد ظلت تحتفظ بالسليمانية ردحا من الزمن. وقد تولى الجيش البريطاني في ١٩١٩ القضاء على حركته الى حين، والحق ادارة تلك المنطقة بالمندوب السامي البريطاني مباشرة، كما عبرت هذه

---

(١٣) كان يمثل بريطانيا السير مارك سايكس اما جورج بيكو فقد كان يمثل فرنسا وقد حاز التقسيم فيما بعد موافقة روسيا بتوقيع وزير خارجيتها (سازانوف) عليه فيما بعد. ان معظم المؤرخين يغفلون الدور الروسي في صياغة هذا الاتفاق السري خصوصا بعد أن كشفت ثورة أكتوبر الروسية ١٩١٧ نصوص الاتفاقية السرية ودعوتها للدبلوماسية العلنية فإن الدور الروسي قد أغفل وبقيت المعاهدة تعرف بأسم المسؤولين الفرنسي والبريطاني فحسب.

(١٤) David, Macdowall: A Modern History of the Kurds (London , 1997) p. 23

الحركة عن رفض الكورد الخضوع للترك مرة أخرى أو الانضواء تحت لواء دولة جديدة بديلا عن الاستقلال الذاتي الذي كانوا يطمحون إليه كجزء من حقهم في تقرير المصير.

وفي مجرى عملية تشكيل الدولة العراقية دعا البريطانيون الأمير فيصل وهو الملك الهاشمي السابق الذي تولى عرش سورية ثم طرده الفرنسيون من دمشق في تموز (يوليو) ١٩٢٠ ليكون ملكا على العراق.

افتترضت المادة ٦٤ من معاهدة سيفر "اتحادا طوعيا" لسكان ولاية الموصل لذلك كان على البريطانيين في حينه أن يجروا استفتاء لمعرفة رأي أهل البلاد المعنيين. والاستفتاء الذي جرى على اساس منح التصويت لمالكي العقارات وذوي المقدرة المالية، قاطعه الكورد في المنطقة إذ كانوا يعتقدون انه استفتاء صوري مزيف لا يعكس الرأي العام الحقيقي وانما لجأ إليه البريطانيون كذريعة لفرض هيمنتهم ثم اجروا افتراضا سوريا ثانيا مثله ليفضي إلى نصب (فيصل) ملكا على سائر العراق. وقد أدرك الملك فيصل، حال تسلم منصبه بان الحاجة تدعو إلى توطيد حكمه فعليا بضم ولاية الموصل التي كانت بريطانيا آنذاك تحكمها حكما مباشرا ولم تكن هناك حدود عراقية كوردية معروفة سيما وان الملك كان سني المذهب في حين إن معظم رعاياه هم على المذهب الشيعي وضم ولاية الموصل السنية المذهب كان ضروريا لإحلال نوع من الموازنة الطائفية. هذا ما اوضعه الملك فيصل صراحة امام السير بيرس كوكس المندوب السامي البريطاني بعد بضعة اشهر من ارقائه العرش.

"مسألة الكوردية بعد آخر بالنسبة لي كملك للعراق لم يلق الاهتمام اللازم منكم (البريطانيين) تلك هي مسألة الأغلبية الشيعية وخاصة في المجلس التشريعي الذي سينعقد قريبا. وانتم البريطانيون مدركون ان هناك اغلبية شيعية (فنيا وعدديا) وان اقضاء مثاليهم عن المجلس الوطني سيضعهم في مركز قوي جدا ويملاً نفسي بالهواجس والمخاوف".

أدى ترسيخ سلطة أتاتورك العسكرية في العام ١٩٢٢ إلى إثارة تركيا قضية "عائدية" ولاية

الموصل على بساط البحث مجددا وبدأت بحملة تحريض وإثارة الاضطرابات في المنطقة الى جانب تحركات عسكرية أرغمت القوات البريطانية بالنتيجة على الانسحاب من مدينة السليمانية في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢. واستخدم البريطانيون لوقف الزحف التركي الشيخ محمود الحفيد وكان الزعيم الوحيد صاحب النفوذ الكافي للقبض على ناصية الحال والتصدي للتهديدات فضلا عن اختزال نفقات قد تتكبدها جراء حملة عسكرية هادفة إلى استعادة ما استولى عليه الأتراك.

بادر الشيخ محمود الحفيد فور عودته إلى السليمانية في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢ إلى تشكيل "حكومة كردية" وأعلن نفسه حكامدارا (حاكما) لكوردستان<sup>(١٥)</sup>. وشكل إدارة بسيطة، وأصدر جريدة باسم "روژي كوردستان" أي "يوم كوردستان"<sup>(١٦)</sup>.

هذه الاجراءات أفزعت البريطانيين واستفزتهم وأدت إلى تردي العلاقات بين الطرفين.

---

(١٥) بعد معركة ده ربه ندي بازيان ١٩١٩، عثر على الشيخ محمود بين الجرحى فتم اسره وسيق الى محكمة عسكرية بريطانية قضت باعدامه الا ان القائد العام للقوات المسلحة الفريق ماكون أبذل الحكم بالحبس المؤبد ثم الى الابعاد وأرسل الى الهند. وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٢٢ ارسل الى الكويت ثم نقل الى بغداد بعد اسبوعين، ومنها الى كوردستان. انظر كذلك :

Wilson : A clash of Loyalties , Vol. One (London 1930) P.138 139

راجع : أدموندز، كورد وترك وعرب (بغداد، مطبعة التايمز، ١٩٧١). (ترجمة جرجيس فتح الله).

(١٦) صدر العدد الاول من جريدة "كوردستان"، التي تعتبر الجريدة الاولى في تاريخ الصحافة الكوردية، بتاريخ ٢٢ نيسان ١٨٩٨ في القاهرة، وتلته الاعداد (٢، ٣، ٤، ٥). اطلع مركز السلطنة العثمانية على الجريدة الكوردية، فأوجسوا منها خيفة، وسرى في كيان السلطنة ما يشبه الزلزلة، كانت مصر حينذاك خاضعة للحكم البريطاني، وبحكم العلاقة المصلحية، طلب السلطان عبد الحميد الثاني من الحاكم البريطاني اغلاق الجريدة وتسليم مؤسسها للسلطات العثمانية. تسربت اخبار المشيئة السلطانية الى اذان مسؤولي الجريدة فغادروا القاهرة الى سويسرا. ففي جنيف استأنفت "كوردستان" صدورها، فصدر منها (١٤) عددا متواليا. لاحقتها الحصار العثماني الى جنيف، فغادرتها سرا الى القاهرة مرة اخرى، حيث صدرت منها أربعة اعداد، ومن القاهرة الى بريطانيا لتصدر ستة اعداد اخرى ومن بريطانيا الى جنيف لتكمل دورتها بالعديدين الاخيرين (٣٠ - ٣١)، ثم تغلق صحافتها في العام ١٩٠٢.



فحاول الشيخ استثمار نتائج لعبة استعداد القوتين المتنازعتين الواحدة على الأخرى تعزيزاً لمركزه. في ذلك الحين كانت الجبهة البريطانية جادة في تنفيذ منطوق التصريح العراقي - البريطاني المشترك الصادر في ٢٢ من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢ الذي اعترف بحق الشعب الكوردي في حكم محلي ضمن إطار الدولة العراقية ولأهمية هذا التصريح ننقل فيمايلي نصه :

*“تتعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحق الكورد الذين يعيشون داخل حدود العراق في إقامة حكومة كوردية ضمن هذه الحدود وتأمل الحكومتان بأن العناصر الكوردية المختلفة ستتوصل بأسرع ما يمكن إلى اتفاق فيما بينها حول الشكل الذي ترغب أن تقوم بتلك الحكومة وحول الحدود التي ترغب أن تمتد إليها وأن يرسلوا ممثلين ذوي صلاحيات إلى بغداد للمداولة في العلاقات الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية”.*

أدى فشل مؤتمر لوزان الأول في شباط (فبراير) ١٩٢٣ بالبريطانيين إلى تغيير سياستهم. فاتهموا الشيخ الحفيد بإثارة الفتن والقتال وبالعلاقات مع الشيعة الثائرين في الجنوب. وسيرت حملة ضده فانسحب من السليمانية في الرابع من آذار (مارس) واعتصم في الجبال مع فئات من اتباعه مواصلاً النضال. وشن البريطانيون هجوماً بغية الحيلولة دون اتصاله بالترك الذين كانوا قد انسحبوا من راوندوز من غير قتال وأرغم (الحفيد) بعد هذا على اللجوء إلى إيران .

بعيد التوقيع على معاهدة لوزان في تموز ( يوليو ) ١٩٢٣ ، ووفقاً لاحدى موادها ، أرسل المجلس التابع لعصبة الأمم لجنة تحقيق دولية<sup>(١٧)</sup> إلى ولاية الموصل . وبقيت اللجنة فترة استغرقت ثلاثة أشهر أي من كانون الأول (ديسمبر) حتى آذار (مارس) ١٩٢٥ ، وقد أيدت نتائج تحقيقها سيادة اللغة الكوردية والهوية الكوردية للسكان بصورة لا يتطرق إليها شك.

---

(١٧) كانت هذه اللجنة مؤلفة من السويدي (A.F. Virsen) الذي أصبح رئيساً للجنة وعضوية العقيد Count Paul Talekey و Siyor Roddolo الايطالي و Horas De Poutalee السويسري كما مثل الجانب التركي الجنرال جواد باشا المفتش العام في جبهة الجزيرة وكامل بك وناظم نفطجي وفتح بك العطار.

وأخيراً، كان قرار مجلس العصبة الذي صدر في ١٦ من كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ لصالح ضم ولاية الموصل إلى العراق وتثبيت خط الحدود الدولية بين تركيا وبين دولة العراق المستحدثة وهو الخط المعروف بخط بروكسل. وجاء في التوصيات بخصوص شكل الإدارة في هذا الإقليم ما مفاده نوع من الحكم المحلي وإقرار بحقوق الكورد فيه<sup>(١٨)</sup>.

إن التطبيق العملي الوحيد لهذه التوصيات كان مجرد إصدار حكومة بغداد قانون اللغات المحلية في العام ١٩٢٦ الذي أتاح للكورد القاطنين في لوائي السليمانية واربيل الدراسة الأولية الابتدائية باللغة الكوردية وبطبع الكتب الدراسية الخاصة بهم باللغة الكوردية.

في العام ١٩٢٥ شنت الحكومة العراقية حملة ضد اللاجئيين الكورد من اتباع الشيخ محمود الحفيد في إيران عند القبائل الصديقية، وفي العام ١٩٢٦ جرت عمليات مشابهة بالتعاون مع قوات إيرانية كان مآلها الفشل الذريع.

وأغار سلاح الجو الملكي البريطاني RAF للمرة الثانية على مواقع (الحفيد) ليرغمه على التفاوض مع الموفد البريطاني (Sir Kinahan Cornwallis) في خريف العام ١٩٢٦ إلا أن المفاوضات لم تسفر عن أي اتفاق<sup>(١٩)</sup>.

رفضت كوردستان العراق منذ البداية الخضوع لإدارة عربية الصبغة رغم وعود الحكومة العراقية بجعل الكوردية لغة رسمية وتعيين موظفين كورد لإدارة المنطقة. ومع هذا انبثقت عدة جمعيات ثقافية كوردية في العامين ١٩٢٦-١٩٢٧ وحقق نجاحا واقبالا يعزى بالدرجة الأولى إلى اتجاهها السياسي المتزايد .

والمعاهدة البريطانية - العراقية التي تم إبرامها في العام ١٩٣٠ وفيها حددت الحكومة البريطانية أجلا لإنهاء انتدابها لم تنوه بشيء حول حقوق كوردية قومية، الامر الذي دعا وجهاء مدينة السليمانية إلى رفع مذكرات لعصبة الأمم تطالب بتنفيذ قرار مجلس العصبة المؤرخ في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦. وفي السادس من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٠ اشتد التوتر واندلعت تظاهرات

---

(١٨) تقرير عن الادارة البريطانية في العراق، نيسان (أبريل) ١٩٢٢ - اذار (مارس) ١٩٢٥، ص ٣٨.

(١٩) ادموندز، المرجع السابق، ص ٣١٥-٣١٦.

كبيرة فتح الجنود فيها النار على المتجمهرين في السليمانية فسقط بضع عشرات من القتلى. واستغلت الحكومة العراقية أحداث الشغب فاعتمدت خطة اعتقال القوميين الكورد. ورأى الشيخ محمود الحفيد أن يواصل الضغط على عصابة الأمم دبلوماسيا بتنظيم حملة عرائض، رافقتها حملة لاحتلال قسبة بنجوين ولكن لم يسعفه الحظ فرد على أعقابها. لم تبدأ عمليات القمع الحكومي إلا بعد أن رفض مجلس العصبة النظر في الشكاوى الكوردية. وفي نيسان (أبريل) ١٩٣١ منيت قوات الحفيد بهزيمة كبيرة، فأضطر إلى عبور الحدود إلى إيران. ثم ما لبث أن سلم نفسه مرغما لحكومة بغداد التي أبعدته إلى مدينة الناصرية ووضعت تحت الإقامة الجبرية في داره. ثم نقلته بعد فترة إلى بغداد.

## البارزاني والحركة القومية الكوردية

الملا مصطفى البارزاني هو ألمع نجم في سماء تاريخ الحركة القومية الكوردية. تبوأ مقام الزعامة والقيادة نحو نصف قرن و بات اسمه مرادفا لثورة الكورد حتى وفاته في آذار (مارس) عام ١٩٧٩، كرمز ريادي للنضال التحرري الكوردي و العالمي. وتأتي أهمية البارزاني لا من شجاعته ومقاومته الطويلة لحكومات بغداد فحسب بل لأنه جمع في شخصه بين قمة الهرم في النظام العشائري في كردستان، بخاصة لمنطقة بارزان، وبين كفاءته العسكرية وموقعه الديني في الطريقة النقشبندية ودوره السياسي المحنك، وبخاصة قيادته للحركة الكوردية وفي مقدمتها الحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي تأسس في ١٦ آب (اغسطس) ١٩٤٦ والدور الذي لعبه في تنشيط الشعور القومي الكوردي لا في كردستان العراق وحدها بل في جميع أنحاء كردستان، بحيث أصبح رمزا حقيقيا لنضالها وممثلا لتطلعاتها في الوحدة وتقرير المصير والسلام. وتبنى امام سفر ضخم من المحطات النضالية المتواصلة التي امتزج فيه الشأن القومي بقيم الحق والعدالة الاجتماعية وتسخير الثورة كفعل سياسي اجتماعي لصالح أوسع القطاعات الشعبية في المجتمع الكوردي.

كرس البارزاني حياته لقضية شعبه العادلة واستطاع بفضل قيادته وحكمته وبعد نظره وكثرة

تجاربته أن يحقق الكثير للشعب الكوردي ويدفع بقضيته في شتى الميادين وبخاصة بعد ثورة أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ ليصبح زعيماً بارزاً في حركة التحرر الوطني العالمية. كان يتحلى بالأصرار وروح المقاومة والصبر والمرونة ونفاذ البصيرة، واستطاع أن يجمع إلى جانب دفاعه الراسخ عن قضية شعبه القدرة على فهم العلاقة الحميمة بين الشعبين الكوردي والعربي في العراق وهو ما أكسبه مكانة كبيرة ليس باعتباره زعيماً كوردياً فحسب، بل زعيماً عراقياً استوعب بشكل حيوي إرتباط القضية الكوردية في العراق بالديمقراطية وأن حل المشكلة الكوردية مرهون بقضية الديمقراطية في البلاد ككل.

كان جده الشيخ عبدالسلام الأول، ووالد الشيخ محمد من كبار شيوخ الطريقة النقشبندية الصوفية<sup>(٢٠)</sup> وهما أول بارزانيين تدين لهما قبيلتهما بالشهرة وذيوخ الصيت. ونتيجة التفاف طبقة المريدين حولهما وحول خلفائهما ارتقى شيوخ الأسرة إلى مرتبة الزعامتين الروحية والقومية في المنطقة. وأثبت البارزاني بعد أربعين عاماً من النضال أن لا أحد قادر مثله على جمع كلمة الكورد وذلك لكونه استطاع أن يبلور مطالب الشعب الكوردي على نحو لم يسبق له مثيل، فقد ظل واقعي الطرح واضح المنطق رافضاً للمساومة وعصياً على الخضوع للظلم.

إن الانتفاضة البارزانية الأولى في ١٩٣١-١٩٣٢ التي تزعمها الشيخ أحمد البارزاني وقادها ملا مصطفى البارزاني لم تكن كما ادعت الحكومة العراقية وبعض الكتاب الذين يدورون في فلكها

---

(٢٠) طريقة صوفية انشأها محمد بن بهاء الدين البخاري (١٣١٧-١٣٨٩). واسم (نقش بند) فسر بأن الشيخ يرسم في تعاليمه صوراً لاشبه لها للعلوم الإلهية. كان كثير الاسفار ونشر تعاليمه غرباً حتى بلغت بلاد كوردستان في أوائل القرن التاسع عشر وتأصلت لها جذور في إقليم (بادينان) على الاخص. وكان شيخ بارزان من ابرز اقطابها هناك. قصد اتباعه ومريدوه بطاعة فريدة من نوعها راجع مادة نقشبندي، دائرة المعارف الاسلامية. كذلك بازل نكيتين، مرجع سابق، ص (١٥١-١٥٢). صديق الدملاجي، أمانة بهدينان (الموصل - ١٩٥٧، ط١) ص ٩٠-٩١. كذلك راجع الباب الثاني (الطريقة النقشبندية و اثرها في الوعي القومي الكوردي) من كتاب جرجيس فتح الله، مبحثان على هامش ثورة الشيخ عبيد الله النهري (ستوكهولم: دار الشمس للطباعة والنشر) ص ١٦٧ - ٢٢٤.

بأنها رد فعل للمحاولات الحكومية لتوطين آشوري هكاري المسيحيين اللاجئين<sup>(٢١)</sup> في الأراضي المجاورة لبارزان وانما كانت نتيجة قرار الحكومة بناء مخافر وقلاع ثابتة وجلب قوات الشرطة وبناء معسكرات دائمية للجيش لفرض سيطرتها عليهم. كانت ثورتها تعبيرا عن شعورها القومي المعادي للسيطرة والظلم والاستغلال واستطرادا للنضال التاريخي دفاعا عن الحقوق القومية للشعب الكوردي التي هضمت عبر مراحل التاريخ على يد الحكومات التي تتابعت على المنطقة. باختصار فالانتفاضة كانت رد فعل مباشر وتلقائي لتدخل السلطات الحكومية الذي ذكر الكورد بتدخل الإدارة العثمانية في شؤون الإمارات الكوردية شبه المستقلة عندما كانت تواجه بمثل هذا التهديد وتجسيدا لمسيرة الحركة القومية الكوردية التي أسسها وقادها وناضل من أجلها البارزاني في تاريخنا المعاصر.

فذكرى الشيخ عبدالسلام الثاني ظلت طرية في ذهن أخويه<sup>(٢٢)</sup> وقتذاك. إنضمت القوة الجوية

---

(٢١) لا يتسع المجال هناك لبحث قضية الآشوريين وقصارى القول انهم كانوا ايضا ضحايا انهيار النظام العثماني القديم وخلق دول جديدة في المنطقة. كان الآشوريين يأملون مساعدة من الحكومات المسيحية كروسيا وبريطانيا فاعلنوا الثورة على الاتراك من مواطنهم الاصلية في هكاري وطورعابدين وعلى الايرانيين في أرومية. وانتهى الامر بالبقية الباقية التي نجت من ويلات الحرب والمذابح الى وضعهم في حماية البريطانيين في العراق. وفيه جرت مذبة اخرى لهم في العام ١٩٣٣.

(٢٢) كان الشيخ عبدالسلام الثاني (الاخ الاكبر للبارزاني مصطفى) أقوى وابرز زعيم كوردي اضطرت الحكومة العثمانية الى التصدي له والتعامل معه بعد الشيخ عبيدالله النهري. كانت دعوته لكوردستان مستقلة دعوة صميمية. وبعد نضال طويل الامد ألقي القبض عليه جراء عملية غدر وسلم للسلطات العثمانية فحوكم امام مجلس عسكري، وأعدم شنقا في سجن الموصل مع ثلاثة من اتباعه. (كان البارزاني قد اودع السجن نفسه قبل ذلك وهو ابن اربع سنين). حول اسباب قيام انتفاضة ١٩٣١، راجع أي. أم. هاملتون، طريق في كوردستان (بغداد، دار العروبة، ١٩٧١، ترجمة جرجيس فتح الله) ص ١٥. راجع ايضا ستيفن لونكريك، العراق ١٩٠٠-١٩٥٠ (لندن، ١٩٥٣) ص ١٩٤-١٩٨.

كذلك: معروف جياووك، مأساة بارزان المظلومة (بغداد، ١٩٥٤) ص ١٣٧-١٣٨، راجع ايضا صديق الدمولوجي، مصدر سابق، ص ٩١-٩٩. راجع كذلك:

الملكية البريطانية أيضا الى حملة قمع الحركة البارزانية حيث سلم ملا مصطفى البارزاني وأخوه مع أسرتهما نفسيهما للأتراك على الحدود ثم صدر عفو عنهما في العام ١٩٣٣ وحددت إقامتهما في جنوب العراق<sup>(٢٣)</sup>.

بعد عشر سنوات تسلل البارزاني من السليمانية محل إقامته الجبرية ليصل بارزان ويجدد نضاله ضد النظام بالتعاون الوثيق مع القوميين الكورد. وفي هذا دليل على عمق الطابع القومي لأسرة الشيوخ البارزانيين<sup>(٢٤)</sup>. وما ان جاء العام ١٩٤٥ حتى كان البارزاني قد بسط نفوذه على رقعة واسعة من كردستان، وصار مرجعا للفصل في النزاعات العشائرية المحلية.

وصمد إلى حين في وجه محاولات الجيش العراقي للقضاء على انتفاضته الجديدة وإلحاق الهزيمة برجاله إلا انه اضطر في أواخر العام نفسه إلى ترك ساحة القتال بسبب انسحاب بعض القبائل الموالية وانضمامها الى القوات الحكومية وكذلك بتأثير تدخل سلاح الجو البريطاني أيضا. فعبر الحدود إلى إيران ملقيا بثقله إلى جانب الحزب الديمقراطي الكوردستاني هناك، خصوصا بعد تأسيس جمهورية مهاباد في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ ليتولى فيها منصب القائد العام لقوات الجمهورية، ثم قضى السنوات الاثنتي عشر التالية لاجئا في الاتحاد السوفيتي بعد سقوط الجمهورية وإعدام مؤسسها القاضي محمد<sup>(٢٥)</sup> وزملاء له.

يمكن القول أن الحكومة العراقية وكذلك الكورد لم يكونوا قادرين على الوصول إلى تفاهم

---

مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية، انتفاضة بارزان الاولى ١٩٣١-١٩٣٢ (كوردستان ١٩٨٦).

Edgar O'balance: The Kurdish Revolt 1961-1970 (London, 1973) p20. (٢٣)

ثيودور أبلنس، الثورة الكوردية ١٩٦١-١٩٧٠ (لندن، ١٩٧٣) ص ٢٠.

Michael M. Gunter : The Kurds of Iraq (New York, 1992) p 6-8.

ميشيل كونتر، كورد العراق (نيويورك، ١٩٩٢) ص ٦-٨.

(٢٤) Hassan Arfa، مصدر سابق، ص ١١٩-١٢٤.

(٢٥) وليام أيلغتن الابن، جمهورية مهاباد - جمهورية ١٩٤٦ الكوردية (بيروت، دار الطليعة ١٩٧٢) ص ١٤٠.

حول الحد الأدنى من المنطق والمعقول على الاعتراف بالحقوق والمسؤوليات. لقد انتهجت الدولة العراقية خلال فترة الحكم الملكي نهجا يمتاز بالتنكر للحقوق القومية على الصعيد القانوني والسياسي ونكث التعهدات تجاه الاقليات التي قطعتها على نفسها عندما انتهى عهد الانتداب بالتصريح الصادر في ١٩٣٢. الذي حمل سمات معاهدة دولية واعتبر جزءاً من القانون الاساسي العراقي وهو التعهد الذي جعلته عصبة الامم شرطاً لدخول العراق عضواً في عصبة الامم<sup>(٢٦)</sup> وكذلك استخدام العنف كوسيلة لفض النزاع فقد كانت الحملات العسكرية توجه إلى كردستان عند أول بادرة احتجاج أو مقاومة أو المطالبة بحق وكان التمييز ضد الكورد مظهراً من مظاهر الدولة العراقية منذ تأسيسها وانعكس ذلك وما يزال بصورة أعمق باعتباره ركناً أساسياً من أركان أزمة الحكم فيه وإلى ذلك فإن الحركة القومية الكوردية رغم نشاطها وتعاطف امرها لم تنجح في إقامة كيان خاص بالشعب الكوردي حيث كان القائمون بأمرها يضطرون إلى ترك البلاد بسبب الأعمال العسكرية وحملات الإبادة التي تعتمد عليها الحكومات المتعاقبة للقضاء على أي أمل يساور الثوار في تأمين الحقوق السياسية والمدنية وحققها في المساواة مع الاغلبية وختاماً فإن الحقيقة التي لا يرقى إليها الشك أن ثورات البارزاني في أعوام ١٩٣٢، ١٩٤٣، ١٩٤٥ ومساهمته الفعالة إلى جانب الشهيد القاضي محمد في الدفاع عن جمهورية مهاباد والتجائه إلى الاتحاد السوفيتي وإشعاله أكبر ثورة كوردية في ١٩٦١ في كردستان العراق التي توجت باتفاقية آذار (مارس) ١٩٧٠ ومن ثم استمراره في قيادة النضال التحرري حتى بعد أن غدا فريسة للمرض، لا يمكن أن تكون - بأي معيار قيسست - مجرد رواية عشائرية ذات طابع تمردى عصياني لأغراض شخصية، في وقت يعلم أي إنسان عادل بأن نعم الحياة كانت ستقدم على طبق من الذهب للبارزاني وعشيرته وعائلته لو أنه كف عن ربط كفاحه بأفق قومي وطني تحرري<sup>(٢٧)</sup>.

---

(٢٦) نظراً لأهمية التعهد اشرنا إirاده نصاً، انظر الملحق رقم (٢).

(٢٧) فوزي اتروشي، مقالات حول القضية الكوردية (كوردستان، مطبعة الثقافة، ١٩٩٩) ص ١٠٢. كذلك راجع عبدالقادر البريفكاني، من مسعود إلى مصطفى البارزاني (القاهرة: دار الاهرام، ١٩٩٩).

## الجمهورية العراقية والمسألة الكردية

إن (الانقلاب العسكري) الذي عرفه المؤرخون بثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ الذي قام به الجنرال عبد الكريم قاسم وأزال به النظام الملكي أتاح للبارزاني فرصة العودة إلى العراق<sup>(٢٨)</sup>. وسرعان ما نشأت بين قائد الانقلاب وبين البارزاني علاقة ود أساسها الاعتراف بالجميل خاصة.

إن البارزاني يحتل موقعا رياديا مميزاً على صعيد الشعب الكوردي في العراق وفي بقية أجزاء كوردستان أيضاً وهو الصدى لتطلعات الكورد إلى زعيم قومي كوردي معترف به يمثل قاسما مشتركا للجميع. لقد تسنى للبارزاني تحقيق ذلك بإقامة علاقة ودية وثيقة على الصعيدين العراقي والكوردي منذ وطئت قدماه أرض الوطن، كما تعزز موقعه القيادي في الحزب الديمقراطي الكوردستاني (Kurdistan Democratic Party) والذي كان رئيسا له منذ تأسيسه في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٤٦.

ففور وصوله بادر الى الإسهام فعليا بأوجه النشاط السياسي والحزبي رغم أن (KDP) لم يكن مرخصا له قانونا بالعمل العلني. واستطاع من موقعه هذا إقناع المكتب السياسي للبارتي بإعادة العضوية (لحمزة عبد الله) الذي كان موضع اعتماده ومن مقربيه. ثم نصبه سكرتيرا عاما للحزب وهو المنصب الذي كان قد شغله قبلا.

تعاون البارزاني مع عبد الكريم قاسم وبخاصة في السنوات الثلاث الأولى من ثورة تموز، لكن الكورد رغم التطور الذي حصل في وضعهم القانوني وبعض الخطوات الإيجابية التي اتخذت بحقهم لم يحصلوا على حقوقهم التي كانوا يجاهدون في سبيلها قبل الثورة. بل إن "الثورة" مارست لاحقا أعمال عنف عسكرية وشنّت الحملات البوليسية ضد الكورد بأسلوب يفوق ما اعتمدته العهد الملكي قسوة وتعنتا.

---

(٢٨) اثناء عودة البارزاني الى بغداد (١٩٥٨) قام بزيارة الى القاهرة والتقى فيها لأول مرة بالزعيم العربي جمال عبدالناصر، ثم توجه بعدها بالباخرة الى ميناء البصرة حيث استقبل أستقبالا جماهيريا حاشدا.



ورغم إجازة الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ إلا أن الاعتقالات شملت العديد من قياداته وكوادره وأعضائه وأضرط البارزاني لإعلان الثورة في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ بعد أن فشلت الجهود لإقناع الحكم بالتخلي عن الحل العسكري وتلبية بعض مطالب الشعب الكردي.

لقد حاول الزعيم عبد الكريم قاسم دق إسفين بين الكورد وتحريض بعضهم ضد البعض بل تشجيع قسم منهم للوقوف ضد زعامة البارزاني الذي كان يحسب له ألف حساب ولم يرغب عن باله في أي وقت بأن شعبية البارزاني بين الكورد لا يمكن أن تضاهيها شعبيته عندهم، خصوصا بعد التحرشات والحملات العسكرية ضدهم والتنكر لحقوقهم القومية. واستغل قاسم حادثة اغتيال احمد آغا الزيباري<sup>(٢٩)</sup> في العام ١٩٦٠ وبعض أحداث كوردستان الاخرى لمحاربة النفوذ الذي تمتع به البارتي باعتباره المعبر عن طموحات الشعب الكردي ليبدأ فصلا جديدا من تاريخه، حين هاجمت الطائرات العراقية منطقة بارزان وقصفتها بالقنابل مشردة أهلها، فاندلعت الثورة الكوردية كرد فعل طبيعي للدفاع عن النفس وللمطالبة بنيل الحقوق وبذلك حصلت القطيعة بين البارزاني وقاسم وحل فصل الجفاء بينهما.

عمل قاسم منذ ١٩٦٠ وبعد البرود الذي خيم على علاقته مع البارزاني على تشجيع أعداء بارزان التقليديين على القيام بحملات وشن غارات على قراهم وقرى حلفائهم الآشوريين أيضا. وقد واجه البارتي الحملة مستنكرا بسلسلة من المقالات، في صحفه، مثيرا مشكلة مصير كورد العراق ازاء احتمالات قيام وحدة للعالم العربي يكون العراق طرفا فيها مستقبلا. وبسبب تعاظم النزعة العسكرية الشوفينية في التعامل مع القضية الكوردية واندلاع الحرب ضد الكورد ووقوع خسائر فادحة في الأرواح والأموال وكرد فعل على ذلك نشرت جريدة "خه بات"(النضال) لسان حال الحزب في افتتاحية تناولت فيها التناقض بين المادة الثالثة التي احتواها الدستور العراقي

---

(٢٩) الزيباريون هم قبيلة تجاور بارزان من ناحية الجنوب والنزاع بين القبيلتين كاد يكون تاريخيا وقد امتد أكثر من قرن من الزمن، لكن في بداية العام ١٩٤٤ جرى الصلح بينهما وتم على اثره حلف قتالي بموجبه حملت القبيلة الزيبارية السلاح لتقاتل الى جانب قوى الثورة في العام ١٩٤٥.

المؤقت التي تنص على: أن العرب والكورد شركاء في الوطن الواحد بمعنى أن العراق يتألف من قوميتين رئيسيتين هما العرب والكورد وبين المادة الثانية التي تنص على أن "العراق جزء من الأمة العربية"<sup>(٣٠)</sup>. وعما إذا كانت المادة تفسح للكورد المجال للمطالبة بدرجة من الحكم الذاتي وهو أمر لم يكن قاسم يتوقعه.

قد يكون هدف "خه بات" هو رفع شعار الحكم الذاتي وهو أمر مشروع وعادل لو تحقق لجانب العراق بعربه وكورده الولايات والمآسي التي كابدها طوال السنوات الماضية وأرسى الأسس الصحيحة والعلاقات السليمة والمتكافئة بين الشعبين العربي والكوردي في إطار عراق جديد، لكن ذلك للأسف الشديد لم يتحقق. مما أدى إلى تعاضد الاتجاهات الاستعلائية والشوفينية لدى بعض "القوميين العرب" المتنفيين من جهة والتعصب القومي لدى بعض الفئات الكوردية من جهة ثانية.

طراً تطور عظيم على الشعور القومي عند الكورد، فبالإضافة إلى النخبة المثقفة التي برزت خلال العقود الثلاثة الماضية أدى انتشار رقعة التعليم واستخدام التكنولوجيا الغربية المتقدمة بكل أنواعها إلى امتداد الوعي القومي الكوردي لفئات واسعة، سواء عند القبائل كافة أو في أوساط بعض الفلاحين ومنهم الشبان الكورد ذوو الأصل القبائلي الذين ظلت زعاماتهم التقليدية ترتبط بعلاقات مع الحكومة. ومع مرور الأيام توسع نفوذ البارتي والتحق به بعض زعماء القبائل والعسكريين إضافة إلى المثقفين والطلبة والمتعلمين، علماً بأن الجميع كان يدين بزعامة البارزاني ودوره في الحركة القومية الكوردية.

لقد اتخذ قاسم سلسلة من الإجراءات التعسفية بحق الكورد منها إغلاق جريدة الحزب وسحب إجازته وإصدار أمر القبض على سكرتيه العام إبراهيم احمد، ووضع قطعات الجيش العراقي تحت الإنذار المشدد درجة (ج) حيث اضطر البارزاني إلى مغادرة بغداد تمهيداً لإعلان ثورة ايلول في الوقت الذي كانت حياته مهددة بالخطر.

---

(٣٠) جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم - تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣ (ستوكهولم، ١٩٨٩) ص ٨٤١-

وفي كردستان اجتمع له ما يناهز سبعة آلاف من الأنصار والمؤيدين وهم نواة البيشمركة وشرع بالسيطرة على بعض المواقع الاستراتيجية التي كانت الشرطة الحكومية والحاميات الصغيرة المنعزلة تضطر الى تركها، لكن قاسم بدأ العمليات العسكرية بنطاق واسع عندما أرسل طيرانه الحربي لقصف منطقة بارزان في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٦١.

كان معظم الضحايا من الأطفال والنساء والعجزة جراء القصف الوحشي وكان هذا سببا في زيادة العطف على قضية الشعب الكوردي<sup>(٣١)</sup>. وعجز قاسم عن القضاء على الثورة رغم تفوقه عدة وعددا. فالبارزاني اعتمد بنجاح تام أسلوب "حرب العصابات" التقليدي، بتركه الدفاع عن مواضع ثابتة (معتمدا الدفاع السياري) حتى انه ترك بارزان نفسها. مدركا من تجربته انه الجهة الفائزة بحكم وجوده بين المقاتلين الثوار الكورد الذين اصبحوا يعرفون باسم "البيشمركة" أي الفدائيين. وأنه لم يترك أية فرصة لتطويقهم وكانوا قادرين على الإفلات والتسلل قبل أن يطبق عليهم فخ حكومي بفضل معرفتهم الدقيقة بتضاريس الأرض التي يقاتلون فيها ومن اجلها<sup>(٣٢)</sup>.

---

(٣١) ماجد عبد الرضا، القضية الكوردية في العراق ١٩٥٨ - ١٩٧٥ (بيروت ١٩٨٧) ص ٩٦-٩٨.

(٣٢) Edgar O'balance: The Kurdish Revolt 1961 - 1970 (London: Faber & Faber Limited, 1973) p.74.

أدكار أبلنس، الثورة الكوردية ١٩٦١ - ١٩٧٠ (لندن، ١٩٧٣) ص ٧٤.

## الفصل الثاني

### البعث العراقي والقضية الكردية

شباط (فبراير) 1963

!"# \$ %&'  
()\*+, - # ./0 1 23 23 4 567 8 97: ; <73= 1 > 23 ?# /  
C D E 7F GH = I J K L57 573= L 7G M =B 3 N C  
Q RS 1 !T \$ U 3 IF ! VW 7 =X YM (X Z =3' U  
5 # [= \ ]^J ; ! " \_ ` / ?# a \$ 3 X! b [ 7B G c d ; e  
" [ 7 23 U F f B U! [ g \ hf !7 ij \$ V  
<# 8 S <73= 1 > 5bG 3l ( [= 73 3' % 8' 57  
\$ 77m 5 ^ 3 5 7bG' U S l # 2 # P ( n o ; p 7 ! ' 3 ] \$ =  
] \$ r Z 7 ( X k A bs XF b C V k XS3 B ?# t 2 5 #  
-.,0() \*+, - # . /0 1 u 5 v = " l " k [ ] " < <74 <73= < r

---

23 [= <# \$ ' ?# t 2 -\$ b 7 / 97: A [' E 7 F [ 0 h 7 w G t \$ 7 C V  
7G T - k [ f 0 Q xk q v = s = W 5 T q T [ \$ [ - " # 0 \$ B W  
] 7 ! < 3' \$ y 8 f < \$ ; G z O A r V k ] \$ r Z & [ 5 / = M

وكانت هناك في بغداد وعود "شفوية" بالحكم الذاتي لكوردستان إلا أنها لم تترجم إلى واقع فعلي - كما هو معروف عن النظام في بغداد - وسرعان ما طواها النسيان وكأن شيئاً لم يكن، فقد ظلت عموم مواقف البعثيين والقوميين آنذاك لا تقترب من فكرة الحكم الذاتي والحقوق القومية والالتزامات التي ترتبها على الصعيدين القانوني والسياسي.

استقبل "الثوار الكورد" الانقلاب باستبشار وآمال عريضة ودخل الوزارة المؤلفة اثنان من الكورد<sup>(٣٤)</sup> لكن هذه الآمال سرعان ما تبددت حين بدأ الهجوم على الثورة الكوردية أقل من أربعة أشهر.

فلم يمض وقت طويل حتى بدا واضحاً بأن النظام البعثي الجديد لم يكن جدياً في تنفيذ العهود التي قطعها للكورد بالحكم الذاتي ولا بما هو قريب منها. واستؤنفت الحرب بشدة وضراوة غير معهودة تحت شعار "القضاء التام على عصابة المتمردين الشقاة" حسب تصريح وزير الدفاع البعثي (الفريق صالح مهدي عماش) الذي قال ان الجيش العراقي لن يذهب الى قتال بل الى "نزهة" إشارة إلى ما تراءى له من سهولة في القضاء على الثورة ولم يطل الامر بحكام البعث ليدركوا خطأ تقديرهم ولم يجدوا بدا من الاستعانة بالجيش السوري حيث شارك لواء اليرموك في القتال الى جانب الجيش العراقي فاصيب بهزيمة شنعاء في موقعة (باطوفة) الشهيرة عند مشارف زاخو وأُحقت به خسائر جسيمة واضطر معه إلى الانسحاب من ميدان القتال<sup>(٣٥)</sup>. وعاد النظام

---

القطرية لحزب البعث في العراق وبين صالح اليوسفي عضو المكتب السياسي للبارتي، عشية يوم وقوع الانقلاب الفعلي.

راجع: اديفيد أدمس وجرجيس فتح الله، الحرب الكوردية وانشقاق ١٩٦٤ (ستوكهولم، ١٩٩٠) ص ٣٧.  
Batato: The Old Social Classes and the Revolutionary Movements in Iraq (Princeton Press, 1982) P1001.  
حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (الولايات المتحدة، مطابع برينسينت، ١٩٨٢) ص ١٠٠١.

(٣٤) هما العميد فؤاد عارف والشيخ بابا علي الشيخ محمود الحفيد. نال تكليفهما موافقة الثورة الكوردية رغم أنه لم يكن أي منهما ينتسب للحزب أو للحركة.

(٣٥) دانا ادمز شميت، رحلة الى رجال شجعان في كوردستان، ترجمة جرجيس فتح الله (بيروت، منشورات

الجديد كسابقه يبرز تحت ثقل الحرب ويغرق في عبابها. فضلاً عن المصاعب والعراقيل القاتلة التي ولدتها تناقضاته، جراء "زواج المصلحة" القومي - البعثي والتناحر القيادي الداخلي في جسم الحزب الحاكم والأنكى من ذلك افتضاح زيف شعارات "القومية العربية" الصارخة. فقد تحول ما سمي "بالوحدة الثلاثية" التي تم التوقيع عليها بين مصر والعراق وسورية في ١٧ نيسان (أبريل) ١٩٦٣ إلى تقوقع قطري واستئثار حزبي وهجوم ضد قيادة عبدالناصر.

أفرزت سياسة الاستبداد والقمع والتجاوز على القانون التي انتهجها حزب البعث الحاكم والحرس القومي أثرها الكبير في عزلة الحكم الجديد وفي اتساع مقاومته والتصدي له من قبل الجماهير العربية والكوردية على حد سواء.

### المسألة الكوردية وحكم الأخوين عارف

اثر تصدع الكيان الحزبي والانشقاق الذي حصل بين الجناحين العسكري والمدني في القيادة القطرية وانهلال العلاقة المصلحية الظرفية البعثية - القومية استثمر عبدالسلام محمد عارف رئيس الجمهورية الفرصة لينفذ انقلاباً عسكرياً في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ قال انه حركة تصحيحية بالتعاون مع بعض العسكريين القوميين والساخطين على حكم حزب البعث.

وأصغى "عارف" إلى نصيحة "عبدالناصر"، كما نصح قائد الثورة البارزاني من جهات متعددة أيضاً بقبول عرض وقف إطلاق النار الذي اقترحه (عارف) والدخول في مفاوضات<sup>(٣٦)</sup> رغم أن البارزاني كان يشك في صفاء نية الحاكم الجديد. وتمهيدا للشروع في ذلك أقدمت اللجنة المركزية للبارتي على اتخاذ قرار في الخامس عشر من آب (أغسطس) ١٩٦٤ بالتخلي مؤقتاً عن شعار "الحكم الذاتي لكوردستان والديمقراطية للعراق" وذلك تأكيداً لحسن نيتها في التعاطي مع الوضع

---

دار مكتبة الحياة) ص ١٢٥ - ١٢٨.

(٣٦) النصائح وردت إلى البارزاني من جهات ثلاث هي: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومصر.

راجع: ديفيد آدمس وجرجيس فتح الله، الحرب الكوردية وانشقاق العام ١٩٦٤، مصدر سابق. كذلك:

Charles Tripp, A History of Iraq (London: Cambridge University Press, 2000)

الجديد، لكن حسن النية ينبغي أن يترجمه الحاكم الجديد الى واقع عملي بالاعتراف أولاً وقبل كل شيء بحقوق الكورد والعمل على إزالة الحيف الذي لحق بهم.

وشهدت الأشهر الباقية من العام ١٩٦٤ ومعظم اشهر العام ١٩٦٥ قيام البارتي بإعادة تنظيم نفسه بزعامة البارزاني وتثبيت مراكزه بعد الهزة التي تعرض لها وضععت أركانه بانشطار الحزب إلى قسمين في آب (أغسطس) ١٩٦٤. وهي الحركة التي تزعمها السكرتير العام إبراهيم أحمد ولفيف من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية.

بقدم العام ١٩٦٥ انحسرت رقعة التنظيم الانشقاقي وذلك باضطراب أعضائه الى مغادرة الأراضي العراقية واللجوء إلى إيران إثر الصدامات مع البارتي بقيادة البارزاني. وفي غضون ذلك بدا واضحا بان نظام عارف لا نية له قط في الوفاء بعهوده ولم يقدم على أية خطوة عملية في حل القضية الكوردية.

استؤنف القتال المتقطع في ٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٦٥. وفي آذار (مارس) ١٩٦٦، صعدت الحكومة الجديدة من العمليات العسكرية<sup>(٣٧)</sup> باصرار من العسكريين وعلى رأسهم اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي الذي كان يتولى منصب وزير الدفاع آنذاك. وقد استمرت لما يزيد على عام كامل وختمت بهزيمة عسكرية لامثيل لها في تاريخ الجيش العراقي في معركة جبل هندرين<sup>(٣٨)</sup>. الأمر الذي أرغم حكومة عبدالرحمن عارف على الشروع في التقرب من قيادة الثورة بغية الوصول إلى اتفاق لإنهاء حالة الحرب واصدر رئيس الوزراء العراقي الدكتور عبدالرحمن البزاز بيانا عرف بتصريح ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٦. اعترف فيه بالحقوق القومية الكوردية ومع أن البارزاني وافق على محتوى البيان، إلا أنه أثار امتعاضا لدى قادة الجيش العراقي وأرغم البزاز على

---

(٣٧) في تلك الأثناء ختمت حياة عبدالسلام عارف بسقوط طائرته المروحية جنوب العراق في ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٦٦. وانتخب أخوه عبدالرحمن عارف خلفا له اثر اجتماع ما دعي بمجلس الدفاع الأعلى. وأسندت الوزارة إلى عبدالرحمن البزاز.

(٣٨) جد وصفا مفصلا للمعارك التي اندلعت في جبل هندرين في كتاب رينيه مورييس، كوردستان أو الموت، كوردولوجيا، ١٩٨٦، ص ١٠٧-١٢٩.



الاستقالة<sup>(٣٩)</sup>. واستمرت صيغة بيان ٢٩ حزيران (يونيو) باعتبارها قاعدة للعلاقة بين الحركة الكردية والحكومة العراقية حتى العام ١٩٦٨ والإطاحة بحكم عبدالرحمن عارف.

تسلم رجال البعث مقاليد الحكم للمرة الثانية في ١٧-٣٠ من تموز (يوليو) ١٩٦٨، اثر انقلاب عسكري وقد باتوا الآن يدركون قصر النظر في انتهاج سياسة قتال الكورد إلا في حالة ضمان التغلب على مقاومتهم<sup>(٤٠)</sup>، ووجدوا من الحصافة والحكمة أن يهادنوا الثورة الكردية لفترة من الوقت يوظفونها لتوطيد حكمهم سياسيا. وعرضوا تطبيق بيان "٢٩ من حزيران (يوليو) ١٩٦٦" المار الذكر. إلا أن الجانب الكوردي لم يكن واثقا من العرض وادرك بأنهم يريدون كسب الوقت لذا لم يكن ثمة خيار آخر غير التحدي والمقاومة، فكانت هناك هدنة هشة تقطعها بين حين وآخر اشتباكات جانبية متباعدة محكومة بشبه اتفاق ضمني لتحاشي توسيع رقعة العمليات التي كان يخشاها الطرفان الأول (الحكم) خوفا من الإطاحة به ولديه تجربة حكم قاسم وفترة الحكم البعثي الأول وحكم الأخوين عارف. والثاني (الكورد) الذين لم يكونوا مستعدين لقتال طويل الأمد خصوصا وهم يشكون نقصاً كبيراً في السلاح والعتاد والمؤونة الى جانب قلق من حلفاء غير مضمونين والخوف من القسوة والوحشية التي يمكن أن يلجأ اليها الحكام الجدد ضدهم أضافه لخوفهم من خسائر وخيمة العاقبة. الا ان الرياح العاصفة لم تجر كما تشتهي السفن فالتصعيد العسكري فرض منطقة رغم توجس الطرفين وشعورهما بالمرارة التي خلفتها تجارب حقبة ١٩٦٣-١٩٦٦.

---

(٣٩) أصر د. عبدالرحمن البزاز وهو أستاذ جامعي وفقيه قانوني قومي التوجه ينتسب إلى الطائفة السنية من بغداد، صرح بعد استقالته على أن بيان ٢٩ حزيران هو جزء من برنامج وزارته فحسب وليس اتفاقا جرى بعد مفاوضات، وقد جرت مساجلة بين "التأخي" لسان الحزب الديمقراطي الكردستاني وبين رئيس الحكومة المستقيل حول صفة البيان القانونية. وأصر البزاز على انه مجرد جزء من برنامج حكومة لا ترغم أية حكومة تالية على التقيد به، في حين كانت وجهة نظر الحزب بأنه اتفاق تلزم به الحكومات المتعاقبة، وفي الواقع انه كما اعتبره البزاز مجرد بيان حكومي. لكنه شكل التزاما من جهة أخرى لم يكن بالإمكان التملص منه. (انظر التفاصيل: جرجيس فتح الله، زيارة للماضي القريب (ستوكهولم، ١٩٩٧).

(٤٠) ماجد عبدالرضا، المسألة القومية الكردية في العراق (١٩٥٨-١٩٧٥) ص ١٤٢ - ١٤٥.

## عودة البعث

استمر الوضع حتى حدوث انقلاب ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨ والذي أعقبته حركة "تصححية" في ٣٠ تموز (يوليو) أي بعد ١٣ يوماً دفعت بالتحالف القلق بين كتلة عبدالرزاق النايف - عبدالرحمن الداود الى الهاوية فقد استولى حزب البعث كلياً على السلطة صبيحة يوم ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٦٨ حينما كان الفريق الأول الركن عبدالرحمن الداود وزير الدفاع يتفقد القطعات العراقية في قيادة قوات صلاح الدين في المملكة الأردنية الهاشمية حيث القي القبض عليه.

طرد الحزب حلفاءه الذين أوصلوه الى السلطة وهبأوا له أسباب النجاح. وفي العام ١٩٦٩ بدأت اتصالات غير رسمية بين الحركة الكوردية والسلطة الجديدة لغرض الوصول إلى اتفاق شامل. شارك فيها الاتحاد السوفيتي بصورة خاصة من خلال يغيني بريماكوف رئيس الوزراء الروسي السابق، الذي كان آنذاك مراسلا لمكتب البرافدا وأحد معتمدي جهاز الاستخبارات الروسي KGB المعروف بعلاقاته الطيبة مع قادة البعث، مهد الاخير للقاء البعث والبارتي بإجراء مقابلة صحفية مع البارزاني ناقلا إليه نص رسالة موسكو مثلما نقلها أيضا إلى الجانب الحكومي. وبادرت القيادات القومية والقطرية لحزب البعث - في العراق إلى موقف سياسي- نظري غير متوقع قط - تمهيدا للاتفاق - بالاعتراف بحق الكورد في الحكم الذاتي وباستعدادها سياسيا لإجراء مفاوضات مع القيادة الكوردية على هذا الأساس.

بعد لقاءات ومفاوضات مكثفة وافق الطرفان على حل النزاع بموجب اتفاقية الحادي عشر من آذار (مارس) ١٩٧٠<sup>(٤١)</sup>.

كان الاتفاق مرحلة فاصلة في تاريخ العلاقات بين الحركة الكوردية والحكومة المركزية<sup>(٤٢)</sup> فقد وضع الأسس المبدئية الرئيسية "للحكم الذاتي" بتعديل آخر على الدستور الجديد هذا نصه

---

(٤١) النص الكامل للاتفاق تجده في الملحق رقم (٣).

(٤٢) ديفيد ماكداول، التاريخ الحديث للكورد (لندن، ١٩٩٦) ص ٣٢٧-٣٣٠. كذلك : جارلز ترييب، تاريخ العراق (لندن: مطابع جامعة كمبريج، ٢٠٠٠).

”الشعب العراقي يتألف من قوميتين: القومية العربية والقومية الكردية“.

بمقتضى هذه الاتفاق تكون للكورد سلطات تشريع تتناسب عددهم في العراق ونائب ثان لرئيس الجمهورية، وتمديد نطاق الحكم الذاتي إلى المناطق التي يؤلف الكورد فيها أغلبية. باستخدام اللغة الكردية لغة رسمية ثانية إلى جانب العربية. وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي (الذي لم ينجز منذ بدء العمل به في عام ١٩٥٨). وتخصيص مبالغ من الخزينة للتنمية والتطور وتعزيز مستوى الخدمات التربوية والتعليمية والاجتماعية في كردستان. كانت هذه الاتفاقية بمثابة ”حقنة مقوية في ذراع الحكومة الجديدة“ أمنت به على نفسها وهيات لها الوقت لتثبيت دعائمها وترسيخها.

فلم تمر أشهر قلائل عليها حتى راح الحزب الحاكم والبارتي يشكو أحدهما من الآخر<sup>(٤٣)</sup> فالحزب الحاكم كان يعدد منجزاته التي حققها والبارتي يحصي التجاوزات والانتهاكات التي يقوم بها حزب البعث وأجهزته الأمنية في كردستان. نقض النظام تعهده بإقامة المجلس الوطني (مجلس النواب) كما وعد. وكان واضحاً أنه لم يكن في الداخل مدعماً بأية قوة سياسية وبدأ الكورد يدركون كم كان تعاملهم الإيجابي مع النظام المعزول مهما له. وفي نهاية العام كانت هناك محاولة لاغتيال إدريس أحد أبناء البارزاني<sup>(٤٤)</sup> في بغداد. ثم ثار النزاع حول كركوك وخانقين

---

(٤٣) راجع كتاب (في سبيل السلم والوحدة الوطنية في سبيل تطبيق اتفاقية آزار) من منشورات دار التآخي، بغداد للسنة ١٩٧٣.

(٤٤) ولد إدريس البارزاني عام ١٩٤٤ في قرية بارزان من كردستان العراق، عاش مقتبل حياته في ظل انتفاضة بارزان وجمهورية مهاباد وانتفاضات الشعب الكوردي وثورة أيلول. بعد نجاح البارزاني في الوصول إلى الاتحاد السوفيتي السابق مع قوات جمهورية مهاباد عام ١٩٤٧ عاش إدريس في المنفى والإقامة الجبرية ١١ عاماً مع عائلته في البصرة - بغداد - الموصل، وظل هناك حتى عودة قائد الشعب الكوردي مصطفى البارزاني بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى العراق. بعد إعلان ثورة أيلول عام ١٩٦١ اضطر إلى ترك الدراسة وحمل السلاح إلى جانب الشعب الكوردي ومقاتليه البيشمركة. تسلم مسؤولية مواقع ومناصب عسكرية وسياسية هامة منذ اندلاع الثورة. وفي عام ١٩٧٠ كان إدريس البارزاني عضواً بارزاً في وفد الحركة الكردية للمفاوض والذي أنجز اتفاقية ١١ آذار (مارس). انتخب في المؤتمر الثامن للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي عقد عام ١٩٧٠ عضواً في اللجنة

وسنجان والشيخان وهي مناطق كردية حساسة تتمسك بها الحركة التحررية الكردية. كان

الأساس وكأنهم رعايا وليسوا مواطنين. وكانت الحياة الداخلية لحزب السلطة بعيدة عن المفاهيم الديمقراطية والإنسانية وروح التسامح. لذلك تهيأ الجانبان لخوض حرب جديدة.

كانت كركوك مما لاشك فيه العقبة الكأداء الكبرى، وحجر عثرة كبير أمام التوصل إلى تسوية مناسبة. فالحكومة العراقية لم توفر جهداً ولم تدخر وسيلة لاحتواء التغيير في التوازن السياسي لهذه المدينة مستفزة مشاعر الكورد بترحيلهم إلى الجنوب أو إلى مناطق أخرى عربية.

ويعود السبب في تنامي نزعة الاستئثار والتعالي لدى الحكومة العراقية إلى مضاعفة عائدات النفط زهاء عشرة أضعاف بعد التأميم والارتفاع العظيم في أسعار النفط بعد حرب تشرين (أكتوبر) العربية- الإسرائيلية العام ١٩٧٣ الأمر الذي عزز الموقف العراقي وزاد في صلابته.

وفي آذار (مارس) من العام ١٩٧٤ أصدر النظام العراقي قانونه الخاص بـ "الحكم الذاتي لمنطقة كوردستان"<sup>(٤٧)</sup> الذي اقترن بالموافقة عليه بما سمي في حينه بالجمهورية الوطنية وهي الجبهة التي خلقها الحكم وتضم حزب البعث والحزب الشيوعي وبعض الفئات القومية في حين أبى الحزب الديمقراطي الكوردستاني الدخول فيها. كانت السلطة تسعى لفرض مفهومها للحكم الذاتي فرضاً على الشعب الكوردي وفيه استثنيت كركوك من المنطقة المشمولة، وحصر الحق المطلق بيد الحكومة في اختيار الموظفين لها وجعلت الكلمة النهائية في أعمال الإدارات بيد الحكومة المركزية فرفض البارزاني الصيغة وبدأت الهوة تتسع بين الجانبين، وراح كل جانب يستعد لخوض حرب جديدة. وكان من خطة البارزاني خوض قتال وفق الأسلوب المعتاد بالاستحكام والدفاع عن القوس الجبلي الممتد من زاخو حتى دربندخان، إلا أن قواته لم تكن ندا لجيش تم تدريبه لمدة طويلة واعداده بالضبط لهذه المواجهة وتم تسليحه بمعدات سوفيتية حديثة مدعماً بسلح جوي يفتقر إليه الكورد.

اندفع الجيش العراقي على المحورين الرئيسيين واحتل العمادية وعقرة وقلعة دزه ورائيه ورواندوز مع حلول فصل الخريف. مع هذا وجد النظام نفسه قليل الحيلة أمام الدفاعات

---

(٤٧) انظر الى تفاصيل "قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٧٤" في ملحق رقم (٥).

الكوردية وفي وضع سيء جداً، وعجز عن الفوز بمعركة فاصلة مع الكورد في ميادين القتال، حتى السادس من شهر آذار (مارس) ١٩٧٥ إذ ذاك عمد صدام حسين، وكان نائباً لمجلس قيادة الثورة وقتذاك وهو الرجل القوي والفعل في النظام، الى عقد صفقة مع شاه إيران في الجزائر<sup>(٤٨)</sup>. تنازل فيها عن النصف الشرقي من شط العرب (خط تالفيك<sup>(٤٩)</sup>). وهو ما كانت تصبو إليه إيران منذ زمن بعيد مقابل تعهد الشاه بقطع كل مساعدة للثوار الكورد وغلق حدوده بوجههم وحرمانهم من المناورة، تلا ذلك قرار بوقف إطلاق النار. بعدها عرض النظام العراقي "التسليم والعفو" عن القائمين بالحركة. وفكر البارزاني بمسؤولية وواقعية بعقبى استمرار القتال بعد قطع إيران إمداداتها للثورة الكوردية وتوقيع الشاه اتفاقية ٦ آذار (١٩٧٥) مع صدام حسين في الجزائر، فأدرك خطورة ذلك على مستقبل الشعب الكوردي المعرض للحصار والإبادة وكان دوماً قارئاً جيداً لمفردات الواقع، فأتخذ بشجاعة قرار الانسحاب رغم قسوته بالنسبة له شخصياً لكن كان مستقبل القضية الكوردية وحقن دماء الشعب الكوردي نصب تفكيره دائماً وهو الأهم مما دفعه للإيعاز للبيشمركة بوقف القتال مسكوناً بأمل تجديد الثورة في ظرف آخر، وغادر العراق وسكن "كرج" وهي من ضواحي طهران<sup>(٥٠)</sup>.

ان فترة القتال ١٩٧٤-١٩٧٥ كانت حرباً مريعةً كلفت غالياً، مادياً وبشرياً وسفكت دماء غزيرة وكانت مواجهة غير متكافئة لم يكن فيها حلفاء الكورد بمستوى المسؤولية، بل انهم خذلوا الشعب الكوردي في اللحظة الحرجة وردد الكورد يومها أينما كانوا ان لا أصدقاء لهم

---

(٤٨) انظر الملحق رقم (٥) نص "اتفاقية الجزائر في ٦ آذار (مارس) ١٩٧٤".

(٤٩) يطلق على كلمة ألمانية تتألف من مقطعين THAL بمعنى الوادي، و WEG أي الطريق، فيكون معناها طريق الوادي، وقد أصبح THALWEG مصطلحاً دولياً يطلق على مجرى المياه الوسطى، أو لأعمق نقطة في مجرى النهر. ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية (ج ٥، بغداد، ١٩٨٨) ص ٢٤. انظر كذلك: عبدالحسين شعبان، النزاع العراقي - الإيراني، ملاحظات وراء في ضوء القانون الدولي (بيروت، دار الطريق الجديد، ١٩٨١).

(٥٠) Michael M. Gunter: The Kurds of Iraq (London, 1992). Also : Mohammed Ihssan, The Role of Anfal Campaign in the Construction of Kurdish Nationalism (Exeter: University of Exeter Press, 1999)

سوى الجبال، كان هذا أهم درس لقفته الحرب لهم وبقي ماثلا للعيان ومحفورا في الذاكرة، فحساب ميزان القوى أمر في غاية الأهمية لتجنب المزيد من الخسائر رغم أن الحكم البعثي لم يتح أية فرصة للتوصل إلى تسوية سلمية وكان هاجسه اليومي هو حشر الكورد في الزاوية ووضعهم في منعطف الطريق تمهيدا لشن حملة عسكرية لإبادتهم.

ترك النظام المجال لعودة بعض النازحين إلى موطنهم إلا انه أزال من الخارطة ما لا يقل عن خمسمائة قرية بحجة استحداث حزام صحي (أمني) مع إيران، تم بمقتضاه تهجير ستمائة ألف من القرويين وإسكانهم في مجمعات سكنية، وإبعاد أسر "المتمردين" إلى المناطق الجنوبية من العراق.

ان النكسة الكوردية حلت بفعل اختلال الميزان الدولي لصالح الحكومة العراقية دون غض الطرف عن مواطن الضعف الداخلية. ومهما يكن من أمر فان عدالة القضية الكوردية التحريرية استعادت نهضتها في مدة قياسية وبادرت مجددا لاستعادة مواقعها ورسم استراتيجيات جديدة بالاستفادة من التجارب التاريخية السابقة.

والخلاصة بدأ هناك اتجاهان أساسيان في حل القضية الكوردية: الأول الخيار العسكري وتكمن خلفيته الفكرية (كما يقول أحد الكتاب العرب المتنورين من أصدقاء الشعب الكوردي) في الاستعلاء القومي المقيت والدعوات الشوفينية الرامية إلى صهر الكورد من العرب الذين سكنوا الجبال وقد فشلت الحلول العسكرية كلها سواء ما كان منها في العهد الملكي أو في العهد الجمهوري (حكم قاسم، حكم البعث الأول، حكم الأخوين عارف، حكم البعث الثاني) كما وصلت محاولات الالتفاف على الاتفاقات التي تمنح الشعب الكوردي بعض حقوقه القومية إلى طريق مسدود. أما الاتجاه الثاني أي الخيار الآخر فلم يكن مقبولا على المستوى الحكومي بالشكل الذي يصبو اليه الكورد وتستهدفه حركاتهم النضالية لكنه تعزز على مستوى الجبهة الشعبية فلم يعد يقتصر على بعض القوى اليسارية كالشيوعيين والماركسيين والديمقراطيين والقوى

الأخرى بل أخذ يشمل قطاعات واسعة من القوميين والوطنيين والإسلاميين<sup>(٥١)</sup>.

وتأسيسا على ذلك يمكن القول انه رغم النواقص والثغرات الواردة في اتفاقية ١١ آذار (مارس) ١٩٧٠ فإن هذه الاتفاقية تعتبر وثيقة قانونية وسياسية هامة انتزعها الشعب الكوردي بكفاحه الطويل وتضحياته الجسيمة.

وعلى أساس هذه الاتفاقية صدر قانون الحكم الذاتي المبتور في عام ١٩٧٤ من جانب واحد، ورغم احتوائه على حزمة حقوق محدودة، الا انه عمليا استثمر كغطاء لشن أبشع حرب إبادة عنصرية ضد الشعب الكوردي قل نظيرها في العالم.

لقد وضع النظام كل عودته وتعهداته على الرف وبرز وجهه القبيح بكل تقاسيمه العدوانية، فكان قانونه المسخ للحكم الذاتي اعجز من ان يشكل رتوشا تجميل نتوءات جلده ومخالبه الدموية.

## الكورد والحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)

في الرابع من شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، اندفعت القوات العراقية عبر الحدود الإيرانية في عملية غزو واسعة النطاق وكان ذلك تمهيدا لحرب ضروس دامت ثمانية أعوام بالكمال والتمام، ألحقت خسائر يستعصي تعويضها في الأرواح والأموال وعلى جميع الصعد الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية. إن الإذلال الذي لحق بالحكومة العراقية جراء تنازلها عن شط العرب في اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ظل يحز في نفس موقعيها. لذا فقُبيل اندلاع الحرب رسميا، أعلن صدام حسين إلغاء اتفاقية الجزائر في يوم ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ بحجة أنها ولدت ميتة وإنها وقعت في ظروف قسرية<sup>(٥٢)</sup>. واستمرت هذه الحرب التي ابتدأت رسميا في ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ لغاية شهر آب (أغسطس) ١٩٨٨ حين وافقت إيران على قرار مجلس

---

(٥١) انظر: عبدالحسين شعبان: المسألة الكوردية والفكر السياسي العراقي، الحياة اللندنية، جزآن، ٢-٣ آب (أغسطس) ١٩٩٢.

(٥٢) Hiro, D., The Longest War: The Iraq-Iran Military Conflict (London: 1989).



الأمن ٥٩٨ الصادر في العام ١٩٨٧ الذي سبق ووافق عليه العراق، فتم وقف إطلاق النار في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٨٨.

عمدت المجموعات السياسية الكردية إلى استغلال ظروف الحرب والصدام العسكري لتعزيز وجودها المسلح وتوسيع رقعة نشاطها، إلا أن المراحل الأخيرة للحرب شهدت انحساراً شديداً خصوصاً بعد استخدام الأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً ضد الأبرياء العزل وحملة "الأنفال" التي أودت بحياة عشرات الألوف من المواطنين الكورد.

بعد تراجع القوات العراقية اثر معركة خرمشهر (المحمرة) في أيار - حزيران (مايو-يونيو) ١٩٨٢ واضطراها إلى انسحاب من الأراضي الإيرانية سعت إيران الى مواصلة هجومها من محاور جديدة مستثمرة ساحة كوردستان غير الموالية للحكومة العراقية ذات التواجد المسلح للحركة الكردية وتمكنت عام ١٩٨٣ من احتلال حاج عمران<sup>(٥٣)</sup> وهي بلدة حدودية هامة تقع في نهاية طريق رواندوز وتمكنت القوات الإيرانية من احتلال بنجوين الواقعة على المرتفعات المشرفة على مدينة قلعة دزه.

فجأة بدا العراق في وضع هو من الخطورة بمكان، ورد صدام حسين بأسلوبه المعهود، فمن جهة صب نار انتقامه على مقاتلي الحزب الديمقراطي الكوردستاني وبصورة خاصة أبناء العشيرة البارزانية بزعم مشاركتها في احتلال حاجي عمران فقام بإلقاء القبض على أكبر عدد ممكن من الذكور من أفراد العشيرة واغلبهم كانوا أشبه بسجناء في المجمع السكني المسمى (قوشتبه) القريب من مدينة اربيل، ونقلهم بالشاحنات إلى بغداد حيث استعرضوا في شوارعها ثم تم قتلهم جميعاً<sup>(٥٤)</sup>.

---

(٥٣) كونتر، مصدر سابق، ص ٣٩.

(٥٤) قدر عدد الضحايا في حينه بما يتراوح بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ وعلم منهم بالكثنية والهوية زهاء ٢٢٠٠ فرد هذا فضلا عن ٣٣ ذكر بالغ وحدث من أعضاء أسرة شيوخ بارزان بينهم ثلاثة من أبناء ملا مصطفى البارزاني واثنان من أبناء الشيخ أحمد. كانوا قد قبلوا عرض حكومة بغداد بالضيافة والحماية في العاصمة شريطة أن يبقوا خارج النزاع.

تحاشيا للتهديد الكوردي وبغية اقتناص الفرصة لنقل قواته وإعادة نشرها ضد القوات الإيرانية عمد الجيش العراقي إلى تنفيذ عمليات جس نبض منذ العام ١٩٨٢. مستهدفا إمكانية إقناع طرف واحد على الأقل من الحزبين الكورديين الرئيسيين (حزب الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني) لوقف القتال وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣ وافق على وقف إطلاق النار مع الاتحاد الوطني الكوردستاني (PUK) بقيادة جلال الطالباني، بهدف الشروع في مفاوضات حول الحكم الذاتي وفق أسس مقبولة من هذا الحزب، لكن المفاوضات بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والنظام فشلت لان الطرفين بقيا على خلاف حول حدود الحكم الذاتي ومناطق خانقين وكركوك وسنجار وكذلك لان صدام حسين شعر بأنه لم يعد بحاجة إلى تسوية مع أحد الأطراف الكوردية وخصوصا بعد أن بدأت الولايات المتحدة ودول أخرى، اعتبارا من نهاية العام ١٩٨٣، تخشى من نصر إيراني. فقررت أن تضمن "للعراقيين" تقديم المعونة بالاعتدة وبالمعلومات الاستخبارية للحيلولة دون هزيمتهم و التي وصلت أوجها عندما قدمت للعراق معلومات استخبارية و لوجيستية قبل تحرير مدينة الفاو من القوات الإيرانية. وفي كانون الثاني (يناير) من ١٩٨٥ انهارت رسميا المفاوضات بين النظام والاتحاد<sup>(٥٥)</sup>. فاتجه الأخير إلى تحسين علاقته مع إيران وإلى تعزيز دوره في المعارضة العراقية حتى تم تأسيس الجبهة الكوردستانية في العام ١٩٨٨<sup>(٥٦)</sup> وإقامة لجنة تنسيق من مندوبي الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني وستة أحزاب أخرى<sup>(٥٧)</sup>.

---

انظر: جرجيس فتح الله، زيارة للماضي القريب، مصدر سابق، ص ٢٠٥-٢٠٦. راجع: كنعان مكية، القسوة و الصمت (لندن، ١٩٩٣).

(٥٥) كونتر، المرجع السابق.

(٥٦) أعلن عن تشكيل الجبهة مبدئيا في تموز (يوليو) ١٩٨٧، إلا أنها تألفت رسميا في أيار (مايو) من العام ١٩٨٨.

(٥٧) هذه أسماء الأحزاب الستة الأخرى: الحزب الاشتراكي الكوردستاني - العراق (SPKI) بزعامة رسول مامند والدكتور محمود عثمان بوصفه الشخصية البارزة فيه. حزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني (KPDP) بقيادة

وكان النزاع القائم بين الحزبين الكورديين الرئيسيين منذ ذلك الوقت يعرقل اتخاذ موقف موحد ولعبت الحكومات الإقليمية الإيرانية والعراقية والتركية دوراً بارزاً في التأثير على وجهات النظر الكوردية وتوسيع شقة التباين بينهما.

اعتري الهجوم الإيراني في الجنوب فتور، اثر فشل عمليات "شرق البصرة" و"كربلاء" التي تكبدت فيها إيران خسائر كبيرة وفادحة بلغت عشرات الآلاف، لتغدو جبهة الحرب في كوردستان أكثر أهمية. كان الكورد قد افلحوا اعتباراً من منتصف عام ١٩٨٧ في السيطرة على سائر المناطق المتاخمة للحدود لتغدو تلك الأنحاء من كوردستان مكامن خطورة على الجيش العراقي يخشاها ويتحاشاها. وهكذا ما لبثت الحركة الكوردية أن أصبحت لبغداد أشبه "بحصان طروادة" ستتيح للإيرانيين النفوذ بقواتهم إلى "سهول وادي الرافدين". وعمد النظام الحاكم كرد فعل تلقائي وبوحشيته المعهودة إلى صب حقه على السكان المدنيين بصنوف الإجراءات التعسفية، ومن ضمنها ترحيل جماعي جديد إلى جانب إجراءات مشابهة أخرى. فبعد انهيار محادثاته مع الاتحاد الوطني الكوردستاني، شرع مجدداً في سياسته المعهودة بإزالة القرى وقتل العزل. ومن ذلك انه في شهر أيلول (سبتمبر) من العام ١٩٨٥، جمع حوالي خمسمائة صبي تتراوح أعمارهم بين العاشرة والرابعة عشرة من أهالي السليمانية وأزهق أرواح عدد كبير منهم تحت التعذيب في محاولة لانتزاع معلومات منهم حول حركات البيشمركة لإرغام هؤلاء على تسليم أنفسهم خوفاً على سلامة أبنائهم وأقربائهم المعتقلين وفي شهر تشرين الأول (أكتوبر) تكررت مثل هذه الحملة في أربيل.

في أيار (مايو) من العام ١٩٨٧ اصدر صدام حسين أمراً بتعيين ابن عمه (علي حسن المجيد) - الذي كان برتبة نائب عريف في القوة الجوية العراقية سابقاً - "حاكماً عسكرياً" في

---

(PASOK). الحزب الشيوعي العراقي (أقليم

كوردستان مزودا إياه بصلاحيات مطلقة فعمد هذا فوراً إلى استخدام السلاح الكيميائي (غاز الخردل وغاز الأعصاب والسيانيد) ضد القرى والقصبات الكوردية. وكان السكان المدنيون المصابون يقتلون عند محاولتهم طلب العلاج الطبي. كذلك عمد إلى سياسة الأرض المحروقة. وفي حزيران من العام ١٩٨٧ أعلنت مناطق واسعة من كوردستان محظورة أمنياً. وفي غضون صيف ذلك العام تمت إزالة خمسمائة قرية ودكها دكا<sup>(٥٨)</sup>.

وبمجيء كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٨٨، بدأ الخطر على بغداد كبيراً فقد نفذت القوات الإيرانية عميقاً في كوردستان. وبدأ الانقضاخ على سهول "وادي الرافدين" حال ذوبان الثلوج أمراً محتوماً وخطراً لا يمكن تلافيه. على أن فشل القوات الإيرانية الجنوبية المنهكة في تحقيق أي تقدم في تلك الجبهة، مكن العراقيين من نقل قواتهم إلى كوردستان التي كانت الحاجة إليها ماسة لصد الاندفاع الإيراني. وبهذه النجدة الكبيرة شرع "علي حسن المجيد" في العملية العسكرية التي عرفت بعملية "الأنفال"<sup>(٥٩)</sup> ففي شهر شباط (فبراير) أمطرت سهل (جافه تي) القريب من السليمانية بوابل من القنابل ذات التأثير الكيميائي متعدد الأغراض

---

(٥٨) بخصوص استخدام العراق الأسلحة الكيميائية. انظر فاليري آدمز، "الحرب الكيميائية" ونزع السلاح الكيميائي (بلمونكتن: انديانا، ١٩٩٠) ص ٨٥-٩٠. انظر أيضاً: Edward Spiers ادورد سيبايرز، الأسلحة الكيميائية، خطر مستمر (نيويورك: طبعة سان مارتين، ١٩٨٩) ص ١٢١-١٢٥. كذلك راجع رقيب الشرق الأوسط، حقوق الإنسان في العراق (نيوهافن، مطبعة جامعة بيل، ١٩٩٠) ص ٧٥-٨٥. كذلك راجع بالتفصيل جوناثان راندل، أمة في شقاق، دروب كوردستان كما سلكتها (بيروت، دار النهار، ١٩٩٧) ص ٢٦٩-٣٣٠.

(٥٩) استعيرت صفة "الأنفال" هو اسم إحدى سور القرآن الكريم. ومعنى كلمة نفل الغنيمة. أو السلب المشروع للمسلمين في حربهم ضد الكفار بما في ذلك الاستيلاء على أموال المغلوبين والتصرف بأرواحهم واسترقاق نساءهم. وقد اتخذ "البعث" اسماً حربياً عسكرياً لعملية القتل والإبادة الجماعية التي باشرها ضد الكورد في كوردستان العراق بين العامين ١٩٨٧-١٩٨٨. استخدم صدام حسين اسم هذه السورة تبريراً لحملته. والآيات المقصودة بالذات من السورة واضحة بما فيه الكفاية. انظر كنعان مكية، القسوة والصمت- الحرب والطغيان والثورة والعالم العربي (لندن: جوناثان كيب، ١٩٩٣) كذلك رقيب الشرق الأوسط، القتل الجماعي في العراق: حملة الأنفال ضد الكورد (نيويورك ١٩٩٣).

واجتاحته اجتياحا وأختفت آثار من وقعوا بيدها من ذكور بالغين وأحداث.

وفي ١٥ آذار (مارس) اتمت القوات الايرانية احتلال حلبجة وهي موقع استراتيجي مشرف على سد دربندخان ولم يدرك أحد ان ذلك الاحتلال سيكون وبالا ، ففي اليوم الثاني توج النظام العراقي حربه العنصرية بأول جريمة من نوعها في التاريخ بقيامه بشن هجوم كيميائي على شعبه ، حيث أودى الهجوم في ذلك اليوم الربيعي المصادف ١٦ آذار (مارس) بحياة أكثر من (٥٠٠٠) مدني كردي من سكان المدينة التي استحقت أسم هيروشيما الكوردي. وكانت بمثابة جرح أبدي يطرق ضمير العالم الذي نهض على هول الجريمة وأسس لحملة تضامن عالمية مع الشعب الكوردي ، اجبرت النظام على اصدار تعليمات صارمة إلى بعض الصحف العربية الموالية وبعضها يصدر من لندن للتعمية على الجريمة بشتى الاعيب الترمويه والنفي ، لكن الغربال أعجز من ان يحجب الشمس. فقد كانت هذه الفاجعة المدوية ايذانا بان النظام بلغ أعلى مستويات الحقد ولا رادع يردعه عن الفتك الجماعي بأية وسيلة كانت. وفي الثاني والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٨٨ وافقت إيران على قرار مجلس الأمن المرقم ٥٩٨ الذي رسم خطوط الاتفاق لوقف إطلاق النار. وفي غضون الأسابيع الأربعة التالية حشد العراق قواته حول أقليم بادينان وهي منطقة كانت لاتزال تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكوردستاني. وفي ٢٥ منه شن هجوما واسع النطاق مصحوبا بغارات بالسلاح الكيميائي ، كانت نتيجة عنفها وشدتها هلاك ٣٠٠٠ من المدنيين اللاجئين الذين هربوا الى تركيا من خلال مضيق (بازي) ووجد ما يقارب الستين الفا من اللاجئين سبيله الى تركيا ، في حين هرب مائة ألف الى ايران ، لينضموا الى حوالي مائة ألف اخرين سبق نزوحهم في أوائل العام ١٩٨٨. ولم يسع تركيا غير قبول هؤلاء بعد تردد كثير ، وهي مدركة التأثير الكبير على المشاعر الكوردية داخل تركيا لذا اخضعوا لشروط لجوء قاسية وضيق عليهم كثيرا.

ليس هناك شاهد أوضح على القسوة المتكررة التي يتعرض لها الشعب الكوردي فهذا الشعب الذي لم يتخل عن اصراره على نيل حقوقه يتعرض المرة تلو المرة الى أنواع جديدة ومضاعفة من التنكيل والبطش. ورغم التضحيات والخسائر الا انه لا يلبث ان ينهض ليستأنف نضاله في سبيل

قضيته العادلة التي لم تجد لها حلا عادلا بعد. وقد وقف المجتمع الدولي مذهولا أمام انكشاف الحقائق المريعة وبخاصة بعد مغامرة القوات العراقية باجتياح الكويت عام ١٩٩٠ وعبور النظام العراقي الخطوط الحمراء مما جعل المجتمع الدولي ينبش سجل الحكم الحافل بالانتهاكات والاعمال الوحشية.

لم تكن أية حكومة عربية أو إقليمية أو عربية غافلة أو جاهلة بواقع قيام الحكام العراقيين باستخدام السلاح الكيميائي، ولا بالمعاملة التي يلقاها أولئك الكورد الذين يقعون بيده. ولم يحاول أي منهم تطبيق قرار مجلس الامن المرقم ٦٢٠ المتخذ في ٢٦ من آب ١٩٨٨. الذي صدر خصيصا لاعتماد خطوات وإجراءات عقابية معينة تتخذ ضد أي دولة (والعراق كان المقصود كما هو واضح) تستخدم السلاح الكيميائي. واثار اصرار حكام "البعث" على استخدام الغاز السام في كوردستان العراق مرات متعددة خرجت القضية الكوردية من اطارها الضيق المحصور في مجال الدول الشرق أوسطية ذات العلاقة الى الفضاء العالمي الرحب وجرى تدويلها الى الحد الذي دعا المجتمع الدولي الى عقد مؤتمر في باريس لم يسفر عن أية نتيجة ايجابية بخصوص الضحية بل لم يتطرق الى ادانة انتاج السلاح الكيميائي في الشرق الاوسط ولم تفرض عقوبة على العراق او توجه اليه كلمة عتاب وذلك ضمن المجاملات والصفقات والمساومات الدولية المعتمدة على المعيار النفعي المصلحي في بناء العلاقات.

فقد كانت الدول الغربية اكثر اهتماما بالحجم التجاري الكبير الذي ستؤمنه اعادة اعمار ما خربته الحرب في العراق اكثر من أي شيء آخر بما فيها قضايا حقوق الانسان. وفي ربيع عام ١٩٨٩ وجدنا معظم تلك الدول تسارع الى المساهمة في معرض الأسلحة الدولي المقام في العاصمة بغداد، وهي اشارة لا تخطئها العين الى النفاق الذي اتسم به سلوك الغرب عندما تطرح على بساط البحث العلاقة بين حقوق الانسان والتجارة. وهي التي تشكل مفارقة حقيقية بخصوص الوضع العراقي وازدواجية المعايير وانتقائية القواعد الاخلاقية التي تحكم سياسة الغرب بشكل

عام<sup>(٦٠)</sup> لنضرب مثلاً واحداً فيه كثير من الدلالة: على اثر ذبوع أنباء الغارات الكيميائية وبناءاً على قرار اتخذته لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي اثر اقتراح قدمه رئيسها السيد (كليبورن بيل)<sup>(٦١)</sup> تألفت لجنة لتحري الحقائق أرسلت إلى مخيم اللاجئين الكورد العراقيين في ديار بكر، جنوب شرقي تركيا للتحري حول استخدام العراق السلاح الكيميائي في كوردستان العراقية وعلى أثر موجة الهجوم الثانية بهذا السلاح على مناطق بادينان. وعلى ضوء ما حققته اللجنة وضمنته تقريرها، قدمت لائحة قانون للمجلسين بعنوان "قانون لفرض عقوبات اقتصادية على العراق لاستخدامه الأسلحة الكيميائية ضد الشعب الكوردي" وأقرت اللائحة بأغلبية من المجلسين<sup>(٦٢)</sup>. إلا أن الإدارة الأمريكية في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ خنقت اللائحة، باستخدام الرئيس (رونالد ريغان) حق الفيتو وافتتار القضية الى المتابعة وانشغال المجلسين في لوائح وقوانين أخرى<sup>(٦٣)</sup> ولكن كان العديد من أوساط الرأي العام الحقوقية والانسانية والاعلامية منهمكة في حملة مناصرة للشعب الكوردي بعيداً عن الرأي الرسمي للدول. كان العراق في ذلك الوقت الصديق المفضل للإدارة الأمريكية للأسباب التي قدمناها. ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة ان ديفيد نيوتن الذي كان سفيراً للولايات المتحدة في العراق للسنوات ١٩٨٤-١٩٨٨ عقد مؤتمراً صحفياً بتاريخ ١٧ شباط (فبراير) ١٩٩٨ أثناء مروره بالقاهرة موفداً

---

(٦٠) Joseph S. Nye: Understanding International Conflicts: Introduction to Theory and History (New York: Harper Collins College Publishers, 1993) PP16-25.

جوسيف ناي، فهم الصراعات الدولية- مقدمة نظرية وتاريخية (نيويورك، كلية هاربر كوليترو ١٩٩٣) ص ١٦-٢٥.

(٦١) مجلة الدراسات الكوردية، عدد ٨٤، السنة التاسعة، ١٩٩٢. ص ١٥.

(٦٢) كان للاستاذ هوشيار الزيباري ممثل الجبهة الكوردستانية في لندن آنذاك دور بارز في صياغة هذا القرار وذلك من خلال دوره الدبلوماسي النشط في تلك الفترة.

(٦٣) انظر إلى النص الكامل لمشروع قانون فرض العقوبات الاقتصادية على العراق بسبب استخدامه السلاح الكيميائي ضد الشعب الكوردي الصادر من مجلس النواب (الكونغرس) في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ في ملحق رقم (٦) في نهاية الكتاب.

خاصا للشرق الأوسط. وفيه بقي عليه السؤال التالي :

هل احتجت الولايات المتحدة على استخدام السلاح الكيميائي ضد الكورد في حلبجة عام

١٩٨٨؟ أجاب السفير بقوله :

أدلينا بعدد من التصريحات إلا أن وسائل الإعلام تجاهلتها... مع اننا أثرنا المسألة مع القيادة العراقية في واحدة من هذه المناسبات أثناء زيارة وفد للكونكرس الأمريكي للعراق (ربما في ربيع عام ١٩٩٠) فقد واجهوا طارق عزيز بالامر وهو عادة يتسم برباطة الجأش وبقابلية على المروق من هذه الأسئلة لكنه في تلك المناسبة بالضبط فقد اتزانه وبانت عليه العصبية واجاب "أجل طبعا استخدمناها بالضبط (السلاح الكيميائي) ضد أولئك الجهلة المتخلفين، وكيف لا ولو كانت لدينا أسلحة نووية لاستخدمناها أيضا" قال نيوتن فغرت الأفواه ذهولا عند سماع هذا الخبر<sup>(٦٤)</sup>.

---

(٦٤) اذاعته وكالة انباء Associated Press ( ASP ) في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٩٨ من القاهرة .



## **الفصل الثالث**

### **قرار مجلس الأمن 688**

- التمهيد
- الأبعاد السياسية والقانونية والأنسانية للقرار 688
- الظروف التي دعت الى القرار
- تفسير القرار

## الفصل الثالث

### قرار مجلس الأمن 688

#### التمهيد

ما أن تبنى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة قراره هذا في الخامس من نيسان (أبريل) ١٩٩١ حتى بادر الدكتور عبد الحسين شعبان وهو مفكر عربي وباحث قانوني عراقي<sup>(٦٥)</sup> إلى إطلاق اسم "القرار اليتي"<sup>(٦٦)</sup> عليه ثم اضفى عليه بعد ذلك صفة "القرار التائه" ثم نعتة بعدها "القرار المنسي" مشيرا إلى أن جميع قرارات مجلس الأمن بخصوص العراق منذ غزو الكويت قد صدرت ضمن الفصل السابع الخاص بالعقوبات في حين أن هذا القرار هو الوحيد الذي انتصر للشعب العراقي ودعا لكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين لم يصدر

---

(٦٥) الدكتور عبدالحسين شعبان مختص في القانون الدولي وخبير في ميدان حقوق الإنسان وقد نشر العديد من الأبحاث والدراسات القانونية وألقى سلسلة من المحاضرات ويعد من الشخصيات العربية المهتمة بحقوق الإنسان الكوردي. وقد ساهم في تقديم صياغات ووثائق لبلورة حقه في تقرير مصيره.

(٦٦) عبدالحسين شعبان، عاصفة على بلاد الشمس (دراسات في قضايا الحرب والفكر السياسي العراقي)، بيروت، دار الكنوز الأدبية ص ٢٢٢. للنص الكامل انظر: قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٦٨٨. حول اضطهاد المدنيين الأكراد في النشرة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية في نيسان (أبريل) ١٩٩١، ص ٢٣٣-٢٣٤. صدق القرار بأغلبية عشرة أصوات ضد ثلاثة هي كوبا واليمن وزيمبابوي وامتناع كل من الهند والصين عن التصويت. كذلك انظر: جوناثان راندل، أمة في شقاق، دروب كوردستان كما سلكتها (بيروت، دار النهار، ١٩٩٧) ص ٨٣-٩٩. للاطلاع على تفاصيل صياغة هذا القرار.

ضمن الفصل السابع الخاص بالعقوبات الواجبة الاداء. ولهذا السبب فان الحجية القانونية لهذا القرار رغم الزاميته هي أدنى من بقية القرارات. ومن المفارقة الإشارة إلى أن هذا القرار ترفضه الحكومة العراقية جملة وتفصيلا بعد أن وافقت على قرارات مجحفة ومذلة سبقته ولحقته كما لا تصر الولايات المتحدة على تطبيقه أسوة بالقرارات الأخرى. يضاف الى ذلك أن المعارضة العراقية لم تضعه في صلب برامجها خصوصا وإن كلمة "الحوار" التي وردت في متن القرار كانت تشير ارتيابا وعدم ارتياح. ومن الجدير بالذكر إن القرار ٦٨٨ قد تناول القمع الذي يتعرض له الكورد وسكان بقية مناطق العراق معتبرا إياه تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين مشددا على ضمان احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين. فتلك هي المرة الأولى التي تتحدث فيها الهيئة الدولية عن القضية الكوردية بمثل هذا الوضوح والصراحة<sup>(٦٧)</sup>.

وصف ديفيد ماكدول (DAVID MACDOWALL) القرار بأنه تاريخي بحد ذاته، فتلك هي المرة الأولى منذ أن قامت عصبة الأمم بالفصل في النزاع على ولاية الموصل ١٩٢٤ -

---

(٦٧) ماكدول، المرجع السالف (لندن، ١٩٩٧) ص ٣٧٥. ومما يقتضي شرحه انه في نهاية الحرب العظمى الأولى في ١٩١٨، واعتزام بريطانيا استحداث مملكة العراق الجديدة من الولايات العثمانية الثلاث: البصرة وبغداد والموصل (وهذه الأخيرة تتألف من سناجق (محافظات) الموصل وكركوك وأربيل وسليمانية بغالبية سكانها من الكورد) رفضت تركيا التنازل عن هذه الولاية بحجة إن عاصمتها (الموصل) لم تحتلها الجيوش البريطانية الا بعد التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار (الهدنة) في جزيرة مودروس Modros في تشرين الثاني (أكتوبر) ١٩١٨. وعلى اثر نشوب الخلاف بين تركيا وبريطانيا حول عائديتها قامت عصبة الأمم بتأليف لجنة تحقيق دولية، لغرض استطلاع رأي السكان موقعا، ففعلت وقدمت تقريرا مفصلا بنتائج تحقيقاتها، أبدت فيه ضرورة إبقاء الولاية ضمن حدود الدولة الجديدة وعدم فصلها عن الولايتين الأخريين، واقترحت شروطا خاصة تتعلق بالوضع القانوني للأغلبية الكوردية (حسب تقرير هذه اللجنة المرفوع الى عصبة الامم في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٢٥ يقدر عدد سكان ولاية الموصل ٧٩٩٠٠٠ ومن بينهم ٥٢٠٢٦٤ كانوا من الاصول الكوردية)، منها جعل اللغة الكوردية لغة رسمية ولغة تعليم، وتعيين موظفين كورد للمنطقة وما إلى ذلك.

للمزيد من التفاصيل يراجع الفصلان الأخيران من كتاب آدمون، كورد وترك وعرب (بغداد: دار العروبة للنشر، المرجع السالف) ص ٣٤٧-٣٤٨. كان المؤلف ضابط الارتباط البريطاني للجنة.



نجم عن تدفق سيول اللاجئين الكورد الذين فروا الى تركيا وايران بعد انتفاضة آذار (مارس) ١٩٩١، وهو النذير بأسوأ العواقب في أعقاب نهاية حرب الخليج وكتناغم مع الدعوات العالمية بوجوب رعاية حقوق الإنسان.

كذلك لم يكن واضحا السبب الذي دعا مجلس الأمن أو الشرعية الدولية، بكلمة أخرى، إلى عدم إرغام النظام العراقي على إجراء انتخابات حرة نزيهة برعاية الأمم المتحدة وبإشراف جهة حيادية بالتعاون مع "الجامعة العربية" على سبيل المثال. إذ كانت الأمم المتحدة فيما مضى قد أشرفت على الانتخابات العامة في نيكاراغوا وكمبوديا وانغولا والسلفادور وهائيتي وجنوب أفريقيا. إن أي انتخابات تجرى على أسس واضحة، ووفقا لسوابق دولية، قد تتيح الفرصة للشعب العراقي في اختيار ممثلين حقيقيين عنه، سيما بعد أن فقد النظام الحالي، بالإجماع الدولي، مصداقيته ليضع نفسه نتيجة ذلك خارج إطار "الشرعية الدولية" في الداخل والخارج.

إن تجربة جنوب أفريقيا، بغض النظر عن الأوضاع الخاصة تلك، كانت مثالا جديرا يحتذى به نزولا عند الإرادة الشعبية من جهة والشرعية الدولية من جهة أخرى مما أدى إلى زوال النظام العنصري "الابرتايد" من جنوب أفريقيا بعد أن دام قرنين ونيف من الزمن<sup>(٧٠)</sup>.

## الابعاد السياسية والقانونية والانسانية للقرار ٦٨٨

لهذا القرار أبعاد ثلاثة هامة: أولها طابعه الإنساني وثانيها أسلوب صياغته القانونية وثالثها أهدافه السياسية.

وبخصوص البعد الأول نجد القرار يستعرض في مستهله النكبة التي ابتلى بها السكان المدنيون العراقيون الكورد وسيل اللاجئين المتدفق عبر الحدود، معبرا عن عظيم قلق يشيع في نفوس أعضاء المجلس بسبب ما يحصل، بالإشارة إلى الرسائل التي بعث بها المندوبون الترك والفرنسيون والإيرانيون إلى الأمم المتحدة في الثالث والرابع من نيسان (أبريل) ١٩٩١ حول

---

(٧٠) انظر الصراعات الدولية في قرن العشرين، مصدر سابق.

## الأوضاع في العراق<sup>(٧١)</sup>.

بعد أن أعلن المجلس تأكيده على احترام حدود العراق وسيادته، راح يشخص معالم سبيله في مواد ثمان، تبين أنها اضعف من محتوى القرارات التي سبقتها وكلها كانت تتهدد العراق بوضعه تحت وصاية الأمم المتحدة. ولاسيما القرار (٦٨٧) الذي نال لقب "أبو القرارات" بحق. أدان القرار ٦٨٨ أساليب القمع التي يمارسها النظام العراقي بحق السكان المدنيين وبضمنهم سكان المنطقة الكردية. وطالب بوقف أعمال القمع تلك، معتبرا التأثير الذي تحدثه تهديدا "للأمن والسلم الدوليين".

هذا الربط بين احترام حقوق الإنسان وبين الأمن والسلم الدوليين، هو تطور نظري يسترعي الاهتمام البالغ في مفهوم وفكرة "الحقوق الإنسانية" رغم انه لا يرتقي الى ما تطمح إليه القضية الكردية من اهتمام.

على انه من ناحية أخرى كان خطوة إلى الأمام بقدر ما يخص موضوع أعمال القمع والاضطهاد التي تتعرض لها ساحة كردستان، وقد كانت حتى تلك الساعة شبه منسية من قبل المجتمع الدولي. رغم معاناتها من أهوال الشرور والمظالم، لتبلغ الاوج في مسارها بعمليات "الأنفال" السيئة الصيت وباستخدام الأسلحة الكيميائية في بلدة حلبجة ومنطقة بادينان. وبتصاعد حملات التهجير والطرده التعسفية بمزاعم "الأصل الإيراني"<sup>(٧٢)</sup> فضلا عن سجله

---

(٧١) رسالة المندوب التركي الدائم في الأمم المتحدة المرقمة ٢٢٤٣٥ س المؤرخة في الثالث من نيسان (ابريل). ورسالة المندوب الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة المرقمة ٢٢٤٢ س في الرابع من نيسان (ابريل). ورسالة المندوب الدائم الإيراني في الأمم المتحدة المرقمة ٢٢٤٤٧ س المؤرخة في الرابع من نيسان (ابريل) والموجهة جميعا الى السكرتير العام للأمم المتحدة.

(٧٢) صعد النظام من عملية طرد ما يزيد عن سبعين ألفا من الكورد الفيليين العراقيين خلال حرب ١٩٧٩-١٩٨٨ بحجة أصولهم الإيرانية وصودرت ممتلكاتهم وأرغمت جماعات منهم على عبور الحدود الى إيران أثناء اشتداد المعارك وتحت وابل من قنابل المدفعية والطائرات والسير في حقول الألغام المزروعة خلال فترات الحرب. وقد هلك عدد كبير من هؤلاء جراء ذلك. وذلك كجزء من حملة التهجير الشاملة التي بلغت أوجها في الحرب العراقية - الإيرانية حيث شملت نحو ١٥٠ ألف عراقي.

العار لانتهاكات حقوق الإنسان في الساحة العراقية والدولية. ووصل به الحد للتشبيه العراق بمتحف للجريمة والعنف و الارهاب.

وأصر المجلس على العراق بأن يسمح بإدخال المعونات الإنسانية التي تتبرع بها المنظمات الدولية<sup>(٧٣)</sup> وطالب السكرتير العام الاستمرار في المجهودات الإنسانية وإطلاع المجلس على مجريات المحنة التي يعانيتها السكان المدنيون ولاسيما الكورد منهم والمهجرون وناشد الدول الأعضاء المساهمة في مجهودات الإغاثة. وقرر إبقاء المسألة في جدول أعماله.

إلا أن السكرتير العام لم يقدم التقرير المطلوب منه ولم يوفد أي بعثة إلى المنطقة ولم يعد بالنظر في المسألة كما كان منصوصا عليه. كل هذه السمات التي امتاز بها القرار طمست معالمها بتأكيد الحريص على أمن وسلامة واستمرار العراق ودول المنطقة الأعضاء.

وأما البعد التالي للقرار فهو البعد القانوني حيث وصف القرار بحق "بقرار حقوق الإنسان" اذ دعا إلى احترام الحقوق الإنسانية والسياسية. وبذلك لم تعد مسألة حقوق الإنسان مسألة داخلية صرفة<sup>(٧٤)</sup>، بمقتضى المصطلح الأمريكي "للنظام العالمي الجديد" وتضال مفهوم "السيادة المطلقة" وضاق نطاقه في حين اتسعت قاعدة حقوق الإنسان ومبدأ التدخل الإنساني لتغدو موضع اهتمام حقيقي ومبدأ مستقلا وقاعدة إلزامية من قواعد القانون الدولي رغم ازدواجية المعايير وانتقائية المبررات والذرائع التي تستخدم في هذا المجال من جانب القوى الكبرى<sup>(٧٥)</sup>. إن مفهوم حقوق

---

(٧٣) جرى ذلك بمقتضى مذكرة التفاهم (MOU) التي جرى الاتفاق عليها بين الأمم المتحدة طرفا وبين الحكومة العراقية طرفا آخر في ١٨ من نيسان (أبريل) ١٩٩١.

(74) Stanley Hoffmann: Duties Beyond Borders (New York: Ciracoss Press , 1992) pp 115 –120.

ستانلي هوفمان، واجبات ما وراء الحدود (نيويورك، مطبعة جامعة سيراكوز، ١٩٩٢) ص ١١٥ – ١٢٠.

(٧٥) يتبادر الى الذهن في هذه المناسبة، مواقف الولايات المتحدة المتغيرة من مفاهيم حقوق الإنسان في الصين ومدى ربطها بسياساتها الخارجية. ففي عام ١٩٧٩ نالت الصين مركز "الدولة المفضلة" لدى الولايات المتحدة في التعامل التجاري في عهد الرئيس كارتر بسبب الصراع الصيني- السوفيتي ورغبة الولايات المتحدة في كسب الصراع مع الاتحاد السوفيتي القديم. وبعد عشر سنوات وعلى اثر مذبحة الطلاب الجامعيين المضربين في ساحة

الإنسان، منذ أن نال اعترافاً دولياً واسعاً، ما عاد مقيداً بالعلاقة بين الحكومة والمحكومين في دولة ما. فقد أصبح من واجب الدول تطبيق القانون الدولي الإنساني واتباع شرعية حقوق الإنسان، على الأخص مراعاة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، والمعاهدين الدوليتين حول "الحقوق المدنية والسياسية" و"الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" المبرمتين عام ١٩٦٦، وعلى هذا الأساس لم يعد مجدياً التذرع بالمادة الثانية في الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر التدخل في شؤون البلد الداخلية كمعيار للسيادة وبالعكس فإن التدخل لغرض فرض احترام حقوق الإنسان بات شأناً دولياً، وصار ينتظر من الدول القابلة به أن تتنازل عن جزء من سيادتها لتقضي سجل حقوق الإنسان فيها ومتابعة تعاملها معه.

ينطوي التدخل من وجهتي الإيجاب والسلب في ضوء الأعراف الدولية الراهنة. فقد يستخدم "سلبياً" لغايات سياسية بقصد المس بسيادة الدولة. لاسيما عند فقدان العدالة وغيابها عن المسرح الدولي ولكن ليس هذا المبدأ فحسب بل العديد من المبادئ والقواعد يمكن بسهولة استخدامها لأغراض سياسية.

ربما كان من حق العراق الشكوى من التدخل! إلا أن السيادة العراقية لم يعد لها وجود خلال السنوات العشر المنصرمة وهو أمر معروف. منذ أن رضخ النظام الحالي للشروط المذلة والمهينة التي فرضها اتفاق وقف إطلاق النار خاتمة لحرب الخليج والمغامرة الكويتية. إن النظام الذي رضخ للشروط المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٦٨٧، فتح أبواب العراق لكل شكل من أشكال التدخل سواء في ميدان التسليح أو التعويضات أو غيرها، فسلبت من العراق سيادته وكان ثمن تلك المساومة هو الإبقاء على النظام ورئيسه صدام حسين.

وقد مارست قوات التحالف الدولي والأمم المتحدة كل الحقوق التي تمارسها قوات الاحتلال عادة، بمقتضى قواعد القانون الدولي. إلا أنها لم تقم بواجبها المنتظر في

---

(تيان أن من) وفي حزيران ١٩٨٩ فرض الرئيس (بوش) المقاطعة الاقتصادية عقاباً ضد الصين. إلا أن الرئيس كلنتون أعادها ثانية في ١٩٩٤، بمعنى انه رأى أن تقطع الرابطة بين حقوق الإنسان وبين التجارة أي السياسة.



حماية السكان حسبما تنص عليه المعاهدات والاتفاقيات الدولية. لاسيما اتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ التي فرضت حماية السكان المدنيين. إن القوات المتحالفة التي احتلت أجزاء من العراق بعد تحرير الكويت تركت حكام العراق يفلتون من العدالة بعد أن ارتكبوا الاثام والجرائم الكبرى والأكثر من ذلك انها تركت لهم الحبل على الغارب لضرب انتفاضة الكورد في كوردستان والشيعية في الجنوب.

## خلفية القرار

صدر هذا القرار بعد أربعة عشر قرارا اتخذها مجلس الأمن ضد العراق خلال الفترة الممتدة بين الثاني من آب (أغسطس) ١٩٩٠ والخامس من نيسان (أبريل) ١٩٩١ ، بسبب غزو الكويت. وأعلن عنه بعد يومين من صدور القرار ٦٨٧ الذي اشتهر باسم "أبو القرارات". وكان أطول القرارات في تاريخ الأمم المتحدة وأبعدها أثارا حيث تألف من ٣٩٠٠ كلمة و ٣٤ مادة، بل انه أغرب قرار في تاريخ تلك المنظمة. وقد تعلق بسيادة الكويت وتخطيط الحدود العراقية الكويتية، وبالأسلحة ذات الدمار الشامل، ودفع تعويضات الحرب، وشجب الإرهاب واستمرار الحصار وغير ذلك، بينما القرار ٦٨٨ صدر بعد هزيمة القوات العراقية مباشرة بعد سحق الانتفاضة الشعبية التي جاءت في أعقاب الهزيمة والهجرة الجماعية الكوردية إلى تركيا وإيران<sup>(٧٦)</sup>.

جاء القرار في ظرف دولي بدت فيه الولايات المتحدة فارسها الأوحدها المجلى ، واللاعب الرئيس (رأس الحربة) فوق خشبة المسرح الدولي والمرجع الأول في ميدان العلاقات الدولية. بعد مرور ثلاثة أعوام على صدور هذا القرار، وفي التقرير المؤرخ في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٤، أكد (رونالد نيومان) مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وشمال الخليج الأولويات التي

---

(٧٦) بعد فشل انتفاضة آذار (مارس) ١٩٩٠ من تحقيق اهدافه الكبرى وسماع قوات التحالف الدولي للطيراني العراقي بضرب المنتفضين في كوردستان والجنوب ترك الكورد ( والشيعية في الجنوب) ديارهم و هربوا الى المهجول باتجاه الحدود الايرانية و التركية و كانت هجرتهم تعبيرا صارخا ضد الظلم و الاضطهاد التي مارسها النظام العراقي ضدهم منذ تأسيس الدولة العراقية.

تهتم بها بلاده بخصوص العراق وفق ما أثبتتها القرارات ٦٨٧ و ٧١٥ (الخاص بنزع السلاح) و ٨٣٣ (الخاص برسم الحدود). ولم يرد ذكر القرار ٦٨٨ الا في آخر القائمة. ولم ينوه قط بالقرارين ٧٠٦ و ٧١٢ وهما الأصل في قرارات "النفط مقابل الغذاء" واللذان عبدا الطريق للقرار ٩٨٦ (النفط مقابل الغذاء).

رفض العراق القرارين ٧٠٦ و ٧١٢، كما رفض مبدئيا النسخة المنقحة من القرار ٩٨٦ المتخذ في نيسان ١٩٩٥. لكنه أذعن له بالأخير بعد مفاوضات طويلة الأمد استغرقت أكثر من عام حيث ازدادت معاناة العراقيين بسبب استمرار الحصار الدولي إلى حدود كبيرة لدرجة إن منظمات مثل "الصحة العالمية" و"الفاو" أخذت تحذر من النتائج الصحية الوخيمة وسوء التغذية وتعاضم المجاعة في العراق وما إلى ذلك.

و يستفاد من تقرير مساعد وزير الخارجية هذا، إن سياسة الإغاثة هي إنسانية بحتة وليست سياسية. مع ذلك أصر الرئيس (كلينتون) منذ تسلم زمام الحكم على مواصلة الحصار الاقتصادي. والجدير بالذكر هناك بان الأمريكان يعتبرون الحصار الاقتصادي أحد اسلحتهم في السياسة الخارجية منذ قرن التاسع عشر.

الأمر الذي أدى إلى كارثة بالنسبة للسكان المدنيين وأزمة تجل عن الوصف. وكذلك إلى الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان في البلاد، ومن دون بارقة أمل في الأفق تشير إلى تسوية سياسية تضمن تطبيق القرار ٦٨٨، من خلال مسؤولية الولايات المتحدة بوصفها قوة دولية وعضوا دائما في مجلس الأمن.

كان هدف السياسة الأمريكية في الاحتواء المزدوج للعراق وإيران - هو إبقاء إيران في حالة عدم استقرار، وإضعاف العراق من غير أن تبدي استعدادا لاعتماد نوع من التغيير فيها، أو أن تملك مخططا كاملا للتغيير، وهي في عين الوقت تواصل سياستها في فرض العقوبات. فقد تدهورت حالة حقوق الإنسان في العراق جراء إهمال تطبيق القرار ٦٨٨ واستمرار الحصار الدولي، الأمر الذي نجم عنه استمرار الأزمة وتضاعفها ووصولها إلى حد الانفجار وقد حصل ذلك في شهر شباط (فبراير) ١٩٩٨ إلا أن مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة السيد (كوفي انان) قد فوتت الفرصة

على انفجار الوضع. وعاود العراق رفضه التعاون مع لجنة التفتيش الدولية (UNSCOM) برئاسة (باتلر) بعد إقصاء (أكيبوس) وأستمر التصعيد في شهري تشرين الأول والثاني (أكتوبر ونوفمبر) حتى وصل إلى الذروة بعد أن أُنذرت الولايات المتحدة بأنها ستوجه ضربات عسكرية دون سابق إنذار وأُقدمت فعلا على واحدة منها في ١٧ - ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٨ لكن الأمر لم يسفر عن نتائج ملموسة وبقيت الأزمة متفاقمة.

## تفسير القرار

ما يلفت الاهتمام في هذا القرار هو غموضه. والدرجة العظيمة من الحذر الذي رافق صياغته، حتى ل يبدو أحيانا متناقضا في ذاته. فبعد أن أكد ضرورة احترام السيادة وسلامة الحدود والاستقلال السياسي، دعا إلى الكف عن عمليات القمع والاضطهاد واحترام الحقوق الإنسانية والسياسية لجميع السكان ووصفها بحجر الزاوية في صرح السيادة وعدم التدخل. تلك السيادة التي قوضت لمصلحة حقوق الإنسان باعتبارها مبدأ ملزما لهذا فلا عجب أن تكون مهمة تطبيق بنود القرار بوضعه الحالي وبتفاسيره المختلفة مهمة سهلة خالية من المصاعب.

مما يثير الاستغراب ان الحكومة العراقية رفضت العمل بالقرار جملة وتفصيلا، وهي تريد التقليل من تأثيره باستغلال عنصر الغموض فيه. سيما وإن مواقف عدد من الدول ومنها بعض المساهمين في إصداره تعكس طابع الحذر الذي رافق صياغته لأنها تخشى أن يخلق التدخل في مسائل حقوق الإنسان - سابقة دولية قد تقع هي ضحيتها في المستقبل كالصين مثلا.

وفي الوقت الذي اتخذ العراق موقفه هذا، أراد مجلس الأمن وبالأخص بعض الدول الدائمة العضوية والأكثر نفوذا - التضييق على صلاحيات القرار أو قصر الطابع الإنساني فيه على شؤون الاغاثة والمعونة وغيرها من دون الاهتمام بالجانب السياسي والقانوني له، وهو ما كان سيضمن إحداث تغيير حقيقي وجوهري في طبيعة النظام السياسي في العراق، وفي أسلوب تعامله مع المواطنين عموما والكورد خصوصا.

وبعد سنوات لجأ النظام الى أسلوب الرياء والاحتيال والالتفاف لانقاذ نفسه من الإدانة

الدولية بإجراء انتخابات نيابية ورئاسية للجمهورية. ومهما قيل عن زيف تلك الانتخابات فهي دليل على "استعداد" النظام للإذعان وقبول بعض الشروط - وإن بأسلوبه الخاص - من دون القبول بالقرار ٦٨٨، مع التظاهر الشكلي بالبحث بتطبيقه.

وليست تلك مهمة سهلة، مهمة التوسع في تفسير نصوص القرار، وتجسيده في ميدان التطبيق من أجل الوصول إلى الأهداف التي قصدها. وهي تعتمد على درجة الاستقطاب السياسي الذي ستسببه داخل النظام وعند المعارضة.

إن العنصر الجديد في المعادلة بعد مرور ثماني سنوات على صدور القرار ٦٨٨ يحدده جوابنا على هذا السؤال: كيف يمكن استخلاص الفائدة من تطبيق القرار ٩٨٦ (النفط مقابل الغذاء) وربطه بالقرار ٦٨٨ إنسانياً؟ وكيف يكون القرار ٩٨٦ الذي تشرف الأمم المتحدة على تطبيقه شاملاً ضحايا أعمال القمع في السجون وفي المنافي واللاجئين في مناطق الحدود؟ وهو ما سيمهد السبيل إلى مهمة الاشراف والرقابة على انتهاكات حقوق الإنسان في العراق بالنتيجة. ولقد سبق لـ(ماكس فان درشتول) مقرر لجنة حقوق الإنسان في العراق الإشارة إلى هذه المسألة في تقاريره السنوية<sup>(٧٧)</sup>.

عبر القرار ٦٨٨ عن "الأمل" في الشروع بحوار مفتوح حول ضمان احترام الحقوق المدنية والسياسية. إلا أن هذا المبدأ لم يصغ فيه صياغة واضحة. ولم يعين من سيشترك في هذا الحوار: النظام؟! أم المعارضة؟! وهل ستكون برعاية الأمم المتحدة وإشرافها؟! أم أنها ستكون واحداً من المشاركين؟ ثم متى وأين سيجرى هذا الحوار؟ ومن هي القوى القادرة على عقده؟ يرى النظام العراقي إن إذعانه للقرار ٦٨٨ لا يعني إلا البداية لنهايته، سيما إن كان تطبيقه بإشراف الأمم المتحدة، أو أي إشراف دولي أو إقليمي أو أية جهة موثوقة.

ويبقى لتلك القوى التي تعمل على إحداث التغيير أن تلعب بهذه الورقة التي ستقيم البرهان على أنها سلاح من تلك الأسلحة التي يمكن الإفادة منها في نضالها وإن كان ذا طابع سلمي.

---

(٧٧) منها التقرير الخاص الذي أعده (السيد ماكس فان درشتول) في أوضاع حقوق الإنسان في العراق بتاريخ ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٩٦.

باشتقاق المعاني الخفية في النصوص، تتسع عمليا دائرة تفسيرها وهو كما يتبادر إلى الذهن أمر سياسي في غاية الخطورة. وهكذا فإن احترام الحقوق المدنية والسياسية لسائر المواطنين سيعني إلى جانب أمور أخرى - إجراء انتخابات اشتراعية في إطار التعددية الحزبية وسيادة القانون. فضلا عن إلغاء جميع القوانين التي تبيح انتهاك حقوق الإنسان، باعتبارها جزءاً من الصراع السياسي القائم.

إن هذا يجب أن يتم من خلال موازنة القوى، وبضمانات دولية كافية. وعلى هذا الأساس كان القرار ٦٨٨ بأمس الحاجة إلى من يتعهد أمره ويناصره ويهتم به ويعد بتطبيقه وسواء كانت تلك الجهة المعنية بأمره أعضاء مجلس الأمن (الهيئة التي أصدرت القرار) أو الأطراف التي تنتفع من تطبيقه.

## الفصل الرابع

### مشاهد لما بعد حرب الخليج

#### مشاهد لما بعد حرب الخليج

بسبب سياسة القمع المزمع والتمييز والاضطهاد الطويل الامد هب الكورد العراقيون في كوردستان والعرب الشيعة في جنوب البلاد ووسطها مستفيدين من هزيمة القوات العراقية واضطاروا الى الانسحاب من الكويت وبالتالي استعداد "الحكومة العراقية" لتقديم التنازلات حفاظا على استمرار النظام.

وكانت الانتفاضة الشعبية قد امتدت لتصل في غضون ايام قليلة الى 14 محافظة من مجموع 18، كما حصل تملل في العاصمة بغداد. لم يكن ذلك بمعزل عن الدعوات التي وجهها الغرب للاطاحة بنظام صدام حسين.

كان جورج بوش George Bush رئيس الولايات المتحدة قد وجه في التاسع والعشرين من شباط (فبراير) العام 1991 دعوة صريحة للعراقيين كافة وللعسكريين منهم بصورة خاصة "لينتفضوا ويمسكوا بزمام الأمور"، بحسب تعبيره الأمر الذي إن دل على شيء فقد دل على أن الأمريكان لن يتولوا مهمة الإطاحة بالنظام في هذه المرحلة على الاقل.

وما هو جدير بهذا الصدد إن الإذاعة الأمريكية التي كانت تبث برامجها بالعربية من المملكة العربية السعودية دأبت منذ الشروع في عملية "عاصفة الصحراء" Desert Storm ، حتى الثالث من آذار (مارس) أي بعد ثلاثة أيام من قرار وقف إطلاق النار الذي اتخذه الرئيس

الأمريكي على بث النداءات المتكررة للعراقيين تحثهم على الثورة ضد النظام العراقي وإسقاطه. على أثر هذا التحريض والتشجيع وبفترة وجيزة، جمعت المعارضة العراقية أطرافها وأقدمت على تشكيل نوع من الائتلاف بكل فئاتها وأحزابها وتكتلاتها خارج العراق تمثلت فيه الجبهة الكردستانية. وانبثقت عن هذا التجمع هيئة مركزية عرفت بأسم (لجنة العمل المشترك)<sup>(78)</sup> في 27 كانون الاول (ديسمبر) 1990 لإدارة العمليات والتنسيق ووضع صيغة لنظام الحكم المقبل. لم يكن لهذه الانتفاضة ولو حظ يسير من النجاح، ليس لأنها كانت تفتقر إلى التنسيق والتوجيه أو لأنها لم تكن تملك منهاجا سياسيا متفقا عليه أو لانعدام قيادة ميدانية ولا بسبب الأخطاء التي مارسستها فهذه كلها أسباب مهمة بالفعل لكن يبقى العامل الدولي هو الذي كان له أكبر الأثر في عدم وصول الانتفاضة إلى بغداد والتي ظلت عقبة كاداء أي نقطة الضعف في الانتفاضة ويعود ذلك إلى عدم تقدير صحيح في الغرب لاحتمالات الاختراق الإيراني اضافة الى بعض التدخلات الإقليمية وبالتالي انفلات الوضع الذي قد يؤدي إلى قيام نظام إسلامي على غرار الجمهورية الإسلامية في إيران.

إن سماح قوات التحالف للنظام العراقي باستخدام المروحيات والاسلحة الثقيلة وصواريخ

---

(78) إشمتمل هذا الائتلاف على الأحزاب والتجمعات التالية: - حزب البعث قيادة قطر العراق (في سورية)، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، حزب الدعوة، الحزب الشيوعي، الجبهة الكردستانية إضافة إلى قوى أخرى وتجمعات سياسية، إذ كانت القوى الخمسة المذكورة والتي سميت بالأساسية تملك حق "الفيتو" وهي تمثل القيادة السياسية للجنة العمل المشترك. وسرعان ما ضاقت الأمور وانتقل قسم كبير من القوى الرئيسية في لجنة العمل المشترك إلى المؤتمر الوطني العراقي (INC) في حزيران (يونيو) 1992 الذي تم توسيعه في صلاح الدين في تشرين الأول (أكتوبر) 1992.

عقدت هذه المجموعات المعارضة مؤتمرا في بيروت العاصمة اللبنانية برعاية الحكومتين السورية والسعودية وبالتفاق مع الحكومة الإيرانية وليس ببعيد عن بعض التأثيرات الدولية في 11 - 13 آذار (مارس) وشارك فيه ممثلون عن الأحزاب والقوى السياسية إضافة إلى شخصيات سياسية مستقلة. ولم يتوصل المؤتمر المذكور إلى قرارات حاسمة بخصوص المشاركة في الانتفاضة وتشكيل قيادة ميدانية والاتفاق على برنامج سياسي وخطاب موحد واكتفى بتوجيه نداء إلى ثوار الانتفاضة ودعا إلى التنسيق بين أطراف المعارضة ومساندتها دوليا.

(أرض - أرض) مختلفة المدايات وقصف مناطق الثوار في الجنوب وكوردستان قد أدى إلى انحسار الانتفاضة في مناطق نشوئها وعرقل تطويرها باتجاه العاصمة بغداد. وهي العامل الحاسم كما نعلم لإنجاز مهمة التغيير حيث استحكمت قوات صدام حسين في بغداد وخاصة الحرس الجمهوري والحرس الخاص لحماية النظام وقمع أي تملل أو بادرة للتحرك كما حصل في مدينتي (الثورة) و(الشعلة) وغيرهما. كان على الثوار في كوردستان كما في الجنوب أن يستفيدوا من تجارب تاريخية انقلابية سابقة وقد مر أسبوع على اندلاع الانتفاضة بين 29 شباط (فبراير) و 5 آذار (مارس) سقطت خلالها 14 محافظة بيد الثوار وتقلص تأثير الحكومة في بغداد ولم يظهر أثر لرئيس النظام لكن القوى المنتفضة ظلت بعيدة عن بغداد مركز الحسم إلى أن أدركها الحرس الجمهوري وهي متفرقة<sup>(79)</sup>.

بالرغم من الأعداء التي قد تتمسك بها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن اهتمام الإدارة المبدئي بما كان يجري في كوردستان بعد انطلاقة وحدات الحرس الجمهوري - يؤيد أقوال أولئك الذين وجدوا بأن تلك الإدارة قد عادت ضمنا إلى سياستها القديمة لما قبل العاشر من آب (أغسطس) 1990 باعتبارها النظام العراقي عامل استقرار في المنطقة<sup>(80)</sup>.

الموظفون الأمريكيون الذين كانوا يتابعون مسيرة الانتفاضة، أكدوا بأن القتال كان وحشيا ودمويا وأن الخسائر البشرية كانت كبيرة في الجنوب وفي الشمال ولا سيما معارك استعادة النفوذ في كركوك وجوارها. فقد سمحت اتفافية وقف إطلاق النار لفرق الحرس الجمهوري ومروحياته الهجومية التي خرجت من معارك عاصفة الصحراء سليمة. بالانقضاض على الثوار جوا وبراً. وكان من نتائج ذلك الهروب الجماعي الكوردي إلى الجبال وعبر الحدود لما قدر في حينه

---

(79) كل الانقلابات التسعة عشر التي وقعت في العراق بين أعوام 1936-1968 كانت إما في بغداد أو أنها كانت تستهدف بغداد.

(80) كانت هذه الفكرة لفترة معينة من الزمن تسود قوات الائتلاف في أوروبا.



بمليونين من المواطنين<sup>(81)</sup> العزل.

إن الأزمة التي نشأت عن هذا النزوح الجماعي الهائل. أثارت قلق العالم واهتمامه، فانهالت المساعدات على الكورد من كل جانب وبشكل غير معهود في تاريخهم. وخلقت عملية بيئية واسعة النطاق غمرتها ضروب من أعمال الإغاثة والمعونات الإنسانية. إذ سرعان ما "غزت" كوردستان منظمات الأمم المتحدة والمنظمات اللاهكومية ووكالات الإغاثة. وألقت بثقلها، وقدر لعدد كبير منها أن يبقى مواصلا نشاطه طوال السنوات العشر التالية.

إن العنصر الأساس والحاسم في تأمين الحماية الضرورية لأعمال الإغاثة في كوردستان العراقية هو الدور الذي اسند للعملية التي أطلق عليها رسميا "عملية المنطقة أآمنة" **SAFE HAVEN OPERATION** وحضور قوات التحالف<sup>(82)</sup> فضلا عن وجود لجان المراقبة التابعة للأمم

---

(81) قدرت السلطات الصحية الأمريكية عدد من هلك من الكورد النازحين خلال فترة الهجوم أو كنتيجة مباشرة له بحوالي 6700 نفسا أي بزيادة ستة إضعاف على معدل الوفيات في ظروف عادية ولأسباب طبيعية، (راجع التقرير الأسبوعي عن الوفيات والحالات المرضية في العدد المؤرخ 5 تموز (يوليو) 1991 من نشرة (مراقبة الأمراض) وبحسب إحصاءات المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR بلغ عدد القتلى من اللاجئين في إيران 12000 (لا يدخل في هذا العدد أولئك الذين هلكوا داخل الحدود العراقية، من تقرير المفوضية للعام 1991).

(82) أساس الفكرة هي الحالة التي خلقها تدفق اللاجئين الكورد من العراق إلى تركيا. بطبيعة الحال لم يكن للرئيس التركي تركوت أوزال رغبة في ابقاء مئات الألوف من الكورد العراقيين في بلاده فهو بالنسبة إلى حكومته كما عبر عنه بمثابة "انتحار سياسي" لأنه سيؤدي إلى زيادة في حراة الوضع والمزيد من التعقيد في المشاكل التي تواجه أنقرة جنوب شرق البلاد حيث ترابط هناك عشر فرق تركية لمواجهة الثوار الكورد.

في الأول من نيسان أصدر السيد مسعود البارزاني بيانا أكد فيه بأن ما يقارب ثلاثة ملايين من الكورد قد لجأوا إلى الجبال وإن جموعا منهم عبرت الحدود في محاولة للنجاة من عمليات الإبادة والتعذيب على يد قوات الجيش العراقي ودعا الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيران وتركيا والعربية السعودية ودول المنطقة لمد يد العون والإغاثة وإيجاد الوسائل لحماية الشعب الكوردي من صولات النظام العراقي. وعلى اثر ذلك تقدم الرئيس التركي بمشروع قرار إلى الأمين العام للأمم المتحدة مستخدما فيه لغة قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص

المتحدة فان قوى الائتلاف والإعلان عن المنطقة المحظورة على الطيران في جزء من كردستان العراق فوق خط العرض 36 كل ذلك كان العنصر الحاسم في تأمين الحماية للمناطق الآهلة

“الوضع الذي ينجم عن تهجير الكورد العراقيين الذي يهدد السلام والأمن الدوليين” تبريرا لرفض تركيا السماح بنزوح الكورد العراقيين إلى أراضيها مؤكدا في الوقت عينه استعداد حكومته لتسهيل مهمة قوات التحالف في حالة إرسالها لحمايتهم والعمل على إعادتهم إلى ديارهم.

ومما يجب ذكره في هذا الصدد إن تركيا عند توقيعها على المعاهدة الدولية بشأن قبول اللاجئين السياسيين واللاجئين لأسباب إنسانية عام 1945 اثر نهاية الحرب العالمية الثانية. أنها فعلت ذلك بعد تحفظات منها استثناء اللاجئين الوافدين من جيرانها في الجنوب والجنوب الشرقي والقصد بهم كورد (إيران والعراق) من لائحة الدول التي يحق لرعاياها أن يطلبوا اللجوء في الأراضي التركية. لقي اقتراح (أوزال) تجاوبا غير متحفظ من الرئيس الفرنسي (ميتران) فقدموا معا مشروع قرار إلى مجلس الأمن في 5 نيسان. وفي 6 منه انضم اليهما (جون ميجر) رئيس الحكومة البريطانية – وكان يعاني ضغوطا قوية من الرأي العام البريطاني الغاضب، انضم بعد أن حصل على دعم كامل من جميع أعضاء المجموعة الأوروبية لمشروعه الذي كان يقضي بإيجاد مناطق آمنة داخل العراق تتولى قوات الائتلاف الدولي أمرها، حين تبين بصورة خاصة عقم محاولة إلقاء المواد الغذائية وسائر مواد الإغاثة على الكورد اللاجئين بطائرات سلاح الجو الأمريكي.

على أن هذه القوى الثلاث لم تكن قادرة على النهوض بالمهمة دون شراكة الولايات المتحدة. وتم إقناع الإدارة بفرض حظر على نشاط الطيران العراقي شمال خط العرض 36 بحجة حماية طائرات النقل الأمريكية الضخمة من طراز هركليس G130 التي تحمل المعونات للمناطق الكوردية المصابة.

هذه الحماية كان يحدد لتفويضها ستة أشهر كل دفعة، ثم ثلاثة وبدا هذا السلاح الرادع الوحيد لأية محاولة عراقية ترمي إلى استعادة السيطرة على تلك المناطق الكوردية فأصبحت بواقع الحال خاضعة لإدارة كوردية صرفة. إن هذه القوى الحامية لم تفعل شيئا لاجراج كركوك من سيطرة بغداد. وبقاء حقول النفط بيد الحكومة العراقية إنما هو إشارة لا تخطئها العين يقصد منها تبديد مخاوف تركيا وإيران. وإلى نفي التهم التي وجهت من قبل بعض الأوساط بأن قوى الائتلاف تشجع على قيام دولة كوردية في شمال العراق. ومع أن “عملية توفير الراحة” كانت الضمانة الأولى لتأمين نشاط الإغاثة فما مر زمن طويل حتى ارتأت هذه الدول ان تسود الأمر كله إلى المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة U.N.H.C.R. وإلى دائرة الولايات المتحدة الخاصة بالمعونات الخارجية للمناطق المصابة بالكوارث O.F.D.A. بانسحاب قوات الائتلاف البرية من الأراضي الكوردية العراقية في 15 تموز (يوليو) 1991.

منها<sup>(83)</sup>. وتشتمل هذه المنطقة على محافظة دهوك فقط بينما تستثنى محافظتي أربيل والسليمانية<sup>(84)</sup>.

وكان لهذه القوات مركز قيادة عسكري Military Command Center مقره مدينة زاخو المجاورة للحدود العراقية - التركية. ومن الواجبات الهامة التي اضطلع بها هذا المركز إجراء لقاءات بالسلطات العسكرية العراقية (في بداية العملية فقط) وضمان الاتصال (التنسيق) بمختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية اللاحكومية NGO'S وتفقد أحوال الأهالي المحليين والقيام بدوريات يومية في أنحاء محافظة دهوك. تأكيداً للالتزامات الغربية بهذا الشأن وبغياح الممثلات الدبلوماسية الدولية في كردستان العراقية فان وجود مركز القيادة العسكرية MCC هذا، بات من غير قصد بمثابة الممثل السياسي والدبلوماسي لمصالح قوى الائتلاف لاسيما لاستقراء وتطبيق سياسة الولايات المتحدة في كردستان العراق وجنوبه. إن المنطقة المحظورة على الطيران العراقي هي تلك التي يسيطر عليها الكورد شمال خط العرض 36 في العراق وتتألف من محافظات دهوك وأربيل وأجزاء من محافظة السليمانية وجانباً من مدينة الموصل في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة العراقية. ومن المهم الإشارة إلى أن المنطقة الكوردية العراقية، أو بالأحرى تلك الأراضي التي يسيطر عليها الكورد تقع بالأصل في الناحيتين الشرقية والجنوبية الشرقية. وتدخل فيها مدن أربيل والسليمانية وتخرج منها مدينة كركوك (قلب كردستان) كما سماها الزعيم الكوردي مصطفى البارزاني على أن أجزاء أخرى من

---

(83) يسكن حوالي ثلاثة ملايين ومائة ألف كوردي تقريباً في محافظات دهوك وأربيل وسليمانية وأجزاء أخرى من كردستان يسيطر عليها الكورد.

انظر البعثة الخاصة بتقدير الحاجات الإنسانية إلى شمال العراق، 6-9 تشرين الأول 1992

OFFICE OF U.S. FOREIGN DISASTER ASSISTANCE, U.S. AGENCY FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT (USAID), WASHINGTON D.C.

(84) المنطقة الآمنة تشمل أراضي كردستان العراقية في الشمال والشرق بالاتجاه إلى الغرب على طول الحدود التركية وفي الجنوب ابتداء من مدينة دهوك حتى عقرة وفي الغرب من زاخو حتى دهوك وفي الشرق حتى وادي بارزان.

محافظة كركوك هي تحت السيطرة العراقية.

منذ عام 1991 فصاعداً أشاع وجود الملاذ الآمن SAFE HAVEN وحظر الطيران الجوي وعمل المنظمات الإنسانية اللاحكومية جواً من الأمن والأمانينة بعد وضع قلق وغير آمن. وضمن قدراً كافياً من الاستقرار حال دون هجرة جماعية أخرى للكورد العراقيين عبر الحدود إلى تركيا وإيران.

و بدت "عملية توفير الراحة" و"الملاذ الآمن" دليلاً آخر للمساندة الدولية والإسهام في إعادة الاستقرار والبناء في تلك الربوع وعلينا أن نستعري الانتباه بان الحكومة الأمريكية وسائر حكومات الائتلاف أو حكومات أخرى غيرها لا تعترف بالحكومة الكوردية الإقليمية Kurdish Regional Government التي انبثقت اثر إجراء انتخابات في كوردستان ربيع العام 1992 وانسحاب الإدارة الحكومية من المنطقة الكوردية ولا تمنحها شخصية سياسية رسمية. فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها من الدول الرئيسية حالت دون تقديم معونة حكومية للإدارة الكوردية. إلا أن المساعدات الخارجية وإعادة البناء الاقتصادي وغير ذلك من ضروب النشاط وعمليات الإصلاح إنما يجري بالتنسيق بين المنظمات الإنسانية غير الحكومية والسلطة المحلية.

بعد حرب الخليج مباشرة، أقدمت الجبهة الكوردستانية وعلى رأسها مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP وجلال الطالباني السكرتير العام للاتحاد الوطني الكوردستاني PUK على إجراء مفاوضات مع السلطة العراقية من خلال إيمانها المطلق بضرورة اعتماد مبدأ الحوار الإيجابي البناء مع السلطة المركزية وصولاً إلى أرضية مشتركة والاتفاق على أسس عملية وموضوعية تحقق للشعب الكوردي مساحة من طموحاته وأهدافه المشروعة وفي محاولة للوصول إلى اتفاق حول الحكم الذاتي. ونتيجة للاخفاقات التي تمخضت عنها تلك الجولة من المباحثات برر الزعيمان الكورديان محاولتهما اللقاء مع القيادة العراقية بالسعي إلى

التخفيف من معاناة الشعب الكوردي<sup>(85)</sup> بعد مشاهد الهجرة الجماعية المريعة واضطرار مئات الآلاف من الكورد إلى مغادرة مدنها وقراهم وقصباتهم باتجاه الحدود خوفاً من انتقام النظام العراقي حيث كانت ذاكرتهم مشحونة بالقسوة التي جسدتها عمليات الأنفال وحلججه وسياسة التعريب والأرض المحروقة. وقد باءت المفاوضات بالفشل في خاتمة المطاف بعد سبعة أشهر من انطلاقها بين شهري نيسان (أبريل) وتشرين الأول (أكتوبر) 1991 حيث كان رد الفعل من بغداد قطع المساعدات الحكومية عن المنطقة الكوردية ومنها المعونات المالية والإدارية والاقتصادية. ثم قرر صدام حسين فرض الحصار الاقتصادي والاجتماعي على الكورد، فخلق بهذا حدوداً داخلية ساعدت على عزل اقليم كوردستان عن منطقة الحكومة المركزية ومن ثم أعقبه بسحب الإدارة الحكومية وإحداث فراغ إداري وأمني اضطرت معه الجبهة الكوردستانية على ملأه فأجرت انتخابات لأول برلمان كوردستاني (مجلس اشتراعي) وانبثقت حكومة إقليمية قررت في 4 تشرين الأول (أكتوبر) 1992 إعلان الفيدرالية بالاجماع<sup>(86)</sup>.

و ما أن هل شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه حتى وجد الكورد أنفسهم أمام حصار مزدوج: الحظر الذي ضربته الأمم المتحدة على سائر العراق والحصار الداخلي الحكومي ضد الكورد الذي قطع عمليات التبادل التجاري وأوقف حركة النقل وحال دون عملية التطور الاقتصادي للمنطقة المحاصرة.

---

(85) لقاء خاص مع الدكتور محمود عثمان، عضو الوفد الكوردي للمفاوض، لندن، نوفمبر 1998. ذكر السيد مسعود البارزاني خلال إحدى لقاءاته مع الجماهير في مدينة زاخو بأن زيارته إلى بغداد للتفاوض مع النظام العراقي كان أصعب مشوار في حياته السياسية.

( 6 8 ) انظر الى النص الكامل لبيان اعلان الاتحاد الفيدرالي في ملحق رقم (8) في نهاية الكتاب.

## حكومة اقليم كوردستان (1992-1996)

إن إقامة الحكومة الإقليمية الكوردية عام 1992، كانت في جوهرها رد فعل وضرورة فرضها الموقف والظروف الحرجة التي وجد الكورد أنفسهم فيها. كانت الحكومة الإقليمية عبارة عن صدى للجهود المبذولة في سبيل تحقيق حكم ذاتي للشعب الكوردي سابقا. كما كانت تعكس كذلك محاولاتهم الى لفت اهتمام الغرب سياسيا حين أفرزت مساعيهم في إشاعة الديمقراطية بعد انهيار الأنظمة التوتاليتارية في شرق أوروبا آثارا كبيرة وانعشت آمالا عريضة لدى شعوب محرومة كثيرة.

ولتشجيع المساهمة في تجربة "الحكم الذاتي" وتحريض الكورد النازحين على الرجوع إلى مواطن سكنهم و إيمانهم المطلق بالتسامح اصدر زعيم الحزب الديمقراطي الكوردستاني مسعود البارزاني عفوا عاما شمل كل المتعاونين مع النظام العراقي حتى عام 1991. وفضلا عن هذا قامت الجبهة الكوردستانية بسن قانون الانتخابات مع مراسيم عديدة أخرى تمهيدا لأرضية حكومة المستقبل. وفي التاسع عشر من أيار (مايو) 1992 جرت انتخابات عامة ديمقراطية هي الأولى من نوعها في العراق، رغم بعض النواقص والثغرات والملاحظات التي قيلت بحقها، حاسمة في تاريخ الكورد السياسي فقد دفعت بمئات الألوف من المواطنين في القرى والارياف والمدن إلى مراكز التصويت. وقد كان الاندفاع إلى ذلك مصحوبا ببناء الوعي السياسي والشعور بالمسؤولية القومية في كل مكان. وتواصلت عملية الإدلاء بالأصوات متجاوزة الوقت المحدد بساعات عديدة سمحت بها الهيئة المشرفة على الانتخابات بغية اعطاء الفرصة للقادمين من الاماكن البعيدة.

ومع أن العملية الانتخابية عدت عملية ناجحة لأنها تمت بحرية وبمراقبة أكثر من ستمائة من المراقبين الغربيين والأشخاص التابعين لدوائر الأمم المتحدة. إلا أن بعض التلاعب والتزيف والخروقات وإلقاء أوراق مضاعفة جرى في عدد كبير من مراكز الانتخابات ومثل هذه الظواهر لم يكن تفاديها ممكنا ولا مجال هناك لاجتنابها فالمواطنون يمارسون حقا لا فكرة سابقة لديهم عنه ولا تجربة ولا خبرة لهم في حق هو من أبسط الحقوق الديمقراطية. والواقع ورغم كل هذا فإن

الانتخابات التي جرت إنما كانت تعبيراً عن الآمال الكبرى التي شاعت في كردستان في ممارسة الحكم الذاتي للشعب الكوردي حيث جرت بهدوء تام ولم يشهدها حادث عنف واحد.

وبنتيجة الانتخابات الخاصة بالقيادة وهي نتيجة مذهشة كالعلمية ذاتها<sup>(87)</sup> حصل البارزاني على أصوات تزيد بـ 25863 صوتاً عن الأصوات التي نالها الطالباني وهي أكثرية تقل عما هو ضروري للاستئثار بالمركز الرئاسي. واتفق البارزاني والطالباني على نبذ خلافتهما السياسية والقناعة بالرئاسة المزدوجة. مما اتاح لكلا القائدين ممارسة مسؤولية متساوية على رأس الحكومة - لكن خارج إطارها الإداري. على أن يكون ذلك مؤقتاً إلى حين يتيسر إجراء انتخابات جديدة في تاريخ آخر.

كذلك فشل الحزبان في نيل نصر جلي بالفوز بأغلبية في مقاعد المجلس الوطني (البرلمان)، وبعد إعادة فرز الأصوات التي سجلت للأحزاب الخمسة التي لم تحصل على نسبة السبعة بالمائة وهي الحد الأدنى للمشاركة في المجلس، فاز الحزب الديمقراطي الكردستاني على الاتحاد الوطني بنسبة 1.6 ٪ من الأصوات. وبغية إزالة أي عامل للخلاف واجتناباً لمزيد من عدم الاستقرار السياسي اتفق الحزبان على تسوية تقضي بإدارة دفعة الحكم مشاركة. وتنازل الحزب الديمقراطي الكردستاني بملء إرادته عن المقعد الواحد الزائد الذي ناله - للاتحاد الوطني ليكون لكل منهما عدد متساو في المجلس "المنافسة" Fifty - Fifty وأعطيت المقاعد الخمسة الباقية للحركة الديمقراطية الآشورية. وبهذا كان قوام المجلس الوطني مائة وخمسة مقاعد.

من مقتضى التقاليد الديمقراطية تأليف حكومة وجهاز إداري. واضطلع بالأمر عدد كبير من الملتزمين سياسياً ومعظمهم من ذوي الثقافة العالية والمعرفة التامة بأساليب التطبيق الحزبي للديمقراطية. هؤلاء بادروا إلى وضع خبراتهم ومعلوماتهم في خدمة التحول الديمقراطي الجديد،

---

(87) كما جاء في FBISIVES أيار - مايو 1992 "أن يشارك الحزبان في المجلس بعدد متساو. راجع بريقة

السيد مسعود البارزاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP في الملحق رقم (9).

والإسهام في البناء وإشاعة جو الديمقراطية عن طريق اشتراع القوانين والقواعد وأصول الحكم باستعارتهم النظم السياسية السائدة في الخارج وتطبيقها على المجتمع الكوردي، الذي لم يكن لمعظم أفرادها أي فكرة عما يجري في هذا المضمار. وخلال أسابيع أنجز هؤلاء المهندسون بناء صرح النظام البرلماني الكوردي. وقوامه رئيس المجلس وهيئة وزارية برئاسة رئيس وزراء وخمسة عشر وزيرا<sup>(88)</sup>.

مما يلفت النظر في هذا الصرح الديمقراطي الفتى غياب الحزب المعارض. برر بعضهم انه في تلك الظروف غير الاعتيادية قد يكون الالتزام بهذا التقليد عاملا للشقاق والاحتكاك اللوخم العواقب، وهو في الوضع الراهن مجرد شكليات غير مهمة إزاء التفاؤل العظيم الذي ساد معظم العاملين المنهكين في تشييد هذا البناء وتشكيل الدوائر وملء شواغر الوزارات وإيجاد أعمال للموظفين ومأموري الإدارة، لكن تجربة الاقتتال ومحاولات الاستئثار أثبتت فشل سياسة المناصفة وتوزيع المقاعد.

إن المناصفة في تولي أمور السلطة أو ما دعي "بخمسين مقابل خمسين" قامت على مساومة سياسية جامدة فقد وضع مهندسو البناء الحكومي في حسابهم الحرص على وحدة الصف وتوازن القوى المتكافئة، بدءا بالهيئة الوزارية وانتهاء بمجالس القرى. وجرت تبعا لذلك قسمة الوظائف الإدارية والسياسية بالتساوي بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني فمثلا نسب لوزير الصناعة والطاقة الاتحادي نائب من البارتى ولوزير الأعمار والتخطيط البارتى نائب من الاتحاد. ولم يسمح التدبير للوزير بالانفراد بوضع وتنفيذ برنامج أو رسم سياسة لوزارة من غير موافقة نائبه ومساهمته.

وعلى مستوى القرية، فرض أن ينتقي مدراء المدارس معاونيهم من الحزب الثاني. فتكون المدرسة الواحدة عائدة للبارتى أو للاتحاد وليس لكليهما معا. ورسم أن يكون العاملون في المستشفيات والمراكز الصحية ودوائر الشرطة ونقاط التفطيش وما إليها - خليطا من رجال

---

(88) كوتتر، المرجع السالف، ص 39.



الحزبين. وعلى أساس "المنافسة" وبهذا خضع اختيار موظفي جميع المرافق الادارية لهذه القاعدة الصارمة والغريبة ما جعل الكثير من الكفاءات خارج حلبة التنافس الشريف على الوظائف.

يفتقر هذا التدبير إلى عناصر عديدة لنظام حيوي متفاعل ذي شرعية وفي مقدمتها مزاولة حكومة الإقليم أعمالها دون وجود قانون أساسي "دستور". فالصيغة الدستورية التي وضعتها وابتدعتها مجموعة من القانونيين الكورد العراقيين لم تسن ولم تطبق. وبقيت حكومة الإقليم على هذا الأساس تفتقر إلى مصدر هام من الشرعية السياسية منذ البداية.

العنصر الثاني هو عدم تمثيل المجموعات العشائرية لا في الانتخابات ولا في المجلس الوطني. ف القانون الانتخابات لا محل فيه لصياغة معينة تجعل لزعماء القبائل دورا رسميا في النظام. في حين كان كثير منهم يسيطر على مناطق واسعة من كوردستان العراقية. ولذلك شعر معظمهم بأنهم مبعدون عن حكومة الإقليم اجتماعيا وسياسيا. على أن قيادتي الحزبين الحاكمين قامتا بالآخر بضم زعماء العشائر إلى النظام السياسي بتدابير خاصة إما بتعيينهم قادة للميليشيات المحلية في مناطق نفوذهم أو بإسناد وظائف شبه حكومية مختلفة إليهم. على أن الوضع بقي مع هذا مصدرا للخلاف بين المجموعات العشائرية وبين قيادتي الحزبيين يضاف إلى هذا: أن التدبير الأخير وان كان يهدف إلى تشجيع قيام نظام سياسي متين على قاعدة الثنائية الحزبية (حزبان كبيران متنافسان) فانه وضع عقبات أمام الشخصيات الهامة السياسية وغير الحزبية وبخل عليها بالمشاركة السياسية فبموجب قانون الانتخاب كان على المرشحين أن يدرجوا أسماءهم في القوائم الحزبية التي توافق عليها الجهات الحزبية المختصة ومع عدم وجود عقبات تحول دون مشاركة مرشحين مستقلين إلا إن القواعد التي بني عليها القانون كانت تشجع رسميا وبقوة التسجيل في القائمة الحزبية لأي من البارتّي أو الاتحاد. تلك القواعد التي أساءت كثيرا إلى الوضع السياسي وإلى عدد كبير من أعضاء الأحزاب الصغيرة الأخرى والحق فإنها كانت نقطة ضعف كبيرة أضرت كثيرا بادعاءات الحرية السياسية والتسامح الذي تعهد به الزعماء السياسيون الكبار.

إضافة إلى هذا كان من الشروط أن القائمة الحزبية التي تفوز بنصف بالمائة من مجموع الأصوات النصف بالمائة المدلى بها (أي 501 صوتا) إن أعطيت مقاعد في المجلس لمرشحين مستقلين. على هذا الأساس بدت حكومة الإقليم جهازا يضم سياسيين من البارتى KDP والاتحاد PUK. بالإضافة الى هذا فإن التعيينات الوظيفية التنفيذية والسياسية التي تلت الانتخابات زادت في حراجة الاتجاه السياسي الحزبي تفاقما ضمن حكومة الإقليم. فقد عينت الجبهة الكردستانية كوادر سياسية حزبية مسؤولة عن العلاقات العامة وعينت قادة سابقين للبيشمركة في مناصب وزارية سياسية رفيعة وعلى مستوى عال. في حين لم يجر أي تحييد للولاء السياسي سعيا للوصول بهذا الإجراء إلى القدر المرجو له من نجاح ومع انه تم نقل المسؤوليات الإدارية والسياسية عن عاتق الجبهة الكردستانية وإناطتها بحكومة الإقليم ذي الحكم الذاتي فقد بقيت تحت سيطرة النظام الحزبي في الغالب.

بل وأكثر من هذا فقد بقيت مسألة الزعامة معلقة ومن دون حل. رغم أن قوانين الانتخابات توجب إجراء عملية انتخابية ثانية لاختيار قائد واحد للشعب الكوردي في العراق. فقد بقي البارزاني والطالباني يحتفظان بمركز الزعامة طوال سنتين. ولم يجر حل هذه الاشكالية رغم العديد من جولات حوار ومقترحات قدمت بهذا الخصوص.

مع إن حكومة الإقليم بنيت على أساس نظام اللامركزية السياسي، فقد بقي صنع القرار فيها مركزيا إلى درجة كبيرة، فكثيرا ما كان البارزاني او الطالباني يتشاوران كل مع أعضاء مكتبه السياسي لاتخاذ قرار سياسي خطير وأكثريةهم كانت تؤلف المجلس الرئاسي في العام 1993 ولكن لم يكن لها في خاتمة المطاف إلا الأقل من المسؤولية السياسية. ولما كان زعيما الحزبين قد بقيا خارج حكومة الإقليم وفوقها، فان سلطتهما ظلت بالاساس هي السلطة الفعلية.

ويقر الزعماء الكورد والبرلمانيون بهذه المشاكل المستعصية على الحل كما يدركون أيضا عجزهم عن إيجاد حل، أو بديل للحالة يصلح ظرفيا. إن إجراء انتخابات ثانية قد يكلف كثيرا وقد لا ينجم عنه غير المزيد من المشاكل والتعقيد في الأوضاع القلقة الراهنة. من جهة أخرى وبعد إتمام الانتخابات بدت كوردستان العراقية منطقة زاهرة تشيع في أجوائها آمال جسام لا حدود

لها. فقد حقق الكورد العراقيون إنجازا كبيرا يقترب من الحلم الرومانسي. عادوا من الجبال التي لاذوا بها هاربين من ظلم النظام وفي غضون أربعة عشر شهرا اجروا انتخابات ديمقراطية وألّفوا حكومة كوردية ديمقراطية. ومن هذا المنظار تبدو المشاكل التي تعوق نظامهم السياسي الحالي ثانوية أمام السلام والأمن والاستقرار انه الأمل بالمستقبل، والذكريات الأليمة للمآسي التاريخية التي حلت به على يد ديكتاتورية صدام حسين والأنظمة المتعاقبة على العرش العراقي والتي دفعت بالكورد العراقيين إلى الأمام وإلى اعتماد هذه التجربة.

وفي غضون السنة الأولى من التجربة وجدنا الكوادر الكوردية الفاعلة تركز جهودها في المحاولة الصعبة القريبة من المحال بتحويل الجهاز الحزبي الواحد إلى إدارة مركزية، وبضمن ذلك إشراك بيشمركة الحزب أو المليشيات المحلية في قوة موحدة بإشراف وزارة شؤون البيشمركة (أي شؤون القوات المسلحة). على أن وسائل الإعلام ونظام الاتصالات والمواصلات البرقية والسلكية بقيت ضمن السلطة الحزبية ضمانا لحرية القول والتعبير. ويحتفظ كل من البارتى والاتحاد باعلامه المرئي والمسموع وكلها تحت إشراف اجهزتهما الحزبية الخاصة. كما قامت الجبهة الكوردستانية بتسليم مسؤولياتها الكبرى للوزارات والإدارات المحلية ليتم إلحاقها تدريجيا بحكومة الإقليم. كانت كل تلك المنجزات الكبرى قد تحققت لتبديد مخاوف اندلاع الحرب الكوردية - الكوردية والتي استمرت منذ أيار (مايو) 1994 ولم تتوقف إلا بتدخلات ووساطات دولية وإقليمية كان آخرها المبادرة الأمريكية والاتفاق بين الزعيمين البارزاني والطالباني في أيلول (سبتمبر) 1998 حيث اشتمل الاتفاق على إجراء تسوية شاملة والمحافظة على السلام وعدم اللجوء إلى القوة والعنف وتبادل الأسرى وحل المشاكل العالقة بين الطرفين. لقد أضعفت عمليات الاقتتال الداخلي والتي راح ضحيتها أكثر من 3000 آلاف مواطن حسب تقديرات منظمة العفو الدولية AMNESTY INTERNATIONAL والتي شملت عشرات آلاف ممن تعرضوا للتهجير والإبعاد والمضايقة والملاحقة والانتقام وغير ذلك مما له مساس بحقوق الإنسان، مما أدى إلى إضعاف التجربة إقليميا ودوليا فضلا عن المرارة التي ما تزال عالقة في ذهن الشعب الكوردي.

## **الفصل الخامس**

### **النزاع الداخلي ( الكوردي - الكوردي ) و مؤثراته**

- دور الجيوبوليتيك
- التنسيق الأقليمي
- حرب الداخل - حرب الخارج

## الفصل الخامس

### النزاع الداخلي (الكوردي – الكوردي) وموثراته

#### دور الجيوبوليتيك

كانت كوردستان نقطة التقاء الإمبراطوريات الثلاث: التركية (العثمانية) والفارسية (الصفوية) والعربية وهي دائما في نزاع وخصام. وما من شك في إن قيام دولة فيها سيحدث تغييرا في حدود أربع دول هي تركيا والعراق وسورية وإيران. للكورد تراث حضاري يعد من أقدم حضارات العالم. وقد يمتد تاريخه إلى أكثر من 4500 عام. وهم ينتمون إلى أصول عرقية واحدة وتجمعهم تقاليد وعادات متشابهة، ويتملكهم شعور تغلب عليه الهوية القومية. لكن المفارقة المحزنة تكمن في انهم بين القوميات التي ما زالت تنشذ لنفسها كيانا سياسيا أكثر تفرقا وتشردما.

سكن الكورد منذ أقدم الأزمان تلك المنطقة الجبلية التي تبدأ من جنوب شرق تركيا وتمتد عبر شمال العراق إلى شمال غرب إيران وجنوبه الغربي، فضلا عن بقاع صغيرة في كل من سورية وما وراء القفقاس بمساحة كلية تتراوح بين 227800 كيلو متر مربع و320000 كيلو متر مربع وهي أكبر من مساحة فرنسا. ولم تحظ بكيان سياسي ووحدة شكلية رغم المحاولات العقيمة والمتكررة في إقامة دولة مستقلة موحدة<sup>(89)</sup>.

---

(89) الاتجاه العام ينصرف إلى أن اصل الكورد العرقي أي الأنثروبولوجي هو القبائل الهندو – أوروبية التي استوطنت أرض كوردستان الحالية منذ زمن يسبق الألف الرابعة قبل الميلاد. ونحن لا نشرك الرأي الذي روج له

غالبية الكورد هم من المسلمين السنة وعلى المذهب الشافعي. ما عدا كورد إيران فمعظمهم من الشيعة وعلى مذهب الامامية الاثني عشرية<sup>(90)</sup>. كما يوجد أيضا كورد يزيديون ومسيحيون ويهود.

وتختلف أهدافهم تبعا للدول التي تضمهم. ففي تركيا حيث يبلغ عددهم ثلاثة عشر مليونا بأقل تقدير، بنسبة سكانية قدرها 19 بالمائة من المجموع العام<sup>(91)</sup>. يحاول الجيش التركي منذ عام 1984 القضاء على الحركة المسلحة التي يتزعمها حزب العمال الكوردستاني PKK بشعار إقامة دولة كوردية مستقلة، وفي العراق حيث تبلغ نسبتهم العددية إلى مجموع سكان العراق 22 بالمائة أي حوالي أربعة ملايين ونصف مليون، يسيطر الكورد اليوم على ما يزيد مساحته عن 36000 كيلو متر مربع من المنطقة ذات "الحكم الذاتي" في اعقاب حرب الخليج الثانية. وهذا أوسع شكل جيوبوليتيكي (جغرافي - سياسي) لحكم ذاتي مارسه الكورد خلال ألفي عام من تاريخهم المدون.

---

بعض الذين اعتبروا الكورد خطأ النسل المباشر للماديين القدماء الذين تولوا عرش نينوى عام 613 ق. م وقضوا على الإمبراطورية الآشورية.

قارن أيضا: هينري فيلد، الانثروبولوجيا العراقية، كوردستان (كمبريج، 1951) ص 3-5 .  
(الانثروبولوجيا : علم يبحث في أصل الجنس البشري وتطوره).

Henry Field : The Anthropology of Iraq: Kurdistan) Cambridge , (1951) PP 3 –5 .

(90) هو المذهب الجعفري (مذهب الأمام جعفر الصادق (ع)) والذي يعتمد الائمة الاثني عشر مبتدئا بالأمام علي ابن أبي طالب (ع) وانتهاء بالامام الغائب المهدي (ع)، ثم تستمر المسيرة المتعاقبة للمذهب الجعفري من خلال وكلاء الائمة المجتهدين الاعلام من أئمة الأمة الشيعية الذين ينتخبون عن طريق الحوزة العلمية القائمة الآن في النجف وقم.

(91) Bruinessen, M.M. Van: Aga, Shaikh and State: On the Social and Political Organization of Kurdistan (Utrecht : University of Utrecht, 1978) p 15.

فان بروينسن، الاغا والشيخ والدولة: المنظمات الاجتماعية والسياسية في كوردستان (أوترخت: جامعة أوترخت، 1978) ص 15.

وفي إيران حيث تقدر نسبتهم إلى السكان بـ 12 بالمائة أي ما يزيد عن ستة ملايين ونيف. يعاني الكورد حالة ضعف جراء بعض السياسات غير الإنسانية التي مارستها العديد من مؤسسات الدولة وأجهزتها الامنية ضدهم، كقيامها باغتيال بعض أعضاء القيادة العليا<sup>(92)</sup> فضلا عن الاضطهادات الوحشية التي تمارسها ضد منظماتهم السياسية.

ومما لا شك فيه إن التفاعل مع العوامل الجيو سياسية التي تكتنفهم، والخلافات الناشئة بينهم وتفرق كلمتهم، خلقت في نهاية الأمر آثارها السيئة في نضالهم وأوقعت ضررا فادحا في محاولاتهم الوصول إلى شكل ما من اشكال الاستقلال أو الحكم الذاتي. مع العلم أن معظم الأحزاب الكوردية الكبرى سواء في العراق أو تركيا أو إيران لا تطالب بأكثر من الاوتونومي الحقيقي "الحكم الذاتي" رضوخا للأمر الواقع وعلى ضوء المعاهدات والاتفاقات الإقليمية والدولية، بمقدار ما يتعلق منه بالحدود الدولية في المنطقة<sup>(93)</sup>. أما حزب العمال الكوردستاني

---

(92) في 13 من تموز (يوليو) 1989 دبرت مؤامرة استهدفت حياة القيادة السياسية الكوردية في إيران. فاغالت عبد الله كوردي (ممثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني - إيران) في أوروبا. والدكتور فاضل رسول (سياسي ومثقف كوردي يقيم في فيينا وكان وسيطا). والأمين العام للحزب الدكتور عبدالرحمن قاسمelo في أثناء محادثات حول السلام بينهم وبين ممثلين عن الحكومة الإيرانية. وقد توجهت الانظار في حينها صوب المخابرات الايرانية في العاصمة النمساوية فيينا وقيل ان الحادث كان من تدبيرها.

(93) حول مدى الطموح السياسي الكوردي الذي تتبناه الأحزاب الكوردية الكبرى. إليك ما تولد عنه من انطباع في ذهن الصحافي البريطاني المعروف جون سيمسون John Simpson زار كوردستان العراقية في شهر آذار (مارس) 1991 حين قال: "إن العطف في الغرب على الكورد كثيرا ما كان مبعثه الشعور بالاثم. ففي نهاية الحرب العظمى الأولى وعد الرئيس الأمريكي ووردو ولسن W. Wilson الكورد بكيان خاص عندما تم تقسيم الإمبراطورية العثمانية. وجسدت معاهدة (سيفر 1920) هذا الوعد. إلا أن القرار البريطاني بضم ولاية (أقليم) الموصل الغني بالنفط إلى دولة العراق المستحدثة، قضى على هذا الوعد قضاءً مبرما، و كان من نتيجة ذلك أن بات الوطن الكوردي مجزء بين تركيا والعراق وإيران وسورية والاتحاد السوفيتي... في آذار (مارس) 1991 كان الناس هناك يقولون انهم و للمرة الأولى وجدوا أنفسهم أحرارا بعد واحد و سبعين عاما. وعلم كوردستان تراه خفاقا في كل مكان. هاهنا رجل مربوع ممثلي الجسم، هو مسعود البارزاني من الجيل الثاني لأسرة البارزاني في قيادة الحزب

PKK فيكاد يكون الوحيد الذي رفع شعار "الاستقلال التام" منذ تأسيسه مؤقتاً ولكنه منذ العام 1994 بدأ يلتزم الحل المرحلي ويقبل بما هو أقل من الاستقلال وقد طرح عبدالله أوجلان، المحكوم بالاعدام (غير منفذ) حالياً من قبل السلطات التركية، مبادرات بهذا الشأن كما ان الكورد العراقيين طرحوا فكرة اقامة فيدرالية استنادا الى تجربتهم السياسية المبررة وذلك للحصول على المزيد من الضمانات وقد اتخذ البرلمان الكوردستاني قرارا بالاجماع بهذا الشأن في 4 تشرين الأول (أكتوبر) 1992.

إن تقسيم كوردستان بين أربع دول كان كارثة حقيقية فرض على الحركة التحررية الكوردية محدودية الحركة وتحجيم الشعار ومرحلية الحل، فدول الطوق الاقليمي حازت على خرائط "شرعية" واصبح الطموح الكوردي المشروع في وطن مستقل ذي سيادة يعني في منطق هؤلاء اعتداءً على شرعيتها وتغييرا لخرائطها<sup>(94)</sup>، في وقت كانت وما زالت وستبقى تخوم حدودها ساخنة

---

الديمقراطي الكوردستاني يتجول في المنطقة المحررة ويخطب في جموع هادرة حاشدة من المدن وفي الريف معبرا مرارا وتكرارا عن سعادته من واقع إمكانه أن يظهر علنا في أماكن كان يتعذر عليه أن يؤمها سرا قبل ذاك - بقوله "لحظة واحدة من هذا اليوم تساوي كل مال الدنيا" وترى آيات من السعادة مرتسمة على الوجوه وهم يصغون إليه مما يؤكد لك ان حديثه ليس مجرد مبالغات وعبارات خطابية جوفاء.

كان البارزاني لزمان طويل واقعيًا. فقد أدرك ان دولة كوردية تستوعب كل الشعب الكوردي أو معظمه هو مستحيل عملا بحكم الواقعية الدولية والاقليمية. فهو لا يتطلع الى الاستقلال بل الى "الحكم الذاتي" في اطار الدولة العراقية. وهو يؤكد للمراسلين الاجانب انه يرغب في شيء شبيهه باسكتلندا. وبدا لي أولئك الناس الذين يلتفون حوله متزاحمين لمصافحته ولمسه - يختلفون عن العرب العراقيين، فشعورهم فاتحة وكثير من اطفالهم شقر وبعيون خضر وانوف دقيقة معقوفة، دليلا على اصول هندواوروبية ليست سامية.

كذلك راجع John Simpson: From The House of War (London: Arrow Books, 1991) P 360 – 370  
جون سمپسون، من دار الحرب (لندن، 1991) ص 360-370. انظر كذلك: مداخلة حبيب محمد كريم (السكرتير العام الأسبق للحزب الديمقراطي الكوردستاني 1964-1975) في لندن، بمناسبة الذكرى الـ 20 لرحيل البارزاني.

(94) هلام خشام، متاهة تقرير المصير الكوردي. دراسات دولية، ج 3 (1) 1995، ص 29، 31، 34.



بحرائق الثورة الكوردية وآثارها لأن الاستقرار الحقيقي في المنطقة لا يمكن ان ينجز دون تحقيق المطالب الكوردية المنسجمة مع روح العصر والمتناغمة مع معايير حقوق الانسان والاعتراف بحق الشعب الكوردي في تقرير مصيره بما يلائم روح العصر ورغبته.

وكما ألمحنا آنفاً، فمنذ عام 1991 وكورد العراق يسيطرون على ما يقارب 80 بالمائة من أراضي كردستان الجنوبية باستثناء مدينة كركوك وسنجار وهم فيها الغالبة. وهذه البقعة التي تناهز مساحتها 36000 كيلو متر مربع وتمتد بمحاذاة دجلة غربا حتى الحدود الإيرانية شرقا، يحميها مائة الف مقاتل مسلح. أما العشرون بالمائة الباقية من الأراضي الكوردية فهي خارج حدود المنطقة الآمنة<sup>(95)</sup>.

كان الكورد العراقيون أثناء ثورتهم الممتدة بين الاعوام 1961 و1975 يعتمدون على المساعدة والمساندة الأمريكية والإيرانية والسوفيتية مجتمعة أو منفردة. والسبب في الموقف الأمريكي كان إبرام معاهدة صداقة وتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي<sup>(96)</sup>.

وجاء موقف إيران المساند للثورة لارغام العراق على التنازل عن موقفه في النزاع على شط العرب. ومن أجل وقف التدخل العراقي في شؤون إيران المحلية بخصوص عائدة خوزستان (عربستان) الى "الوطن العربي الكبير" والدعوة إلى الانفصال. وهو ما نالته من العراق بالضبط بموجب اتفاقية الجزائر عام 1975 التي تعهدت فيها بقطع المعونة عن الثورة الكوردية وكانت

---

(95) جيمس برينس James Brines أ دولة كوردية في العراق؟ (التاريخ المعاصر، 1993) المجلد 92، رقم 370، ص 17. و انظر ايضا كاشان، المرجع السالف ص 26، كذلك جريدة الحياة اللندنية، العدد المؤرخ في 21 تشرين الاول 1996، ص 18 (يجب ان يلاحظ هنا ان المنطقة المحظورة على الطيران العراقي المحدودة بخط العرض 36 لم تكن تدعو الى تعقيب حدود اثنوغرافية).

(96) جوناثان راندل، أمة في شقاق، دروب كردستان كما سلكتها (بيروت، دار النهار للنشر، 1997) ص 244-260.

كذلك انظر

هذه اتفاقية رجعية لجهة التنازل عن الارض لدولة اجنبية وأيضاً معادية لروح القانون الدولي المعاصر وسنجد لاحقاً انها القنبلة الموقوتة التي سرعان ما تفجرت واقيمت البلدين في حرب الثماني سنوات.

وباختصار فأن اعتماد الكورد العراقيين<sup>(97)</sup> على الترك والعرب الإيرانيين أو دول الغرب (أمريكا وأوروبا) أدى بهم إلى تبني سياسات ينحسر عنها أحياناً الوهج القومي بفعل الطابع القاري لأرض كردستان. وعند هذه النقطة قد يكون من المناسب التنويه بالمصير الذي آل إليه مقاتلو الاتحاد الوطني الكوردستاني PUK. ففي عام 1978 مثلاً تخلت سورية عن مساندتها له بعد حصول تقارب بينها وبين النظام العراقي مما أوقع مقاتلي الحزب في مجاعة<sup>(98)</sup>.

إن الطابع النفعي المصلحي أمر بارز في التعاون المؤقت لدول المنطقة أو بعض دول العالم مع الحركة الكوردية لذا فعلى الأخيرة أن تلتزم دوماً جانب الحذر واليقظة وأن تكون لها حسابات بعيدة المدى قدر الامكان فهي وبفعل الطوق المفروض عليها مجبرة على مغازلة هذا الطرف أو ذاك وقتياً ولكن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب الشعب الكوردي في الاجزاء الاخرى، كما يستوجب إتخاذ احتياطات لازمة لايجاد بدائل، عند انقطاع أو توقف المساعدة المقدمة من هذا البلد أو ذاك لأي سبب من الأسباب. كي لا تصبح الثورة الكوردية جسراً يعبر عليه الآخرون الى صفتهم المنشودة ومن ثم يقدمون على هدم الجسر بعد انتفاء المصلحة.

منذ عام 1991 والكورد يعيشون تجربة لا سابقة لها في تاريخهم فأول مرة وجدوا أنفسهم أحراراً في جزء من وطنهم كردستان. إلا أن هذه الحالة انتهت إلى نزاع دموي مرير بين قوات الحزبين الكبيرين منذ ايار (مايو) 1994. بعد اشتباكات موضعية سابقة تفاقمّت في أوائل عام 1994 (كما سيأتي تفصيلها) عندما ساعدت القوات العراقية مقاتلي الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP على انتزاع مدينة أربيل العاصمة الإقليمية في 31 آب (أغسطس) 1996 من

---

(97) هذه المساعدات كانت تختلف بين المعونة العسكرية والمعونة اللوجستية .

(98) كراهام. فولر، مصير الكورد(نشرة الشؤون الخارجية، ربيع 1993) كذلك وليد عبدالناصر، مسائل اللاجئين و مستقبل الاجراءات في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد 115 في كانون الثاني 1994ص210.

يد الاتحاد الوطني PUK الذي كان قد اقحم ايران وقواتها في القتال ضد KDP.

خلال فترة السلام النسبي حققت التجربة الكوردية طفرة في الاوساط السياسية والبرلمانية والحقوقية في العالم وأرتفع رصيد الحركة واستقبلت عواصم العالم ممثلين عن الحزبين الكورديين الكبيرين، وظهر للجميع ان السلام هو القيمة الحياتية المفصلية التي يبني عليها صرح التجربة الديمقراطية، فالاحتراب الداخلي أخر تطور التجربة وجعل ثقة الكثيرين بها تهتز ناهيك عن الخسائر المادية والمعنوية والبشرية التي رافقتها وتلتها.

في حزيران من العام 1993 صرح مسعود البارزاني "انه وبعد شهرين من المحاولات للحصول على المعونة المالية من أوروبا ودول الخليج لا سيما من المملكة العربية السعودية فان مساعيه لم تكلل بالنجاح" وقد استخلص من تصريحه هذا بأن أمام كورد العراق واحدا من خيارين لا ثالث لهما: إما اللجوء ثانية إلى تركيا وإيران أو أية بلاد أخرى. وإما الخيار الأشد مرارة أي الاستسلام لصدام حسين<sup>(99)</sup>. وقد كرر البارزاني هذا التحذير للمجتمع الدولي في عدة مناسبات. وبصرف النظر عما كان يجول في أذهان دهاقنة الدبلوماسية عقب هذا التحذير، فقد كان ثمة هاجس بأن البارزاني استقر رأيه على خيار الحكومة المركزية بعد أن ضاقت به السبل وزادت التدخل الاقليمي في شؤون كوردستان. وبدأت الحقيقة ظاهرة للعيان عندما اتجه نحو النظام العراقي في آب (اغسطس) 1996 بطلب العون في حربه مع منافسه جلال الطالباني كما سيرد ذكره.

بفضل دور الكورد التاريخي الذي هبأه لهم موقع بلادهم الجغرافي كحاجز يقف بين العرب والترك والفرس، وحريتهم النسبية في التحرك ضمن نطاق الأصقاع الحدودية لدول هذه الأقوام الثلاثة، أتبح لهم كسب درجة من الحصانة ضد الهيمنة السياسية والثقافية الكاملة لأي من تلك الشعوب الجارة.

---

(99) أولسن، المرجع السابق، ص 33.

انظر ايضا كاشان، المرجع السابق، الص 32-34.

كذلك: وليد عبدالناصر، المرجع السالف، ص 210.

بما أن القضية الكردية بقيت دون حل ديمقراطي وطني سلمي وهذه خطيئة الحكومات العراقية المتعاقبة، لذا كان طبيعياً أن تغري هذه البؤرة الملتهبة لمحاولات الارتكاز عليها للتدخل في الشؤون العراقية أو الضغط على حكوماته لمأرب هي في الواقع على الضد من الطموح الكردي العادل ودون أن يكون للكورد ذنب في ذلك. فالعلة الأساسية تكمن في ترك المشكلة تتعقد وتعقد بتداعياتها أوضاع الآخرين.

في بعض الأحيان تعتمد هذه الدول إلى التعاون مع العراق. وفي أحيان أخرى تتعاون أحداها مع الآخرين لاحتواء مضاعفات المسألة الكردية. وقد بدا ذلك على سبيل المثال في ميثاق سعد آباد عام 1938، وفي حلف بغداد عام 1954-1955. ويمكن القول أن اجتماعات وزراء خارجية الدول الثلاثة منذ مطلع التسعينات استهدفت الحيلولة دون قيام دولة كردية وتنسيق مواقف الأطراف الثلاث إزاء الوضع المستحدث في كردستان الناجم عن حرب الخليج.

ومجمل القول إن سياسات تلك الدول بخصوص الكورد، تتراوح بين اعتبارهم مصدر خطر وبين تجاهلهم أو استخدامهم لمأربها الخاصة أو معاملتهم بالحزم والشدة عندما يتعلق الأمر بمواجهة مطالب الكورد السياسية ويحصل هذا عادة بدعم من القوى الدولية صراحة أو ضمناً<sup>(100)</sup>.

## التنسيق الاقليمي

في أعقاب حرب الخليج الثانية، ارتأت تركيا وسورية وإيران وجوب تنسيق سياساتها إزاء المنطقة الكردية في كردستان العراق بقصد المحافظة على سلامة حدودها وأراضيها ظاهراً. أما نيتها الحقيقية فكانت تهدف إلى تبني خطة موحدة والتنسيق في إجراءات معينة للحيلولة دون أي تعاون بين العناصر السياسية والعسكرية الكردية النشطة عبر حدودها فضلاً عن منع تأسيس

---

(100) كاشان، المرجع السالف، ص 32. انظر أيضاً مايكل، النفوذ الخارجي في الثورة الكردية في العراق.

كذلك: مايكل كونتر، دولة كردية واقعية في شمال العراق، المرجع السابق، المجلد 14، السنة 1993، ص

دولة كوردية مستقلة. حيث دعيت المملكة العربية السعودية للمشاركة في اجتماع الدول الثلاث فاعتذرت لاسباب خاصة بها و ايمانها المطلق بعدم التدخل في شؤون المنطقة. وفي تشرين الثاني 1992 اجتمع وزراء خارجية هذه الدول في دمشق لأول مرة. إلا أن العراق سارع بالاحتجاج على ذلك باعتباره تدخلا في شؤونه الداخلية! ولم يدع الحزبان الكورديان العراقيان الرئيسيان لحضور الاجتماع.

وأثارت هذه الاجتماعات الثلاثية قلقا وتكهنا وتساؤلات. فهل كان البحث فيها يتناول محاولة إجهاض الاستقلال الذاتي الجديد في كردستان العراق؟ بعد اجتماعات مماثلة أصدرت الدول الثلاث بيانا أكدت فيه التزامها بالمحافظة على وحدة الأرض العراقية معتبرة بأنها كانت فعلا تبحث في أمر مداخلتها في شؤون كردستان العراق خلافا لنفيها السابق بالتدخل في شؤونه الداخلية.

وكانت النقطة الأساسية في جدول أعمالها هي التوصل إلى اتفاق جماعي حول أسلوب حل المشاكل التي نجمت في كردستان العراق واعتبرت غياب الشخصية الحكومية (شخصية الدولة) مصدر تعقيد ومثارا لاشكالات قد تؤدي إلى تهديد لأمن المنطقة واستقرارها. لكن هذه الاجتماعات شبه المنتظمة لم تتصد لموضوع تسوية إقليمية للمسألة الكوردية في كردستان العراق، ولم تأخذ بنظر الاعتبار الحاجة إلى صيغة حل ذي طابع دولي وديمقراطي وسلمي وبقي الهاجس الأمني المتحفظ عن التجربة الكوردية هو السائد مع محاولة تنمية عناصر الفوضى للأجهزة على التجربة باعتبارها عنصر جذب للكورد.

أصرت تركيا منذ البداية على أن يكون لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة دور في كردستان العراق. على أنها في عين الوقت فسحت مجالا لمفهوم يتضمن إتاحة المجال لدور أوروبي أرحب. وكان الرد الكوردي على الدول الثلاث دعوة حكومات المنطقة لمعالجة الاشكالات الكوردية وكان أمل الجهة الكوردية معقودا وجهودها منصبة على انتزاع تصريح ما من هذه الدول الثلاث بعدم تدخلها في شؤون الكورد العراقيين الخاصة.

إستطاع كورد العراق صيانة كيان حركتهم طوال ما يزيد عن عشر سنوات مستفيدين من

الفراغ الذي أحدثه انسحاب الادارات الحكومية المركزية رغم غياب الاعتراف الرسمي أو شبه الرسمي في ظل المقاطعة التي فرضتها دول المنطقة، وتواصلت هذه الحصانة بحيث سمحت للكرود العراقيين بمقام معين يمكن تشبيهه باستقلال الامر الواقع **De Facto**. حيث طرأ تغيير جزئياً على موقف الحكومة العراقية عندما رفعت الحصار الاقتصادي الذي فرضته في كانون الثاني 1992 عن منطقة كردستان.

من المهم جداً أن ننوه هنا بأن الحزبين السياسيين الكورديين الكبيرين الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP والاتحاد الوطني PUK يعانيان من آثار نشاط الأحزاب الكوردية الإيرانية والتركية في كردستان العراق ولاسيما PKK الذي يمارس نشاطا محظورا يلحق ضررا بالمنطقة. وفضلا عن هذا فهناك الصراع الدموي بين الأحزاب الكوردية العراقية الذي ارتبط من أوجه عدة بالمنافسة بين الدولتين الإقليميتين تركيا وإيران خصوصا - على مجال النفوذ في كردستان العراق<sup>(101)</sup> كما سيأتي في موضعه.

أضف إلى هذا إن أحزاب المعارضة العراقية بتيارها الاسلامي والقومي تحظى بدعم من إيران وسورية والمملكة العربية السعودية ظلت تعارض أي نوع من أنواع الفدرالية للعراق، وحجتها إن نظاما كهذا سيجعل العراق "بلقانا" صارخا ويعني "بلقنة" العراق. وقصارى ما عملته هذه الاحزاب هو الاعتراف بالتطلعات والأهداف الكوردية ورغم اقرارها في مؤتمر صلاح الدين (1992) بحق تقرير المصير والفيدرالية الا انها عندما تتحدث في برامجها الخاصة تكتفي بالاطروحات العامة المؤيدة للشعب الكوردي دون تحديد ما يثير التساؤلات حول ما ستقدم عليه في هذا السياق لو أمسكت بمقاليد الامور في العراق المستقبلي. ومع ذلك فان تطورا كبيرا حصل

---

(101) David Macdowal : A Modern History of The Kurds) New York: I.B. Tauris ، (1997) p446.

ديفيد ماكداول، التاريخ الحديث للكرود، نيويورك، 1997، ص 446 .

July – August 1994. ، Middle East Report

انظر الى تقرير رقيب الشرق الاوسط في تموز (يونيو) - اب (اغسطس) 1994.

في هذا الميدان رغم محاولات الكبح والعقبات<sup>(102)</sup>. وما يزيد الطين بلة ان تركيا وايران تصران على ملاحقة معارضيهما وهذا بحد ذاته انتهاك لميثاق الأمم المتحدة.

هذه المؤثرات والتدخلات، فضلا عن الاحتراب الداخلي أفرز الحد الأقصى من التعقيد والحرجة في أواخر العام 1996 بعد وقائع دموية بين الحزبين الكبيرين بالتدخل العراقي العسكري السافر الذي جاء نتيجة التدخل الايراني في شؤون المنطقة<sup>(103)</sup>.

إن النزاع الدموي كان مقدرا له أن يتصل من أوجه عدة بالمنافسة بين الدول الإقليمية على النفوذ كلا على انفراد وفي اجتماعات دمشق وما تلاها اجمعت هذه الدول على السياسة التي تتبعها فيما يخص الاقليم الكوردي.

لم يكن مثلا في مصلحة الدولة الإسلامية الشيعية في إيران أن تقوم في المنطقة الآمنة حركة إسلامية كوردية سنية الطابع ترعاها المملكة العربية السعودية وتغذيها بالمعونة المالية وتتمتع قيادتها بعلاقة جيدة بالحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP ولذلك بدا واضحا أن العملية العسكرية التي شرع بها الاتحاد الوطني PUK لاستئصال هذا التنظيم متفقة مع أهداف إيران وهي جزء من عملية توسيع دائرة سيطرة الحزب سيما بعد أن نجح بفضل المساعدات الإيرانية في النصف الثاني من شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1991 في استعادة معظم الأراضي في الشرق، موطدا نفوذه في مدينة السليمانية وضواحيها بطرد آخر عضو حزبي من الديمقراطي الكوردستاني أو القضاء عليه<sup>(104)</sup> وبعد هذا بدأت الأنباء تتواتر في وسائل الأعلام العالمية عن تزايد المساعدات الإيرانية.

---

(102) انظر وثائق مؤتمر فينا وصلاح الدين للمؤتمر الوطني العراقي INC (حزيران - يونيو وتشرين الثاني - نوفمبر) 1992.

(103) الانديبيندنت Independent، العدد المؤرخ في 14 اب (أغسطس) 1994.

(104) كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني قد انتزعها منه في ايلول (سبتمبر) 1991.

## حرب الداخل – حرب الخارج

في الخامس من أيار 1994 وبعد هدنة بضعة أشهر قدحت شرارة القتال في الظاهر – اثر نزاع فردي على أرض واتسعت رقعة الحرب لتشمل شمال كركوك وشرقها ورائيه، وقلعة دزه، وشقلاوه، وحلبجه، واربيل، وأطراف السليمانية وقدر عدد القتلى بحوالي 300 ضعفهم من الجرحى. وفي 13 منه جرى اتفاق على وقف إطلاق النار اثر اجتماع هيأت له السلطات التركية بين البارزاني والطالباني في قضاء (سلوبي) التركية على الحدود العراقية-التركية.

ولكن القتال تجدد ثانية. وبمبادرة من فرنسا عقدت محادثات بين ممثلي الحزبين في باريس دامت ستة أيام، وصدر على أثرها بيان ادعى فيه الحزبان انهما توصلا إلى "اتفاق شامل على إنهاء الحرب الأهلية التي نشبت في أيار كما أسلفنا، وتضمن "اتفاقية باريس" تعهد الحزبين بعدم التدخل في شؤون الحكومة المحلية وإعادة تنظيم قوات موحدة للبيشمركة.

ولم يدم هذا الاتفاق طويلا ففي غضون شهر آب (أغسطس) 1994 تجدد القتال بشكل عنيف في مختلف المناطق. وبلغ أشده عنفا بالقرب من الحدود الإيرانية (قلعة دزه، حلبجه، شرق السليمانية) وذكرت الأنباء سقوط ما لا يقل عن 600 قتيل من الجانبين.

في هذا الشهر نفسه وأثناء احتدام المعارك اجتمع وزراء خارجية الدول الثلاث: تركيا وإيران وسورية في دمشق خلال يومي 21 و22 لبحث الوضع. وكانت ثمة هدنة لم تدم طويلا، ففي أوائل شهر كانون الثاني 1995 انقلبت المناوشات والاشتباكات الموضعية إلى حرب شاملة في محاولة من الاتحاد الوطني PUK لبسط نفوذه وسيطرته على مزيد من الأرض في منطقة اربيل خصوصا. وفي الرابع من الشهر نفسه أكد ناطق باسم الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP إن عدد القتلى الذين سقطوا في معارك كانون الثاني يتراوح بين 450 – 500 وأن الاتحاد PUK يتلقى العون البشري والتسليحي الثقيل من إيران.

وفشل اتفاق جديد لوقف إطلاق النار توسط فيه المؤتمر الوطني العراقي INC في العاشر من الشهر نفسه ورددت بيانات الاتحاد الوطني PUK انه "اعلن حربا شاملة" ضد غريمه. وفي 19 منه نشبت المعارك بالقرب من اربيل وكانت حصيلتها مائة بين قتيل وجريح.



إن شكوى الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP من ازدياد حجم التدخل الإيراني في الصراع جدد المخاوف من التدخل العسكري العراقي، وأدى إلى تحرك سريع للولايات المتحدة بغية احتواء الحالة ودعت الطرفين إلى جولة مفاوضات بأشرفها في دبلن عاصمة أيرلندا والتي سميت باتفاقية دورهيديا، حيث شارك المؤتمر الوطني العراقي بوفد ضم كلاً من الدكتور أحمد الجلبي والعميد توفيق الياسري والاستاذ المرحوم هاني الفكيكي حيث كان للوفد دور فعال في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، بدأت في التاسع من شهر آب (أغسطس) ولم تسفر عن نتيجة، حيث تواصلت المعارك خلال الشهر التالي وسقط خلالها ما لا يقل عن 200 قتيل فضلاً عن حوالي 500 جريح.

في تشرين الأول 1995 صدر أول بيان عراقي عن الوضع في كوردستان العراق منذرا فيه الاتحاد الوطني PUK من مغبة "التعامل مع دولة أجنبية" والمعني بها إيران. وبعدها بأربعة أيام أدلى مسعود البارزاني بتصريح ذكر فيه أن الهجوم المعاكس الذي شنه الاتحاد الوطني لم يكتب له النجاح إلا بدعم إيراني، الأمر الذي سيبرر لحزبه الحق في طلب المعونة من الحكومة المركزية.

إن احتمال استجابة عراقية ضد التدخل الإيراني المزعوم دعا الولايات المتحدة إلى عمل سريع فقد كانت هناك قيادة المؤتمر الوطني العراقي INC الذي بسطت عليه حمايتها ومولت فعالياته فضلاً عن منشآت لوجستية ودعائية ومجموعة من الخبراء والفنيين تعود لأجهزتها المختلفة. وبالتشاور مع تركيا، عقدت الجلسة الأولى من المفاوضات والاتفاق القصير العمر الذي انتهى اجله في آب (أغسطس<sup>105</sup>) 1996.

---

(105) بدأ مسعود البارزاني عضو المجلس الرئاسي الثلاثي للمؤتمر الوطني INC بالابتعاد تدريجياً عنه وضعت ثقته به واخذ المؤتمر بالتمزق من داخله وباستقالات وانسحابات لأسباب سياسية وتنظيمية وقد كان الشعرة التي قصمت ظهر البعير انحياز رئيس المجلس التنفيذي في الصراع الكوردي - الكوردي لصالح طرف الآخر وهو ما أفقد القسم المتبقي ولو شكلياً من INC هويته وجعله مجرد رقم صغير ومنحاز في الصراع ثم تخمد فعليا حتى شهر نيسان (ابريل) 1999 حيث اجتمع برعاية ريتشارد دوني (المنسق الامريكي) في وندسور.

ففي اليوم الأخير من هذا الشهر شنت قوات عراقية مؤلفة من 40000 جندي معززة بالدبابات والمدفعية عملية عسكرية في اربيل وكان الاتحاد الوطني قد انتزعها من KDP في انقلاب عسكري على الشرعية ، مستجيبة لطلب الحزب الديمقراطي الكردستاني للمعونة. وبحركة سريعة ومفاجئة جرى انتزاع مدينة اربيل<sup>(106)</sup> من قبضة الاتحاد الوطني الكردستاني PUK الذي كان قد احتلها سابقا. وقامت القوات العراقية فوراً بالانسحاب التام من المنطقة بعد أن سلمت المدينة إلى مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP وحسب الاتفاق المبرم بين الطرفين.

كان مواطنو كردستان يعيشون في أجواء صدمة خلال عملية الاكتساح<sup>(107)</sup> وفي مساء الحادي والثلاثين من آب (أغسطس) اصدر الأمين العام للاتحاد الوطني نداءً يحث فيه أهالي اربيل على مقاومة الهجوم العراقي مذكرا بان "الولايات المتحدة كانت قد وعدت بأنها لن تتخلى عن الشعب الكوردي ، وأنها لا تتردد في توجيه ضربة ماحقة للمعتدين". على أن التدخل العراقي والحق يقال أخذ الأمم المتحدة والولايات المتحدة والقوى الدولية على حين غرة.

في البداية وقع موظفو الأمم المتحدة في حيرة، إذ لم يكن لديهم آنذاك تحليل منطقي للإجابة عن سؤال هل ان العملية البرية العراقية تجعلها خارج تهمة خرق قرار مجلس الامن الرقم 688 الذي يقضي بكفالة احترام حقوق الانسان، كما ان قرار فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بانشاء "الملاذ الامن" SAFE HAVEN شمال خط العرض 36 يضع اجراء الحكومة العراقية موضع التساؤل. لقد حاول العراق الزوغان من التزاماته المفروضة بالقرار 687 الذي يمنع استخدام العراق طائراته العسكرية ذات الأجنحة الثابتة والطائرات العمودية ولا يأتي على ذكر القوات

---

(106) تقع مدينة اربيل شمال خط العرض 36 بمسافة 20 كيلو متراً وهي تعتبر من أقدم المدن التاريخية في الشرق الاوسط وهي عاصمة حكومة اقليم كردستان.

(107) ردّد العديد من وكالات الانباء ان قوة مؤلفة مما يتراوح بين 1000 و 1500 مقاتل إيراني كانوا قد عبروا الحدود في زمن متقدم وانضمت الى قوات الاتحاد الوطني في شهر تموز (يوليو) 1996 (وكالات الانباء ، رويترز، اسوشيتد بريس ومختلف الصحف) ولكن الاتحاد الوطني انكر ذلك انكاراً تاماً.

لا يصعب كثيرا تقدير الآثار التي خلفها الصراع الداخلي بين الحزبين الكبيرين في كردستان العراقية ولا تقويم انعكاسه على الساحة السياسية العامة التي تبنتها دول الجوار الاقليمي إزاء الحركة الكردية هناك. إن هذا الصراع الذي انتهى بالتدخل العسكري العراقي نشأ ولا شك

(108) لم تقتصر الحيرة على الأمم المتحدة والولايات المتحدة بل شملت سائر دول التحالف لكن وبعد تردد لم يطل كثيرا وجدت هذه المنظمة الدولية نفسها مرغمة على دعم قرارها المرقم 688، بصرف النظر عن التدخل الإيراني. فصدر مجلس الأمن إدانة للعراق ذات عبارات حاسمة إلا أنها مطاطة. وقد أسرعت الولايات المتحدة اثر ذلك بالتهديد بإزالة العقاب "بالنظام العراقي بسبب الخرق الصارخ لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بحرب الخليج". وشاع اهتمام ممزوج بالقلق في كل من تركيا وسورية والعربية السعودية لتصاعد موجة القتال. بوجود دلائل كافية بان إيران تشد من أزر الاتحاد الوطني في قتاله بكل جدية وسخاء. وتهيئ تركيا للتدخل بعملية وقائية ضد التصاعد في نشاط حزب العمال الكردستاني PKK من قواعد مسلحة في العراق. وفي نفس اليوم الذي انطلقت القوات العراقية نحو (أربيل) أدلى نائب رئيس الوزراء العراقي بتصريح لوكالة الأنباء العراقية قال فيه: إن طلبا رسميا بالتدخل جاء من لدن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بالمساعدة "ضد العدو الغادر" يعني إيران وحليفها الاتحاد الوطني الكردستاني. وأكد أن تدخل قوات حكومته قصد به عملية ضيقة النطاق وإن كل القوات المستخدمة فيها ستسحب من المنطقة بأسرع ما يمكن. مؤكدا في عين الوقت "بان لحكومته ملء الحق في الدفاع عن العراق ضد أعدائه" وضمان عدم سيطرة إيران لا بصورة مباشرة ولا بصورة غير مباشرة.

وعاد العراق في 29 من آب (أغسطس) ليطهم إيران رسميا بالتدخل العدواني العسكري بعد تواتر الأنباء عن اختراق قوات إيرانية الحدود العراقية لمساندة الاتحاد الوطني.

بالإضافة إلى الخسائر في الأرواح التي وردت في المتن فإن هذه الحرب أرغمت آلاف من السكان على ترك بيوتهم والهروب إلى أماكن أخرى داخل وخارج كردستان. وجدير بالذكر هنا إن القتال الأخير الذي أدى إلى التدخل العراقي وانتزاع مدينة أربيل من يد الاتحاد الوطني حصل بعد أسبوع واحد فقط من إعلان وزارة الخارجية الأمريكية في 23 من آب (أغسطس) بأنها نجحت في حمل الحزبين على ابرام اتفاق وقف إطلاق النار. كما كانت هناك جولة أخرى من المفاوضات في لندن أشرفت عليها الولايات المتحدة بتاريخ 30 آب (أغسطس) ولم تسفر عن نتيجة.

نتيجة مخاوف تلك الدول من قيام كيان كوردي سياسي مستقل<sup>(109)</sup>.

ولذلك لم يعد هناك سبب يدعو إلى تكرار تلك الاجتماعات وبدا وكأن الجميع بما فيهم دول المنطقة الأخرى والقوى الخارجية وكأنهم حصروا همهم في احتواء هذا النزاع الدموي. أي بالعمل على إحلال هدنة دائمية بين طرفي النزاع انتظارا إلى ما سيؤول إليه أمر النظام القائم في بغداد.

---

(109) مقابلة مع الاستاذ جرجيس فتح الله، لندن، اذار (مارس) 1999.

## **الفصل السادس**

### **تنازع النفوذ الأقليمي و الدولي**

- النفوذ التركي
- النفوذ الايراني
- الدور الأمريكي في المسألة الكوردية
- الدور السوري في المسألة الكوردية
- الدور المصري في المسألة الكوردية

## الفصل السادس

### تنازع النفوذ الأقليمي والدولي

#### النفوذ التركي

الاهتمام التركي بالوضع الكوردي في كردستان العراق، لاسيما منذ العام 1991، مبعثه الخوف من تحول هذا الإقليم إلى قاعدة لحزب العمال الكردستاني PKK في الحرب التي يشنها على الحكومات التركية منذ عام 1984. هذا الخوف الذي انجلى بشكل واضح، بدأ في صيف ذلك العام (1991) ينعكس فيما بعد بشكل عمليات عسكرية تركية ضد قواعد هذا الحزب في كردستان العراق.

ثمة عوامل أخرى مشاركة، فهناك كابوس مخيف بدأ شبّحه يطارد سياسة تركيا منذ خلق المنطقة العازلة المحظورة على الطيران العراقي. انهم يخشون زحفا لسياسة امريكية- غربية - اوروبية قد تخلق فوضى في العراق لتقوم على انقاضها دولة كوردية مستقلة على حدودها<sup>(110)</sup>.

ان تأكيد الولايات المتحدة الجازم لتركيا بأن المنطقة الآمنة لن تكون بمثابة الخطوة الاولى لقيام دولة كوردية لم يؤثر باتجاه تهدئة خواطرها وازالة مخاوفها لاسيما عند القوميين الاتراك الذين سرعان ما استعادوا الذكريات القديمة حول المخططات الغربية في العام 1919-1920

---

( 1 1 0 )

Robert Olson : The Kurdish National Movement in the 1990s ، Lexington

of Kentucky, 1996 (pp 84- 112).

روبرت أولسن ، الحركة القومية الكوردية في التسعينات (كينتاكلي ، مطبعة جامعة كينتاكلي ، 1996).

لإقامة دولة كردية، وكان من نتيجة كل ذلك بلورة مواقف تركية حيال كرد العراق، بدت تركيا خلالها وكأنها ترغب في نوع من القيمومة عليهم، لاسيما في الإطار الذي حددته لنفسها اعتباراً من العام 1994 وهو "مواجهة الواقع الكوردي"<sup>(111)</sup>. الأمر الذي يضع تلك الدولة في صلب النفوذ المؤثر في المجتمع السياسي الكوردي، لتكون بذلك كابحا وعائقا يحول دون أي مسعى إلى الاستقلال السياسي. ولتأكيد وجهة النظر الخاطئة القائلة بأن الكرد غير قادرين على إقامة كيان لدولة مستقلة ذات سيادة منفصلة عن العراق في شماله. فلو تحقق ذلك فانه يعني سابقة خطيرة لكورد تركيا.

يعادل هذا الافتراض في الأهمية، رغبة تركيا في أن تضمن عدم إقدام كرد العراق على أية مطالب إقليمية منها. وهي إذ تأمل بمد يد العون لهم، بغية الفوز بمساندة أو بعطف من الاتحاد الأوروبي E.U. وأخيراً فبسبب القلق الذي يملكها من تدفق سيول اللاجئين الكورد عبر الحدود لجأت الى اظهار تأييدها لعملية "توفير الراحة" Operation Provide Comfort (O.P.C.) التي اضطلعت بها دول التحالف لحماية كرد العراق. وهذا الموقف بالمقابل يضمن لتركيا إلى مدى معين قبول الغرب بوضع الكورد في تركيا.

أظهرت السنوات الخمس الأخيرة انه مادام كرد العراق لا يمدون الحركة القومية الكوردية في تركيا بعون، ولا يرغبون في وجود قواعد لحزب العمال الكوردستاني PKK في كردستان العراق، وهم كذلك لا يمانعون في قيام تركيا بعمليات عسكرية منتظمة داخل كردستان العراق ضدهم، فإن الحكومة التركية لا ترى أي فائدة في القيام بعمل مباشر قد يؤدي إلى إشاعة الفوضى والبلبلة في "المنطقة الآمنة" على الأقل في الوقت الحاضر علما ان الممارسات السلبية PKK تشجع هذه الاجتياحات. إن ذلك لا يعني بأن الإدارة الكوردية في كردستان العراق، غافلة عن ضرورة بقاء العلاقات بين بغداد وأنقرة في ادنى مستوى<sup>(112)</sup>.

---

(1 1 1) روبرت أولسن، المصدر السابق.

(112) كونتر، "النفوذ الخارجي..." "المرجع السابق، ص 119.

انظر كذلك كونتر، "دولة كوردية واقعية..." "المرجع السابق، ص 302-303.

في الثمانينات كانت الحكومتان العراقية والتركية تتعاونان على ضبط الحدود بعمليات "المطاردة الفعالة" إلى عمق ثلاثين كيلو مترا عبر الحدود الأمر الذي سهل احتواء النشاط الكوردي في كلا البلدين. واستمر هذا التعاون حتى طرأ تغيير تدريجي في الموقف التركي خلال العامين 1991-1992 نحو تقبل تركيا الحكم الذاتي الكوردي في كردستان العراق، ثم مساندته فيما بعد.

وعلى أية حال فإن الروابط بين العراق وتركيا منذ عام 1993 بدأت تتحسن. ففي نيسان (أبريل) من ذلك العام أعيدت العلاقات الدبلوماسية وجرت زيارات متبادلة لموظفي البلدين ورجال أعمالهما، بل ولترتيبات أمنية أيضا، وقد بات واضحا بأن تركيا لن تعاني أي مشكلة حقيقية إزاء أي محاولة تقوم بها بغداد لإعادة سيطرتها على كردستان. وهو موقف أكدته "تانسو جيلر" رئيسة الحكومة التركية في شهر أيلول (سبتمبر) 1996. على أنها أنكرت تصريحها عقب احتجاج دبلوماسي حازم من الإدارة الأمريكية.

وعبرت مصادر تركية شبه رسمية أيضا في شهر أيلول (سبتمبر) 1996 عن استعدادها للتعامل مع البارزاني ليس بوصفه القائد الأوحده في كردستان العراق لكن باعتباره زعيما محليا فحسب.

ومما تجب ملاحظته هنا إن هذا الموقف نجم بصورة فجائية عندما بلغ الصراع الدموي بين الحزبين الكبيرين حده الأقصى بالتدخل العسكري الإيراني والعراقي في آب (أغسطس) 1996. ويتناغم مع هذا التصريح الالتزام التركي بوحدة الأراضي العراقية في الوقت الذي كانت تركيا تنتظر ملء الفراغ السياسي في كردستان العراق<sup>(113)</sup> بعد أن حررت قوات الحزب الديمقراطي

---

راجع كذلك أولسن، المصدر السابق، ص 227.

وانظر أيضا ديفيد ماكداول، التاريخ الحديث...، المصدر السابق، ص 388.

(113) كونتر، "النفوذ الخارجي..." المرجع السابق ص 112.

انظر كذلك أولسن، المرجع السابق، ص 223-224.

وراجع وكالة الانباء الاسوشيتد بريس ASP في 8 ايلول (سبتمبر) 1996.



الكوردستاني KDP مدينة أربيل.

إن هذا التحول في الموقف التركي جاء بعد فترة وجيزة من قيامها بجس نبض لردود الفعل بشأن اقتراحها اقامة حزام أمني داخل كوردستان العراق بهدف حماية حدودها من هجمات حزب العمال الكوردستاني التي يشنها على الأراضي التركية إنطلاقاً من "المنطقة الآمنة". كان ذلك نتيجة تقويم مستفيض نوعاً ما - للمركز الذي يحتله حزب العمال الكوردستاني PKK في العلاقة ما بين تركيا وكورد العراق.

كان حزب العمال الكوردستاني PKK منذ عام 1992 يتنافس مع الأحزاب الكوردية العراقية الأخرى ليجد لنفسه مركزاً ثابتاً فعالاً في كوردستان العراق، الأمر الذي دعا كلاً من الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP والاتحاد الوطني PUK إلى شجب اعماله. في حين ظل الحزبان يستنكران موقف الحكومة التركية ويتعاونان في نفس الوقت معها أثناء حملاتها العسكرية داخل الحدود العراقية بهدف استئصال شأفة حزب العمال الكوردستاني PKK وردعه عن التدخل في شؤون كوردستان العراق.

ان هذا لا يعني طبعاً غض النظر عن عدالة القضية الكوردية في تركيا والتي لا يمكن لتركيا ان تحلها عسكرياً وقد وجدنا كيف ان القضية لم تهدأ حتى بعد اعتقال عبدالله اوجلان والحكم عليه كما كان يتمنى القادة الأتراك.

ومن الطبيعي ان تقف الادارة الكوردية ضد PKK عندما يلجأ اتباعه إلى القيام بأعمال لا قانونية عنيفة لا ضد رجال الحزبين وحدهم بل ضد المدنيين العزل. هذا فضلاً عن الأعمال الاستفزازية التي يتعمدها بين حين وآخر ضد القوات المسلحة التركية ليحملها على غزو كوردستان العراق والحاق بالأضرار بالسكان المدنيين وبالتجربة القتية للادارة الكوردية. وبعيداً عن وجهة النظر التركية<sup>(114)</sup> التي تبقى سلبية تجاه التطلعات الكوردية الا ان ما

---

(114) إن وجهة النظر التركية الرسمية من الحركة القومية الكوردية المتمثلة في حركة حزب العمال الكوردستاني المسلحة أوضحتها رئيسة الوزراء (تانسو جيللر) لمراسل مجلة نيوزويك NEWSWEEK الأمريكية في أيار 1995 أثناء زيارتها الرسمية لواشنطن، وإليك طرفاً منها: سؤال (من المراسل) كيف تعالجون القضية

يمارسه الـ PKK في كردستان العراق هو "ارهاب" و"تخريب" أيا كان التعريف الذي نستند إليه لمفهوم الارهاب.

من ناحية أخرى كانت الجهات الكردية العراقية المعنية على علم بان كلا من سورية وإيران كانا يعمدان في بعض الاحيان إلى استخدام حزب العمال الكردستاني PKK في كردستان العراق لأغراضهما الخاصة ولخدمة مصالحهما. كما لم يكن النظام في بغداد بعيدا عن ذلك وبخاصة في السنتين الأخيرتين.

ويأمل الكورد العراقيون بأن تعاونهم مع السلطات التركية للتقليل من تهديد حزب العمال الكردستاني، قد يقنع الحكومة التركية بقبول فكرة إقامة نظام فيدرالي في العراق.

ويمكن القول بقدر ما من الثقة إن هذا الهدف الذي رمى إليه الكورد العراقيون لم يتحقق فتركيا تعتبر "الفيدرالية" خطوة كبيرة نحو قيام "دولة كردية كاملة السيادة في كردستان العراق". وهو ما فصلنا في امره سابقا بوصفه هدفا من شأنه أن يتسرب في المحصلة إلى تركيا. وفي الواقع إن اليسار التركي وصف "الفيدرالية" التي يسعى إليها كورد العراق بأنها "مؤامرة أمريكية". في حين رآها الإسلاميون الترك "خطة أمريكية - إسرائيلية" ضد المصالح التركية<sup>1</sup>

---

#### الكردية في تركيا بالذات؟

الجواب: هناك خلط بين حزب العمال الكردستاني وبين شعبنا الكوردي. إن حزب العمال الكردستاني لا يعمل من أجل الديمقراطية، بل هو مجموعة انفصالية. انهم يقتلون المعلمين الذي نرسلهم إلى المنطقة واعلم إن لدينا حوالي 450 عضوا في المجلس (البرلمان) وحوالي 150 منهم من أصل كوردي.

سؤال: إلا أن الكورد عندكم لا يسمح لهم بإذاعة، ولا بالتعليم بالكردية؟

الجواب: هذا صحيح. لكن عليك أن تدرك بأنه يوجد في بلادي أربعة وعشرون مجموعة قومية ينتمون إلى أصول عنصرية مختلفة. وأتاتورك (مصطفى كمال) الذي أقام أول دولة علمانية بين الدول الإسلامية، فرض بشكل جازم لا مرد له أن تكون لدينا لغة مشتركة واحدة هي اللغة التركية. إن ما يطمح إليه حزب العمال الكردستاني هو تمزيق البلاد.

<sup>1</sup> برايس، المرجع السابق، ص 22. وانظر كذلك: كونتر، دولة كردية واقعية...، المرجع السابق، ص 298 و304 و310. كذلك انظر، كونتر، النفوذ الخارجي، المرجع السابق، ص 113 و114.

وتلك إحدى مفارقات العمل السياسي بتياريه اليساري والاسلامي مما يؤكد تأثير النزعة القومية التركية الشديدة التعصب.

في وقت ما اضطلع الاتحاد الوطني PUK بدور الوسيط بين أنقرة وحزب العمال الكردستاني. بعد أن طلب من هذا الأخير التوقف عن شن الهجمات العسكرية والدخول في محادثات مع الحكومة التركية المركزية. وفي باديء الأمر لاحت تباشير النجاح في الوساطة فقد بادر (عبدالله اوجلان) إلى نبذ شعار الاستقلال وتحدث عن 900 سنة من التعايش الكوردي - التركي لكن سرعان ما تلا ذلك قيام حزبه بتأسيس فرع له في كردستان العراق بعنوان "حزب التحرير الكوردي". وفي صيف عام 1992 نشب قتال عنيف بين مسلحي حزب العمال الكردستاني وبين الكورد العراقيين بسبب شروع الأول في جباية ضريبة الكمارك عن البضائع المتبادلة بين تركيا وكوردستان العراق. وكان لهذا الإجراء وقع سلبي على السكان المدنيين. مما حمل كورد العراق على اتهام حزب العمال بمحاولة السيطرة على الإقليم الكوردي وبتعاونهم مع بغداد وطهران ودمشق للقضاء على التجربة الديمقراطية الوليدة في كردستان العراق، بدليل إن رجال حزب العمال المسلحين كانوا يلجأون إلى سورية وإيران والعراق كلما اشتد ضغط القوات التركية والمسلحين الكورد العراقيين عليهم.

إن الكورد العراقيين رغم كل الاتفاقات المتعددة مع تركيا حول إجراءات أمن مزدوجة في منطقة الحدود ظلوا يرفضون دائما الإقدام على تسليم الثوار الكورد التابعين لحزب العمال إلى تركيا. وبدلاً من ذلك كانوا يطالبون حزب العمال بنقل قواعده ورجاله من مناطق الحدود إلى العمق التركي وأن يقتصر نشاطه على الجانب السياسي والدعائي<sup>(115)</sup>.

في بعض الأحيان اتهمت الحكومة التركية الأحزاب الكردية العراقية وبالأخص الاتحاد الوطني الكردستاني PUK بالتعاون مع حزب العمال. الأمر الذي أدى إلى أن تقطع أنقرة علاقتها بهذا الحزب. في حين شرع الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني

---

(5 1 1) كونتر، دولة كردية واقعية...، المرجع السابق، الص 306 و307 و308. كذلك روبرت أولسر

الكوردية والعلاقات الإيرانية والتركية (كليغورنيا مطبعة Mazda ، 9 98 1).

بمفاوضات مع الأحزاب الكردية الأخرى، بهدف إزاحة حزب العمال عن كردستان العراق لصيانة التجربة الفتية، عندها لجأ أوجلان الى التصعيد ونعت KDP "بالعشائرية"<sup>(116)</sup>.

على أية حال فإن كلا من الجناح اليساري في الأحزاب الكردية العراقية وما يسمى "بالقيادة العشائرية"<sup>(117)</sup>، كانا يتحفظان على مقاتلة الكورد الإيرانيين أو الأتراك حسب جنسياتهم<sup>(118)</sup>.

استعرضنا العلاقة بين تركيا والكورد العراقيين والتي استقرت على الشروع في مفاوضات مع الحكومة التركية ادت الى قيام حالة من التعايش السلمي في كردستان العراق بين العرب والكورد والتركمان. وكان للتركمان موقع بالغ الأهمية في هذه العلاقة كما تبين ذلك من محادثات السلام مؤخرا (بين تركيا طرفا والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني طرفا ثانيا) في أنقرة وبرعاية تركية. فقد أصرت حكومتها على دور للتركمان في كردستان العراق كما أثارت قضية حمايتهم. وكانت مقاطعة تركمان العراق الانتخابات الرئاسية والانتخابات العامة الكردية في شهر أيار (مايو) 1992 انعكاسا للموقف التركي الرسمي آنذاك وهو الموقف الرفض لأي إجراء قد يهدد أمن العراق ووحدته أراضييه حسب الادعاء التركي. وبقي التركمان العراقيون يدعمون السياسة التركية الرسمية.

كانت الحكومة الأمريكية قد توسطت في العام 1992 لإجراء حوار بين تركيا وبين الكورد العراقيين شريطة أن يؤكد الطرف الثاني عدم مساندته "حركة الانفصاليين/الكورد" في تركيا وقبل كورد العراق بهذا الشرط لكون تركيا منفذهم الحيوي الوحيد الى الغرب الأوربي والقناة التي يتم

---

( 6 1 1 ) مقابلة مع الأستاذ جرجيس فتح الله، مصدر سابق.

(117) هذا ادعاء يدحضه الواقع فيكاد يكون كل مقاتلي وقيادات حزب العمال الكردستاني عشائريين وحين دأبت الطبقة المثقفة الكردية الوطنية المناضلة في تركيا على ابعاد نفسها صراحة عن قيادة حزب العمال. على اننا لا نرى تحولا خطيرا في سائر الحركات الوطنية المسلحة ضد الحكومات التركية ابتداءً من العام 1880 بدءاً بالشيخ عبيدالله النهري مروراً بشيخ سعيد بيران وثورة درسيم عام 1885 فقد كانت قياداتها وذراعها المقاتل عشائريين عموماً باستثناء بعض افراد من الحضريين.

( 8 1 1 ) كونتر، النفوذ الخارجي...، المرجع السابق، ص 3.

من خلالها تأمين تدابير الحماية الدولية وتمر منها المعونات فضلا عن كونها المنفذ الرئيس لمزاولة الأعمال التجارية من كردستان العراق وإليه ، سواء فيما يتعلق بالنفط أو سواه. إن قيام الولايات المتحدة بدور الوسيط منذ بدء الحوار كان يتماشى أيضا وسياسة تركيا فهي من جهتها تحاول أن تستغل الكورد العراقيين للتقرب بصورة أكبر من الولايات المتحدة<sup>(119)</sup>.

وفي العام 1991 فاجأ جلال الطالباني السكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني الجميع عندما تحدث عن نوع ما من الاتحاد الفيدرالي يحتمل أن ينشأ بين تركيا والإقليم الكردستاني العراقي. على أن اقتراحه هذا لم يكن بأي حال من الأحوال ما تطرب تركيا لسماعه لأنه يجمع غالبية الكورد الساحقة في دولة واحدة. وهو يعني كذلك رواج فكرة "الفيدرالية" بين كورد تركيا عن طريق إخوانهم كورد العراق.

وأعقب جلال الطالباني ذلك باقتراحه التالي في أن تكون تركيا طرفا ثالثا ضامنا أي اتفاق على الحكم الذاتي يعقده كورد العراق مع حكومة بغداد، وأن تكون حكما ترجع إليه للفصل في أي خلاف ينشأ بين الطرفين، وأن تؤمن الحماية للكورد خلاف ذلك. جاء هذا بصورة خاصة عندما أعلن رئيس الجمهورية التركية "توركوت أوزال" اعتزامه التخلي عن التراث الكمالي المتعلق بالمسألة الكردية والكورد<sup>(120)</sup>. قالها وهو يدرك تماما استحالة تطبيقها بل قبولها عمليا

---

( 9 1 1 ) كونتر، المرجع نفسه، ص 113 و114 و117 و119.

كونتر، دولة كردية واقعية، المرجع السابق، ص 01 3-302.

(120) المبدء السادس الذي وضعه اتاتورك بأسم "دولت جيليك"، أي هيمنة الدولة ونص عليه في الدستور. يأتي تطبيقا لاحدى مواد الميثاق الوطني الذي وضعه هو نفسه في العام 1920 وتنص "على ان كل شخص يعيش ضمن الحدود التركية المقررة بموجب الميثاق الوطني (ميساك ي مللي) هو تركي". بمعنى ان للترك وحدهم الحق في تطوير حياتهم وثقافتهم. وهو ما يفترض على الكورد ان ينكروا كورديتهم ليحق لهم ذلك بوصفهم اتراكا لا كوردا. وصدر في 15 اذار (مارس) 1925 بمناسبة محاولة القضاء على ثورة الشيخ سعيد بيران الكردية قانون الامن العام (تكريري سكون ياسايي) الذي نص على تشكيل "محاكم الاستقلال" ورفع كل حصانة عن حرية التعبير وتعطيل القوانين الاخرى التي تنص على حرية التعبير وبسبب هذا لم يكن ممكنا نشر أي شيء باللغة الكردية بين الاعوام 1925 -1961. وأول مقالة كردية نشرها محمد أمين بوز أرسلان في عام 1968 أدت به

وانما اقترحها على سبيل التقرب والمجاملة السياسية والمناورة ليس الا.

فقد كانت تركيا في الواقع القناة التي تجري من خلالها المعونات الدولية لكورد العراق. وتبارى مسعود البارزاني وجلال الطالباني في محاولة التقرب من تركيا وعندها بدأ القائدان الكورديان يتنافسان فعلا على خطب الود التركي إلى الحد الذي حمل الطالباني مرة على القول للرئيس التركي (سليمان ديمريل) أن لتركيا الحق في استعادة ما كان يطلق عليه أيام العثمانيين "ولاية الموصل"<sup>(121)</sup>. وانه يفضل تركيا على كل من العراق وإيران بسبب ديمقراطية الحكم فيها مقارنة بالنظام السائد في الدولتين الأخريين. وذلك بهدف التحبب والمجاملة السياسية. وقد يكون ذلك نكاية بالديكتاتورية وتشجيعا للمواقف الايجابية التركية وليس من باب البحث السياسي الواقعي او الفعلي.

على أية حال فان تركيا تدرك تماما محدوديتها في مساندة كورد العراق لأسباب داخلية ذات علاقة بردود الفعل المعادية من سورية وإيران أو لعلها ناجمة عن التأثير غير المستحب الذي قد يتخلف في العلاقات التركية- العربية جراء الروابط المتينة مع كورد العراق. إن القلق التركي من وجود الوحدة الكوردية في كوردستان العراق بات أكثر وضوحا بعد سقوط أربيل بيد الحزب الديمقراطي الكوردستاني بعد تدخل القوات العراقية في أواخر آب (اغسطس) وأوائل أيلول (سبتمبر) 1996.

قررت تركيا أن تبدي صرامة وحزما أكثر مما أبدته في الماضي مع شخصيات الحركات

---

الى المحاكمة والسجن، امام محكمة الصحافة الخاصة المختلطة والواقع ان توركوت اوزال لم يتخل تماما عن التراث الذي خلفه اتاتورك. وكل ما الغى منه انكار اتاتورك لوجود القومية الكوردية ومن ثم فقد رفع العقاب الذي فرضته القوانين على ممارسة اللغة الكوردية خطابة وكتابة.<sup>(121)</sup> الولاية العثمانية التي أطلق عليها اسم "ولاية الموصل" والتي تم تشكيلها في العام 1879. كانت قبل وقوعها بيد الحملة البريطانية في 1918 تضم على وجه التقريب ما هو الان محافظات السليمانية وكركوك وأربيل ودهوك والجزء الكوردي من محافظة نينوى، تم ضمها الى دولة العراق المستحدثة (1920) في العام 1926 بقرار من عصبة الامم وافقت عليه تركيا بموجب معاهدة ثلاثية تركية - عراقية - بريطانية.

المعارضة الكوردية العراقية الذين عبروا حدودها، فضلا عن ممثلي فصائل المعارضة العراقية الأخرى التي تحالفت مع الأحزاب الكوردية وربطت مصيرها بها وذلك على أثر إخلالهم من كوردستان وإرسالهم إلى الولايات المتحدة إذ كانت السلطات التركية تتوقع أن يحاول أعضاء من حزب العمال الكوردستاني دخول تركيا بصورة شرعية معهم وأن يتسللوا إليها بين الذين جرى إخلالهم في هذه العملية<sup>(122)</sup>.

وبمجيء حكومة جديدة في تركيا يرأسها نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي بدا الموقف التركي أكثر قلقا. فقد عبر هذا الزعيم الإسلامي في أثناء زيارته الأولى لإيران عن رغبته في اجتماع قمة تركي - إيراني - سوري - عراقي، وأن يشارك فيه الحزبان الكورديان العراقيان الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني لبحث المشكلة الكوردية. الاقتراح الذي جسّد التقارب التركي العراقي وكان الهدف هو ضمان المصالح التركية في أنبوب النفط الذي ي ضخ النفط العراقي عبر الأراضي التركية وكذلك من أجل تنظيم التبادل التجاري عبر الحدود بين الدولتين. والحل الإقليمي الذي تصوره (نجم الدين أربكان) كان يهدف أيضا إلى انتفاء الحاجة إلى قيام الجيش التركي بغارات منتظمة داخل الأراضي العراقية لمطاردة أنصار حزب العمال الكوردستاني PKK.

إلا أن إيران لم تكن متحمسة لمشروع (اربكان) ودعت بدل ذلك إلى إحياء المؤتمر الثلاثي على المستوى الوزاري الذي ضم كلا من سورية وتركيا وإيران<sup>(123)</sup>. وهو موقف يعكس رغبة إيران في الحصول على الموافقة العراقية والإذعان لشروطها المتعلقة بعواقب الحرب العراقية - الإيرانية

---

(122) بريس، مرجع السابق، ص 21. انظر كذلك: اولسن، مرجع سابق ص229.

ديفيد ماكداول، القضية الكوردية في التسعينات، مجلة شعوب البحر الابيض المتوسط، عدد تموز - كانون الاول 1994، ص 253.

كذلك راجع: ماكداول، تاريخ الكورد الحديث، مرجع سابق، ص384.

وكذلك: تقرير وكالة انباء الاسوشيتد بريس في 20 من تشرين الاول 1996.

(3 2 1) الانديبيندنت، العدد المؤرخ في 14 اب (أغسطس) 1996.

للأعوام 1980-1988، قبل قبول عودة العراق إلى أحضان النظام الإقليمي.

وبدوره، فالاستجابة غير المشجعة التي لقيها هذا الاقتراح من تركيا كانت رد فعل ونتيجة للدور الإيراني المتعاضد في كوردستان العراق خلال صيف وخريف عام 1996. ويمكن تفسيرها على ضوء تحسن العلاقات الإيرانية التركية بعد زيارة أربكان إلى طهران. وباستعراض الدور التركي إزاء الكورد العراقيين، وجب علينا أن نفسح مجالاً لما لم يمكن إغفاله، وهو مسألة تدفق جديد للاجئين الكورد إلى تركيا عبر حدودها.

كانت تركيا دوماً تحاول اجتذاب حركة اندفاع واسعة النطاق إليها من قبل الكورد العراقيين. والولايات المتحدة والمملكة المتحدة تتفقان في هذا معها وتساندها أياً كانت العوامل التي تسببت في حركة الهجرة الجماعية المفترضة. أكان سببها غياب الحماية الغربية، أو نتيجة للصراع المسلح في كوردستان العراق وربما كان هذا القلق الحافز الذي يكمن وراء سعي الحكومة التركية إلى تجديد عملية "توفير/الراحة" رغم تحفظاتها عليها بالنسبة إلى مواطنيها الكورد.

تبين مما سبق إن سياسة الحكومات التركية إزاء الوضع القائم في كوردستان العراق لم تكن في أي وقت من الأوقات سياسة ثابتة كما يظن لأول وهلة، بل كان التناقض يشوبها بسبب مشكلتها مع حزب العمال الكوردستاني PKK.

إن كورد العراق المحميين بال مظلة الجوية كانوا وسيبقون دائماً رغم صراعاتهم الدموية منذ عام 1994 جزءاً أساسياً ومهماً في استراتيجية الولايات المتحدة الرامية إلى إزاحة صدام حسين من السلطة. وكان على تركيا أن تحترم هذه الاستراتيجية (ولو ظاهرياً على الأقل). وإن لم تستطع إخفاء استيائها عندما قام هؤلاء الكورد بأجراء الانتخابات العامة وبتشكيل حكومة إقليمية وأجهزة إدارة منفصلة عن سائر العراق لا تدين بالطاعة للحكومة المركزية لترفع الإقليم إلى مقام شبه دولة وإلى خوفها العظيم من أن يخلق ذلك سابقة دولية قد تشجع العناصر الكوردية في تركيا على المطالبة بالمثل، أو على محاولة لفرض المثل. الأمر الذي بينته بصراحة وأعلنت بشكل قاطع أنها لن تسمح به وستقاومه مهما كان الثمن لكن ذلك لم يمنعها من تمويل الكورد العراقيين والسماح لكل من الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP والاتحاد الوطني PUK بان يكون



لهما ممثلون ومكتب اتصال ثابت في أنقرة. فضلا عن غض الطرف عن عمليات التبادل التجاري مع العراق ككل عبر الإقليم والذي يجري عبر الحدود وبضمنه تهريب النفط. وتزامن تعاملها مع الوضع في كردستان التعامل مع النظام في بغداد. فقد ظلت تحاول أن تكون علاقاتها مع الحكومة المركزية في بغداد طبيعية بإعادة تبادل التمثيل الدبلوماسي معها. بشعور وحسد منها بأن صدام حسين قد ينجح يوما ما في إعادة سيطرته على كردستان العراق! ويضع حدا لاستخدام حزب العمال الكردستاني قواعد فيها لشن غاراته عبر الحدود، متجاهلة أن هذا الحاكم بدأ بمساعدة حزب العمال الكردستاني PKK في الماضي واحتضنهم وليس من قبيل المفاجأة أن يعتمد إلى استخدامهم ثانية كوسيلة للضغط على حكومة اقليم كردستان والدولة التركية معاً.

ولا يفوتنا أن نذكر ان تكرار الغزوات التركية داخل الأراضي العراقية بحجة تعقب مسلحي حزب العمال الكردستاني وتدمير قواعدهم عمق التناقضات القائمة بين الحزبين الكورديين المتنافسين وزاد من التوتر بينهما اضافة الى انتقاد الجماعة الأوربية لمثل هذه الغزوات المتكررة انتقادا شديدا وهو ما كان يضع تركيا دائما في مركز إحراج على الرغم من التستر الأمريكي.

## النفوذ الإيراني

بعد مرور عشرين عاما على نجاح الثورة الاسلامية في ايران مالت هذه البلاد الى التخفيف تدريجيا من شدة لهجتها وقسوتها وحولت اهدافها من تصدير ايدولوجيتها المتطرفة الى نشد علاقة اعتيادية مع بقية العالم الاسلامي.

تصدير الثورة وهو حلم آية الله روح الله الموسوي الخميني اخلى المجال الى المطالبة باجراء حوار بين المدنية (العالمية) وبين المتغيرات الايدولوجية. وقد لقنت ايران هذا الدرس سلسلة من النكسات والهزائم حتى في زمن حياة مهندس الثورة عندما وافق مكرهاً للقبول بوقف اطلاق النار في الحرب العراقية - الايرانية (1980-1988) بتعليقه الذي يتعذر نسيانه: "ان له طعم السم في فمي".

ان ايران الدولة الوحيدة التي يعتبر المذهب الشيعي دينها الرسمي أو بعبارة اخرى الدولة الشيعية الوحيدة في العالم الاسلامي، كانت تأمل في أن تصبح نصيرة للمعدمين والفقراء والمضطهدين في ذلك العالم، وان تقودهم وتكون على رأسهم في مقارعة "الظلم العالمي" الذي يمارسه الغرب ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية حسب تعبيرها<sup>(124)</sup>.

ان الحرب الدموية التي دامت ثماني سنوات مع العراق انتهت بوضع ركود فعلي وبدون نتيجة (لا غالب ولا مغلوب). والمشاكل الاقتصادية الدائمة التي تزداد سوءاً كانت بين التحولات التي ولدت الشكوك حول معقولية ادامة السعي لتحقيق هدف مؤسس النظام الاسلامي الذي أشرنا اليه هذا الهدف أو الادعاء الذي لم يفعل شيئاً اكثر من تحقيق عزلة داخلية عندما اخذت الدول العربية تنأى بنفسها عن الجمهورية الاسلامية وتجفوها خوفا من قيامها بدعم التحركات الرامية الى القضاء على حكامها.

فشلت الجمهورية الاسلامية في الحصول على دعم ثابت حتى من المجتمعات الشيعية الكبيرة في عدد من البلاد العربية باستثناء لبنان وهذا ايضا لم تحصل عليه الا بعد دفعها ثمنا سياسيا

---

(124) قارن: عبدالحسين شعبان، أمريكا والاسلام، دار صبرا، 1987، ص 5-6 و47-73.

وماليا باهظا.

والتحول عن هذا الحلم جاء بعد الضربة الختامية في اعقاب حرب الخليج الثانية وفشل الانتفاضة الشعبية في الجنوب والتي حظيت بتعاطف ايراني كبير بسبب المساومة الدولية للبقاء على النظام في بغداد مقابل تعهداته بالالتزام بالقرارات الدولية. أما الحركات الاسلامية السنية في المنطقة الكردية فقد رفضت بكل اصرار الوصاية الايرانية.

واذ ذاك لم يجد ساسة ايران الجدد مندوحة من العودة الى سياسة ما قبل الثورة، سياسة الشاه، وتزحزحت نحو السياسة القديمة متحولة الى الاحزاب الكردية العلمانية التي سبق ان عاونتها واحتضنتها في حرب الخليج الاولى (الحرب العراقية - الايرانية) كتابع للقوات الايرانية لا غير تستفيد من قواها البشرية.

ورفضت الحكومة الاسلامية الجديدة المطالب التي قدمها الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني بمذكرة في أوائل العام 1979 بالحكم الذاتي لكوردستان ايران. وهي شبيهة تماما بتلك المطالب التي ظل يقدمها شقيقه العراقي للحكومات العراقية المتعاقبة. وبدأت حرب دموية هلك فيها عدة آلاف من الانفس. ومارس الحرس الثوري (الباسداران) واتباع (حجة الله محمد صادق الخلخالي) من الفطائح الكثير. على ان قوات الحزب رغم ذلك بقيت متمركزة في (نوكان) و(أشنويه) حتى عام 1982 وبعدها اضطرت الى الانسحاب الى العراق والقى الحزب بثقله في الحرب الى جانب الطرف الاخر<sup>(125)</sup>.

---

<sup>(125)</sup> لم تقم أي مناوشات بين قوات الحزبين الشقيقين في الاراضي الايرانية رغم المحاولات العديدة التي بذلها الحكم الجديد لاغراء الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي الا ان الوضع تغير تماما. عندما وردت انباء لمقر قيادة الحزب بأن جثمان المرحوم ملا مصطفى البارزاني الذي كان قد دفن في (رابية) على مشارف (أشنويه) قد نيش وألقي على بعد بضعة امتار من القبر بأياد مجهولة. وانصرف الشك الى جماعة الديمقراطي الكردستاني الايراني (كان مقرهم انذاك ما يزال في (أشنويه) وكانت اخر معقل لهم). فهاج هياج البيشمركة واعضاء الحزب وسارع عبدالرحمن قاسم زعيم الحزب الاخر لنفي التهمة عن حزبه من دون جدوى، فقد جهزت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني حملة شديدة على قواعد الحزب واكتسحت اخر معاقله في ايران وألجئت القيادة

وهكذا وجدنا زعامة الثورة الإسلامية في العام 1979 تعتمد الى استخدام الحركات الكردية العراقية كواحدة من الأدوات في مواجهتها مع الحكومة العراقية.

وفي خلال الحرب العراقية الإيرانية حاول الطرفان جذب الحركة الكردية (في الدولتين) الى جانبه للاستفادة منها مما أدى إلى تأخيرهم معالجة المشكلة الكردية، وهذا شجع الكورد العراقيين على التحرك بحرية أكثر في مناطقهم داخل كردستان العراق. وفي الواقع أن الاتحاد الوطني PUK الذي يقوده جلال الطالباني استغل الحرب والضعف النسبي الذي انتاب الحكومة العراقية ليتوصل معها إلى اتفاق سلام عام 1984. لكن هذه الحال لم تدم طويلا خصوصا وأن صراعات مسلحة وغير مسلحة بدأت تتصاعد بين الإتحاد الوطني الكردستاني وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني كانت قد ازدادت حدة منذ العام 1983، عندما شنت إيران هجوما على قاطع حاجي عمران في أقصى الشمال. وانحاز الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP إلى الجانب الإيراني فيه، وشارك بقواته المسلحة على أمل الحصول على معونات عسكرية واقتصادية، ولم يكن هناك خيار آخر لديه. في حين واصل الحزب الديمقراطي الكردستاني KDPI الذي كان في حمى بغداد - محاولاته في الوساطة بين الحكومة العراقية والاتحاد الوطني الكردستاني PUK للوصول إلى اتفاق نهائي إذ كانت بغداد قد وافقت مبدئيا على توسيع مفهوم الحكم الذاتي المعطى للكورد<sup>(٥)</sup> سابقا ليشمل مناطق أخرى أسقطتها في السابق.

كانت إيران باستثناء فترة الحرب ترى دائما إن عدم الاستقرار في العراق هو تهديد "لأمن العراق

---

الكردية الايرانية الى عبور الحدود الى العراق. ووقع بأيدي قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني حوالي مائة وخمسين أسيرا. أثبت قيادة الحزب تسليمهم للسلطات الايرانية رغم الضغوط الشديدة من القيادة الايرانية واطلقت سراحهم في ما بعد.

(٥) منير مراد، أوضاع الكورد في العراق وتركيا: للمتوقعات والاتجاهات الحالية في " الكورد: نظرة حديثة شاملة.

انظر كذلك كونتر، النفوذ الخارجي...، المرجع السالف، ص 111، 112.

وتنشط دورها السياسي الإقليمي لعرقلة كل تحول قد يقف عقبة أمام مصالحها الخاصة. وفي تلك الفترة بالذات كانت مساندة إيران لبعض أجنحة المقاومة الكوردية ضد حكومة بغداد بمثابة جواب على قيام حكومة بغداد بمساندة كل من منظمة (مجاهدي خلق) المسلحة والحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني KDPI لذا استضافت المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق SAIRI بقيادة السيد محمد باقر الحكيم ودعمته ماليا وعسكريا.

وفي حرب ضروس دامت أكثر من ثماني سنوات كان من البديهي أن تدعم إيران كل حركة مناوئة لحكام بغداد كجزء من الصراع و موازين القوة بين الدولتين. ولذلك واصلت دعم المعارضة الكوردية مؤملة الإفادة من فعاليات ونشاطات محتملة مع العراق بعد نهاية الحرب. وكذلك للتأثير على مجرى الأحداث داخل العراق لما يعود عليها بالمنفعة في سياساتها المستقبلية في المنطقة كزعزعة أركان النظام العراقي أو إحداث تغيير في ميزان القوى داخل البلاد. بالمقابل وجهت الحكومة العراقية في مناسبات عديدة التهمة لنسبة كبيرة من المواطنين العراقيين بأنهم من أصل إيراني ودفعت بهم إليها عبر الحدود في ظروف بالغة القسوة، إلا ان إيران نالت تقديرا دوليا وإشادة عالمية في مناسبات كثيرة جراء موقفها من اللاجئين الكورد، الدور الذي اضطلعت به بقبولها وإيوائها مئات الألوف من الكورد النازحين من العراق.

من ذلك الثناء الذي أعده المندوب السامي لمنظمة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الذي اقدم عدة مرات على التوسط لديها لقبول اللاجئين العراقيين وبضمنهم الكورد. كما طلب من الهيئات الدولية المبادرة إلى معاونة إيران، وفي التوسط لديها. وكان آخر النداءات في تشرين الأول (أكتوبر) 1996، اثر المعارك التي دارت في كوردستان العراق. بالنحو الذي وصفناه في فصول سابقة<sup>(126)</sup>. كان الاتحاد الوطني الكوردستاني PUK قد حظي بمعاونة ايران بعدما فشلت مفاوضاته مع

---

(126) منير مراد، المرجع السابق، الص 33 و115.

انظر أيضا ديفيد ماكداول، التاريخ الحديث...، المرجع السالف، ص 383.

الكارديان، العدد المؤرخ في 26 كانون الثاني (نوفمبر) 1993.

انظر كذلك: وليد عبد الناصر، المرجع السالف، ص 210.

النظام العراقي فاستأنف عملياته ضدها. إلا أنها وقفت في عين الوقت موقفا معارضا للصيغة التي تبناها المؤتمر الوطني العراقي INC حول مستقبل العراق السياسي المعروف بـ(صيغة صلاح الدين) وبالاخص تلك الأجزاء الخاصة الداعية لتبني النظام الفدرالي لعراق المستقبل. حيث تزامن مع الفترة التي تلت الانتخابات العامة في كردستان العراق في أيار (مايو) 1992، بروز الحركة الإسلامية لكردستان العراق IMIKI كقوة متعظمة.

مثلت هذه الحركة ائتلافا بين مجموعات وكتل إسلامية متعددة، يقوم على رأسها (المرحوم ملا عثمان بن عبد العزيز) وقد نالت أربعة بالمائة من المجموع الكلي للأصوات في انتخابات العام 1992 بكردستان العراقية. وقد لمح بعض الأوساط مرات عدة بان هذه الحركة تتلقى دعما ماليا وعسكريا من إيران وإن ملا عبدالعزيز وهو أخ ملا عثمان قد قام بزيارة طهران في العام 1993 والتقى خلالها مع الرئيس (هاشمي رفسنجاني).

كانت الحركة الإسلامية المذكورة قد تعاونت مع الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP في صراعه الأخير مع الاتحاد الوطني PUK بدءا بشهر كانون الأول (ديسمبر) 1993. ثم تعاونت معه في صيف وخريف العام التالي. وفي بعض مراحل ذلك النزاع أتيح لها أن تبسط سيطرتها على قصبتي حلبجة وبنجوين وأنحاء أخرى<sup>(127)</sup>. وبحلول صيف العام 1996 انتاب علاقات الحركة بايران بعض البرود بسبب استمرارها في الانحياز إلى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP في نزاعه المسلح الأخير الذي كان ناشبا مع الاتحاد الوطني PUK أو على الأقل اتخاذها موقفا حياديا - في الوقت الذي رمت إيران بثقلها إلى جانب الاتحاد الوطني PUK وشجبت موقف الديمقراطي الكردستاني وادانته لتعاونه المرحلي (التكنيكي) مع حكومة بغداد حينذاك.

ثم إن الحركة الإسلامية رفضت تسليم بعض العناصر المنتمية إلى الحزب الديمقراطي للاتحاد الوطني وكانوا قد لجأوا إليها في ظروف الحرب.

---

(127) ديفيد ماكداول، التاريخ الحديث....، المرجع السالف، ص 388.

في صيف وخريف العامين 1993 – 1994 حصل تغيير نوعي في الاستراتيجية الإيرانية إزاء الموقف في كردستان العراق. فقد استخدمت إيران طائراتها الحربية ومدفعتها لقصف القرى هناك. وامتدت عملياتها إلى المناطق التي تسيطر عليها بالأصل الحكومة العراقية. وكان الهدف الخاص من هذه العملية الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني K.D.P.I. حيث توجه لتلك الأنحاء عدد كبير من أعضاء الحزب وأنصاره ممن هربوا إلى كردستان العراق بعد ان حررها الكورد العراقيين.

يعتقد بعض المراقبين إن غارات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني داخل الأراضي الإيرانية من كردستان العراق كان بتحريض ودفع من الولايات المتحدة بهدف إشاعة حالة من عدم الاستقرار في الجمهورية الإيرانية. في ذلك الحين كانت روابط الحكومة الإيرانية مع الاتحاد الوطني في أسوأ حال بشكل خاص. فقد اتهمته بمساعدته الفعالة للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني إلى الحد الذي حمل علي اكبر ولايتي وزير الخارجية على التحدث في ربيع العام 1994 عن حاجة إيران إلى مساعدة الحكومة العراقية لبسط نفوذها واستعادة سيطرتها على كل جزء من كردستان العراق حتى الحدود العراقية – الإيرانية.

لكن لم تمر فترة قصيرة بعد ذلك – حتى لوحظ إن النفوذ الإيراني اخذ يتزايد مرة أخرى سيما بعد المعارك التي خاضها الحزبان. ومنذ ذلك الحين استؤنفت المساندة الإيرانية للاتحاد الوطني الكردستاني PUK والحزب الديمقراطي الكردستاني KDP معا وبقي الحال على هذا المنوال حتى كتابة هذه السطور<sup>(128)</sup>.

هذه الاستراتيجية تمثل جانبا من السياسة الإيرانية نحو كردستان العراق أو نحو العراق بأسره، وهي جزء من السياسة العامة الجديدة التي اعتمدتها الجمهورية الإسلامية بعد أن تخلت عن فكرة تصدير الثورة. واهتمت فقط بمعالجة قضايا المنطقة قدر ما تمليه مصالحها القومية كدولة

---

(128) اولسن، المرجع السالف، ص 232–237.

انظر كذلك: ديفيد ماكداول، القضية الكردية، المرجع السالف، ص 253.

الانديبيندنت، عدد 14 آب (أغسطس) 1996.

شرق أوسطية عظمى. ومن وحي هذه السياسة بذلت المعونة للحزبين الكورديين الكبيرين بالتناوب بهدف تقليص نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة وضمن المشهد السياسي العراقي الحالي وبالأخص في الجزء الكوردي منه.

لم يكن ما حصل في السادس عشر من حزيران (يوليو) 1994 تطوراً جديداً في الموقف الإيراني حيال كردستان العراق حسب البعض، بل تطبيقاً لنهج سياسي جديد، ففي ذلك اليوم تم الاتفاق بين الحكومتين الإيرانية والتركية على اتخاذ التدابير للحيلولة دون عبور مقاتلي حزب العمال الكوردستاني PKK الحدود العراقية إلى تركيا. وترى هذه الخطوة بمنظار مساندة غير مباشرة للجهود العراقية من احتواء المضاعفات الناجمة عن خلق "المنطقة الآمنة" في كردستان والحيلولة دون اتساع رقعتها. ويأتي هذا متزامناً مع تصريح رئيس الجمهورية الإيراني هاشمي رفسنجاني: "إن إقامة دولة كوردية مستقلة هي من المستحيلات"<sup>(129)</sup>.

تجسم تزايد الدور الإيراني في كردستان العراق باتهام الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP منذ شهر تموز 1996 إيران بالتدخل المباشر العملي في نزاعه مع الاتحاد الوطني PUK بإرسالها قوات من الحرس الثوري (باسداران) وقوات بدر وهي الذراع العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، من مقرها بآيران، فنفذت بعمق خمسين كيلو متراً عمليات استهدفت قواعد الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني KDPI في داخل كردستان العراق. لم تعلق المصادر الإيرانية على هذا الاتهام لكنها أشارت إلى أن مدفعيتها قصفت مواقع محددة داخل العراق يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني الذي تأسس عام 1945<sup>(130)</sup> وتولى مهام الحكم في جمهورية مهاباد الكوردية القصيرة العمر. وقد تم اغتيال أربعة من

---

(129) أولسن، المرجع السالف، ص 221.

(130) أعلنت الجمهورية الكوردية ذات الحكم الذاتي في مهاباد (صاوج بلاق) في القسم الشمالي من كردستان إيران. وعرفت بجمهورية مهاباد نسبة إلى عاصمتها. وقد دامت سنة واحدة وبضعة أشهر (1946-1947) حتى تم القضاء عليها. (للتفاصيل راجع "جمهورية مهاباد الكوردية 1946" من تأليف وليم ايكلتن الابن، دار الطليعة، بيروت 1972.



أعضاء من لجنته المركزية في برلين عام 1992<sup>(131)</sup>. واتهم رجال الاستخبارات الإيرانية بالجريمة. والآن يقوم على رأس الحزب عبدالله حسن زاده.

في أوائل عام 1996 حشدت إيران قوات على طول الحدود بهدف التصدي لغارات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وكان هذا الحزب قد اتخذ مقراته في مدينة كويسنجق. ولاحقا اتهم الاتحاد الوطني PUK بتزويد الإيرانيين بمعلومات استخبارية حول مواقعهم وتسهيل مرور القوات الإيرانية إلى حيث كانت مقراته. وشنت إيران أيضا هجمات جوية عديدة على قواعد الحزب ردا على هجماته عبر الحدود في أوقات متفاوتة<sup>(132)</sup>.

وسلكت الأحداث سبيلا غير متوقع، ففي آب (أغسطس) 1996 اتهم مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP إيران صراحة وعلنا<sup>(133)</sup> بإسنادها للاتحاد الوطني PUK بنيران المدفعية في مجرى صراعه، وباستخدام المروحيات لنقل وتسريب مقاتلي الاتحاد خلف خطوط جبهة مقاتلي حزبه وأيدت مصادر كردية مستقلة قيام إيران بتزويد الاتحاد الوطني بالمدفعية الثقيلة وبقاذفات صواريخ من طراز كاتيوشا، وإن زعيم الاتحاد جلال الطالباني بعد هزيمة قواته وفشلها في هجومها على الحزب الديمقراطي الكردستاني في نهاية آب (أغسطس) وبداية أيلول (سبتمبر) 1996 هرب إلى إيران مع قواته وعسكر بالقرب من منطقة الحدود الإيرانية - العراقية.

وعندما حاولت قوات الحزب الديمقراطي ملاحقة قوات الطرف الآخر تصدت لها المدفعية الإيرانية بقصف كثيف وأوقف تقدمها. وبالمقابل بادرت إيران باتهام كل من الحزب الديمقراطي

---

(131) سبق للاستخبارات الإيرانية (الاطلاعات) إن اتهمت بأغتيال زعيم الحزب السابق عبدالرحمن قاسمלו واثنين من قادة الحزب.

(132) ليبراسيون، عدد 14 تشرين الأول 1996. انظر أيضا: الانديبيندنت، عدد 14 آب (أغسطس) 1996.

كذلك تقرير الاسوشيتد بريس في 18 أيلول (سبتمبر) 1996.

(133) انظر مجلة الوسط اللندنية، عدد 231 في 23-29 آذار (مارس) 1998. كذلك الحديث الخاص مع الأستاذ هوشيار الزبيري، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، لندن، 1999.

الكوردستاني KDP والجيش العراقي بتوجيه قذائفهما إلى مخيمات اللاجئين العراقيين في إيران وقد نجم عن ذلك مقتل عدد منهم. كما أنها بادرت إلى إنكار دورها في ضرب قواعد الحزب وقرى المدنيين الذين يناصرون الحزب الديمقراطي الكوردستاني داخل العراق. وبمجيء شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1996، كان الاتحاد الوطني بالمساندة الإيرانية الواضحة قد تمكن من استعادة مدينة السليمانية، فضلا عن ستين بالمائة من الأراضي التي فقدها للحزب الديمقراطي في قتال أيلول (سبتمبر) 1996.

رغم اتهام الحزب الديمقراطي والحكومة العراقية - إيران بالتدخل والمساهمة في الصراع الدائر قالت الولايات المتحدة أنها لا تملك دليلا يثبت ضلوع إيران!!! الأمر الذي أعطى الطالباني الضوء الأخضر لإحلال نوع من الموازنة في كوردستان العراق. وكذلك فإن هذا الموقف ضمن لإيران دورها في أية تسوية تالية في كوردستان العراق مؤكدا الموقف الذي تبنته منذ عام 1991. وهو أنها واحدة من اللاعبين الكبار في الساحة الإقليمية ليس في الإمكان تجاهلها وان لا حل دائما للقضية الكوردية في العراق يتم بغيابها<sup>(134)</sup>.

و في تصريحات زعيم الحزب الديمقراطي الكوردستاني، بخصوص قيام الإيرانيين فعلا بالهجوم المقابل في تشرين الأول (أكتوبر) 1996 انتصارا للاتحاد الوطني فضلا عن النداء الذي وجهه إلى المجتمع الدولي بصد ما وصفه "بالغزو الإيراني" فانه لم يلق استجابة باستثناء إشارة لرئيسة الحكومة التركية (تانسو جلر) إلى تواجد عسكري إيراني في كوردستان العراق. في حين طلبت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من العراق وإيران عدم التدخل في شؤون كوردستان العراق .

على إن الطالباني بادر في الوقت نفسه إلى إنكار هذه التهم واعتبرها مجرد محاولة من البارزاني لتبرير وستر حلفه مع بغداد وفق ما زعم. أما إيران فلم تكتمل برفض اتهام البارزاني بل أصرت على ان قنواتها مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني مازالت مفتوحة وإن صلاتها به مازالت قائمة. والثابت أن إيران زودت الاتحاد الوطني معلومات استراتيجية سرية فضلا عن المعونة

---

(134) مقابلة مع الدكتور محمود عثمان، عضو قيادة الجبهة الكوردستانية سابقا، لندن، 1998.

المالية واللوجستية.

اعتبر الحزب الديمقراطي الكردستاني التدخل الإيراني إلى جانب الاتحاد بمثابة عقوبة تنزلها إيران به لرفضه التعاون معها في مقاومة تواجد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني هناك، ولأنه أبى تسليم أعضائه للسلطات الإيرانية ومما هو جدير بالذكر أيضا انه وبعد معارك تشرين الأول (أكتوبر) باتت السلطات العراقية حذرة من التسرع في اتهام إيران بالتدخل لمصلحة الاتحاد الوطني، ربما تحاشيا لإغضابها وهي تواجه الاستياء الأمريكي من عودة النفوذ العراقي إلى كردستان رغم قصرها.

الاتهام العراقي لإيران بالتدخل في شؤونه الداخلية تزامن زيارة مبعوث خاص لصدام حسين إلى طهران حاملا رسالة منه إلى الرئيس الإيراني رفسنجاني تتصدى من بين أمور أخرى إلى الأوضاع في كردستان العراق<sup>(135)</sup>.

من المهم أن نوضح هنا بأن الهدف الإيراني الذي يمكن استخلاصه من الوقائع التي سلفت هو إرسال رسالة واضحة لكل الأطراف المعنية: المحلية منها والإقليمية والدولية سواء بسواء ومغادها إن إيران الآن هي قوة إقليمية يعتد بها وطرف رئيس في شؤون كردستان العراق لا يمكن تجاهله و انها مستعدة لفعل أي عمل كان لتثبيت نفوذها و دورها في المنطقة.

إن إصرار إيران على تجديد طلبها بالقيام بدور الوسيط بين الحزبين المتنازعين ( KDP & PUK ) يمكن أن ينظر إليه من هذه الزاوية. وإن هذه الرسالة التي وجهتها حكومتها وكررتها يثير شكاً حول دوافعها وراء مجهودات الوساطة. فضلا عن ذلك فإن إيران تعتبر الولايات المتحدة "الطرف الآثم" المتسبب في النزاع بين كورد العراق<sup>(136)</sup>.

---

(135) الاندييندنت، 14 آب (أغسطس) 1996. انظر أيضا لبراسيون 14 تشرين الأول 1996.

(136) الفايننشال تايمز، 16 تشرين الأول 1996. الاندييندنت، 14 آب (أغسطس) 1996.

انظر أيضا: محمد هادي الخفاجي، الوساطة الأمريكية بين الطالباني والبارزاني: تواصل المؤامرة الأمريكية في شمال العراق. كيهان العربي، 5 تشرين الثاني 1996، ص 15.

## الدور الأمريكي في المسألة الكردية

حال شيوع الانباء في الولايات المتحدة عن الانتفاضة المسلحة التي شبت نارها في كردستان العراق وجنوبه اثر هزيمة النظام العراقي في حرب الخليج ، لم يكن رجل الشارع الأمريكي يملك من المعلومات ما يمكنه من التفريق بين الكوردي والشيوعي ، بل ولم يكن ليهتم لو إن العراق تمزق وتقطع إلى أشلاء. لكن الأمر كان مختلفا عند صانعي السياسة في واشنطن فالنصرالذي حازته الولايات المتحدة في حرب الخليج كان تأكيدا لدورها الذي اضطلعت به بوصفها "شرطي" الكرة الأرضية و الدولة العظمى المسيطرة على العالم.

وربما كان الاعتقاد السائد في حينها ولحد الآن أن الهدف الذي تسعى اليه الولايات المتحدة هو هدف مزدوج متناقض إلى حد ما بخصوص الوضع في العراق. ومجمل هذه السياسة إن الولايات المتحدة تريد انتفاضة تطيح بصادم حسين لكنها لا تريدها ثورة بدرجة من القوة تؤدي إلى تقطيع أوصال العراق كتلك التي وقعت لجمهورية يوغسلافيا الاشتراكية البائدة. خصوصا عندما تقضي إلى قيام دولة كردية ذات سيادة، بل الأهم من هذا كله ، أن لا تكون تلك الثورة بمثابة دعوة للتدخل السوري أو الإيراني الفعلي المباشر مما يؤدي إلى الإخلال بموازين القوى في المنطقة.

من ناحية أخرى إن فكرة التخلص من صدام حسين جسديا بعملية اغتيال سرية ، غير ممكنة في حينها نظرا للحظر الذي فرضه الأمر التنفيذي المرقم (12333) الذي أصدره الرئيس الأمريكي رونالد ريغان وفيه يؤكد تأكيدا جازما صريحا على تحريم قيام أي موظف من موظفي الولايات المتحدة بالتآمر لاغتيال أو المشاركة في أي عملية من عمليات الاغتيال.

هناك واقع آخر يملي على الولايات المتحدة هذه السياسة وهو واجبها في تبديد المخاوف التركية من أي تغيير قد يطرأ على سياستها إزاء أي هدف كوردي يرمي إلى إقامة كيان سياسي مستقل. كان هذا سببا ودافعا لتصريحات عديدة ومؤتمرات صحفية لمسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع (البنتاكون) مؤداها بان "المنطقة الآمنة" التي يحميها الغطاء الجوي والتي تقدر مساحتها بحوالي 17000 ميل مربع ، إنما كانت وستبقى لمجرد حماية كردستان

العراق وسكانها. وهو لا ينطوي على أي تغيير في سياستها إزاء وحدة الأراضي العراقية.

من ناحية أخرى وجدنا الحزبين الكبيرين في كردستان العراق: البارتي والاتحاد يتنافسان منذ عام 1991 ويتباريان في محاولة التأثير على سياسة الولايات المتحدة وهي من جانبها بقيت تصر على أنها لن ترحب بهما في واشنطن إلا معا وكجهة واحدة. لكن مسعود البارزاني كان مترددا في المشاركة بمثل هذه التوجهات خشية أن يغدو المصير الكوردي في العراق معلقا بمتغيرات سياسة الولايات المتحدة وأمزجة صانعي القرارات فيها وهو تحسب فيه عقلانية وواقعية ومستوى عال من الحكمة مستفيدا من التجربة التاريخية المبررة ومن التجارب التي وقعت فيها الحركة الكوردية.

لم تخف الإدارة الأمريكية غضبها في أواخر عام 1993 وأوائل 1994 ومطلع العام التالي عندما نشب القتال بين مختلف الأحزاب السياسية الكوردية، لا سيما بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحركة الإسلامية الكوردية في العراق. وكان أصله خلافا على مراكز النفوذ والمنافسة الحزبية ومسألة توزيع الإعانات الغربية (المنظمات الانسانية) لكوردستان العراق. في عين الوقت وبسبب من هذا شعر صانعو القرارات الأمريكيان بتخوف فجائي من التطورات العنيفة التالية وشعروا بأن ما تفتقده سياستهم إزاء الكورد العراقيين هو فصل جديد، كان ذلك على اثر استدعاء قوات صدام حسين في آب (أغسطس) - أيلول (سبتمبر) 1996 للمساعدة في قتال تلك الفترة.

كانت دول الغرب بزعامة الولايات المتحدة حتى قبل حرب الخليج الثانية قد أعلنت رفضها التدخل في المشكلة الكوردية العراقية معتبرة إياها من الشؤون الداخلية البحتة. لكن هناك دلائل تعزز الاعتقاد بأن الورقة الكوردية في الفوضى العارمة التي أعقبت الحرب، استخدمت مرة أخرى وبصورتها القديمة. ثم بدا الأمر في غاية الوضوح باتخاذ مجلس الأمن قراره المرقم 688 لعام 1991، الذي دعا إلى احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين داعيا الى وقف القمع الذي يتعرض له الكورد وبقيّة المدنيين في العراق.

مرة أخرى أكد الغرب بزعماء الولايات المتحدة على رفضه فكرة قيام دولة كوردية مستقلة من الأقاليم الكوردية العراقية بحجة إن دولة كهذه قد تقضي على الاستقرار في المنطقة بسبب العداء الذي تواجهه دولة كردية ناشئة من كل جيران العراق تركيا وإيران وسورية. فضلا عن ذلك هناك المحذور المتأصل من تجزئة أخرى لدولة العراق قد يفضي إلى قيام دولة شيعية موالية لإيران في الجنوب تشخص بمثابة كابوس مخيف للغرب عموما وللولايات المتحدة خصوصا.

ووضعت الولايات المتحدة عدم (بلقنة) العراق شرطا أساسيا للتعامل مع القيادات الكوردية العراقية. وفي مرحلة متأخرة حاولت جاهدة وضع حامية تتألف من ثمانية آلاف جندي غربي في كوردستان العراق، فضلا عن بضعة آلاف أخرى في تركيا وفي شرق منطقة البحر الأبيض المتوسط. كانت الولايات المتحدة تحاول إزالة بعض الآثار السلبية التي تخلفت جراء تحريض الكورد على القيام بالانتفاضة ضد نظام بغداد، ثم تركها إياهم لمصيرهم بمواجهة الجيش العراقي. ومن دون خرقها مبدأ سلامة حدود كل الدول أو الإخلال بالموازنة بين العراق وإيران المتسبب عن فراغ غياب السلطة. فضلا عن اهتمامها بعدد من المعادلات المتشابكة عند تصديها للموضوع الكوردي ومن ذلك اهتمام الولايات المتحدة بحساسيات حليفها تركيا من أي تنازلات مقترحة حول استقلال للكورد العراقيين، ومنها اهتمامها بسورية شريكها في ائتلاف حرب الخليج ضد العراق. وبمسألة تقدم عملية السلام ( الاسرائيلية- الفلسطينية) في الشرق الأوسط. ومنها حرصها على أن لا تزيل كل الجسور بينها وبين إيران.

في نهاية الثمانينات كان هناك عامل آخر يضاف إلى ذلك: هي وجهة نظر جانب من الإدارة الأمريكية التي كانت ترى في صدام حسين عنصر استقرار في المنطقة.

صدق الكورد العراقيون تعهد الرئيس بوش بمساندة الشعب العراقي في حالة إعلانه الانتفاضة على حكاه المدحورين في إغراق حرب الخليج. واعتبر الكورد هذا "الوعد الأمريكي" فرصة تاريخية رغم تجاربهم المرة لعهود قطعت ونقضت. ونجحوا عند مرحلة معينة في انتفاضة آذار (مارس) عام 1991 بتحريض كل كوردستان العراق وخاصة مدينة كركوك التي أثبتت الحكومة العراقية دوما أن تعترف بكونها جزءاً من كوردستان العراقية.

ومهما يكن من أمر، فقد سمحت الولايات المتحدة لصادم حسين باستخدام مروحياته الهجومية، ومدفعيته الثقيلة، فتنسى له قلب الأوضاع هناك رأساً على عقب وبالنتيجة لم تبادر إلى معونة الثوار الكورد عسكرياً، بل ولم تحل دون استخدام النظام العراقي قواته الجوية وكل ما توفر لديه من قوات عسكرية أخرى ضدهم. لعلها كانت تخشى نصراً كردياً مؤزراً، يفضي إلى قدح شرارة ثورة كوردية عارمة في كل من تركيا وإيران وسورية.

كان بمقدور الولايات المتحدة في المراحل التالية المساهمة في عملية رفع بعض قيود الحصار الاقتصادي الدولي المفروض على كوردستان العراق بصورة خاصة للتخفيف من آثار وطأة العقوبات الاقتصادية والضغط الاجتماعية التي تعاني منها كوردستان العراق لاسيما إزاء الحصار المفروض من بغداد الذي بقي ساري المفعول حتى أيلول (سبتمبر) من عام 1996. ويمكن القول رغم ما حصل أن الحصار الحكومي مازال مفروضاً على كوردستان العراق حتى هذه اللحظة.

من النتائج التي تمخض عنها التدخل الإيراني والعراقي في القتال الدائر بين الحزبين، ان الطرفين شرعا في لوم الولايات المتحدة على ما حصل كل من جانبه. وأصر البارزاني مشدداً في تصريحاته على أن إخفاق الولايات المتحدة في التصدي للهجوم الذي شنته إيران عليه أو وقفه عند حد، أرغمه على طلب العون من الحكومة المركزية رغم شعوره بالمرارة وقال: "ليس بوسعنا أن نحول دون تدخل القوى الخارجية. انهم الأمريكان الذين تعهدوا بحماية المنطقة".

وصرح كوسرت رسول رئيس حكومة كردستان الإقليمية وقتئذ بقوله "أن افتقاد مساعدة الولايات المتحدة، لم يترك لنا خياراً غير الاعتماد على إيران".

ان العلاقات التي ارتبط بها الكورد مع الغرب والولايات المتحدة خصوصاً، خلقت شرعية كان من نتائجها تشجيع الأحزاب والفصائل العراقية المعارضة الأخرى لفترة من الزمن على التحالف مع الكورد بأمل كسب بعض هذه الشرعية والإفادة من هذه العلاقة الخصوصية. كذلك علينا أن نتذكر بأن قوة الردع العسكري الأمريكي هي التي صانت الوحدة الكوردية في كوردستان العراق حتى أحداث أيلول (سبتمبر) 1996 على أقل تقدير. رغم إن الولايات المتحدة حاولت في اجتماعات أنقرة أن تعيد عن طريق التفاوض في تشرين الأول وتشيرين الثاني (نوفمبر) 1996

الوضع الذي كان قائما قبل أيلول (سبتمبر) بهدف قطع الرابطة التي قامت بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحكومة العراقية.

على إن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بالإبقاء على الوحدة الكردية طالما بقي النظام الحالي يحكم بغداد. إلا أن الحروب الداخلية بين الكورد وحزب العمال الكردستاني PKK هناك قد يحبط كل رهان أمريكي على العامل الكوردي في مجال ممارسة الضغوط على النظام العراقي أو من أجل وقف النفوذ الإيراني في كردستان العراق عند حده، كردود ونتيجة للاهتمام بدرجة الالتزام الغربي نحو الكورد.

للبارزاني مخاوف متأتية من خلفيات ماضي الغزو التركي المتواصل والغزو الإيراني أحيانا لكردستان العراق بكل ما يحدثانه بين صفوف السكان المدنيين من المآسي والدمار والتهجير الجماعي، من دون أن يلتقي ذلك إجراءات دولية حازمة أو تدخلاً غربياً لوقفها. فالولايات المتحدة لم تتخذ أية خطوات عملية لوقف عمليات الغزو والتدخلات القاتلة. تجارب كهذه آلت بالبارزاني وبغيره من القادة الكورد العراقيين إلى تكييف واقع معين ضمن الإطار الراهن سعياً للفوز بالاعتراف بالتعددية وبخصوصية الكورد وحققهم في التمتع بحياة حرة كريمة وبضمانات كافية.

بعد التطورات الأخيرة في كردستان العراق والنصر الذي حازه الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP مدعماً بالعون العراقي، وبمثله الذي حازه الاتحاد الوطني PUK بمساعدة الإيرانيين، بدا وكأن الولايات المتحدة سلمت بكل هذا مقابل الكلمة التي أعطتها الحزبان لـ(روبرت بيلليترو) مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط بأنهما سيبتعدان عن التحالف مع الدولتين الآنفتي الذكر ويعودان ليعتمدوا على حماية الغرب والولايات المتحدة على الخصوص. وتعمل الإدارة الأمريكية الآن وسيطا لإنجاز اتفاق سلام بمشاركة كل من تركيا وبريطانيا شبيه بذلك الذي جرى عقده في آب (أغسطس) 1995 وبقي قائماً حتى تموز (يوليو) 1996.

من شأن هذا الاتفاق المنشود أن يضع في الحسبان أيضاً التطورات التي حصلت في الفترة الأخيرة. ولو نجحت الولايات المتحدة في تثبيت حالة وقف إطلاق النار ثم انتقلت من هذا إلى تحقيق



محدثات لتسوية شاملة بين الحزبين الكورديين، فلا شك في أنها ستحرز نصرا يعيد لها الهيبة والاحترام اللذين فقدتهما في المنطقة. وسيكون من نتائجه أيضا انحسار النفوذ العراقي والإيراني عن الموضوع الكوردي في كردستان العراق. ويبدو ان الحركة الكوردية بفصيليها الرئيسيين والجماعات المتحالفة معها قد أدركت هذا ولذلك فانها مصممة على انجاح الاتفاق الذي تم في واشنطن (سبتمبر 1998) رغم ان سيره مال بطيئا وهناك الكثير من العقبات في طريقه وامام السلام الحقيقي.

من جهة أخرى قد يكون من الصعب التصور إن دولة تكاد تحكم الكرة الأرضية كالولايات المتحدة بمصالحها العظيمة في كل ركن من أركان العالم – سوف تستمر في مساندة وحماية الوضع الراهن للكورد العراقيين لو أن نظاما صديقا في بغداد قام بديلا للنظام الحالي كفيل بتأمين مصالحها التجارية والاقتصادية والاستراتيجية بما فيها تلك المتعلقة بشؤون النفط بنوع خاص. بل إن تصاعدا حادا نحو الأسوأ في العداء بين الولايات المتحدة وإيران قد يؤدي بالدولة الأولى إلى إنهاء رهانها على الكورد، وتحويله بدل ذلك إلى نظام بغداد. عند ذلك سيكون الغرب أو الولايات المتحدة على الأقل مستعدة لاستخدام راية حقوق الإنسان للظفر بتنازلات من الحكومة العراقية تضمن للكورد درجة اكبر من الوضوح والشفافية للتعبير عن هويتهم القومية ونيل حقوق سياسية تزيد على ما كان العراق مستعدا للتسليم بها. ومن ضمن هذا منحهم صلاحيات أوسع في تصريح شؤونهم بما في ذلك استخدام لغتهم – ضمن إطار الدولة العراقية مع الاعتراف الرسمي بالتعددية القومية والعنصرية. فتحقيق استقلال الكورد العراقيين بنوع خاص، قد يؤمن للكورد السيطرة على ما يكفي من النفط ومنابع الثروة الاقتصادية ومصادر المياه، ليكونوا قوة يعتد بها في المنطقة دونما حاجة إلى مساعدة من الغرب.

## الدور السوري في المسألة الكردية

تاريخيا ينظر بعض قادة الكورد العراقيين إلى الخلافات الداخلية التي تنشبت بين العرب وكأنها نعمة وبركة للكورد وللمسألة الكردية. وينسحب ذلك على النزاع الحاد بين جناحي حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في كل من سورية و العراق<sup>(137)</sup>. فقد ضمن هذا الخصام الطويل الأمد - كتحصيل حاصل - الإسناد السوري للحركة الوطنية الكردية في كردستان العراق. وعلى العموم فقد أخذت سورية موقفا معتدلا من كورد العراق ومن الحركة القومية الكردية في العراق وقدمت لها الدعم والتسهيلات وفتحت لها المكاتب والمقرات واستقبلت قياداتها على اعلى المستويات ابتداء من الرئيس الراحل حافظ الاسد الذي استقبل اكثر من مرة مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وجلال الطالباني الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني والذي اقام لفترة طويلة في دمشق<sup>(138)</sup> وحظي بالاحترام والرعاية من لدن القيادة السورية.

في المراحل الأخيرة من حرب الخليج أدى النزاع الدموي بين العراق ودول الخليج (بعد الغزو العراقي للكويت) إلى أن تقوم العربية السعودية والكويت بمد يد العون والمساندة بقدر ملحوظ للكورد العراقيين. وفي غضون العامين 1992 - 1993 أرسلت الأحزاب الكردية عدة وفود إلى بعض البلاد العربية ومنها سورية ومصر والكويت ودولة الإمارات وغيرها من دول الخليج لطلب

---

(137) على اثر اتفاق الحادي عشر من آذار لسنة 1970 بين قيادة الثورة الكردية وحكومة البعث في بغداد علق صدام حسين في أثناء زيارة له لمنطقة الثورة بعد إذاعة الانتفاضة على الموقف السوري منها قائلا بسخرية ظاهرة تبيينها كل الحاضرين "لأن سيقول عنا إخواننا السوريين بأننا فرطنا بجزء من الوطن العربي". ومما يذكر أيضا في هذا الصدد إن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني قررت بعد اتفاق الجزائر 1975 و بصورة مبدئية مواصلة الحرب بطلب المعونة من سورية والاستناد إليها بدل إيران. وهو أول ما تبادر إلى ذهنها قبل اتخاذ القرار النهائي بإنهاء القتال. (راجع: جرجيس فتح الله، زيارة الماضي القريب، ستوكهولم 1997).

(138) Jonathan Randal, Kurdistan After Such Knowledge , What Forgiveness (London: Bloomsbury Publications, 1998)

الإسناد السياسي والعون المالي والاقتصادي للمعارضة الكوردية في العراق. رأت الاوساط الكوردية ضرورة إرسال هذه الوفود ليؤكدوا لتلك الدول بان المطالب الكوردية لا تمس وحدة الأراضي العراقية. على أن كثيرا من الدول العربية ومنها مصر وسورية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة رأت إن دخول الجيش العراقي لكوردستان في أيلول (سبتمبر) 1996 هو حق شرعي للحكومة. فهو ضمن ممارسة سيادتها على سائر رقعة العراق. ولهذا قامت بتوجيه انتقادها للولايات المتحدة. كما تحفظت هذه الدول إزاء ضرب طائرات الولايات المتحدة بالصواريخ جنوب العراق ردا على ذلك التدخل<sup>(139)</sup>.

وفيما يتعلق بنطاق السياسة الداخلية بخصوص الكورد فالامر مختلف، فمنذ الستينيات جرى بناء ما سمي بالحزام العربي أو الحزام الاخضر الهادف الى تغيير التركيب القومي، وتعريب أسماء المناطق الكوردية، وتجريد آلاف الكورد من الجنسية، علاوة على انكار الحقوق الثقافية والادارية والخصوصية القومية الكوردية. وتدرجيا بدأ الموقف المتشدد من كورد سورية بالتفكك، لكنه لم يلغى.

تتساهل الحكومة السورية بخصوص دخول الكورد الى البرلمان وتسمح لهم (من دون ترخيص قانوني) بأصدار بعض المطبوعات كأمر واقع. ويقضي هذا التطور الاقرار بالتعددية واخذ الواقع السكاني والتركيب الديمغرافي بنظر الاعتبار وبالتالي اجراء تعديلات دستورية من شأنها منح الكورد حقوقهم والاعتراف بهم كقومية ثانية في البلاد. ان تطور الموقف السوري انعكس ايضا على العلاقة مع كورد العراق فمنذ العام 1975 دعموا تأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بزعامة جلال الطالباني وقد يعود ذلك جزئيا منه الى الصراع مع حكومة بغداد والى التطور الدولي في هذا الميدان والى النهج العقلاني للقيادة السورية بشكل عام وذلك يتطلب التخلي عن بعض الاجراءات الشوفينية والانتقال الفعلي الى التعددية القومية في اطار الجمهورية العربية السورية

---

(139) Financial Times، عدد تشرين الأول 1996.

وتوسيع حقوق المواطنين واحترام حقوق الانسان<sup>(140)</sup>.

على أن التغيير الذي طرأ على الموقف السوري حيال المسألة الكوردية ربما حصل ضمن إطار تقويمها دور سورية في الإقليم ومصالحه خلال المرحلة الثانية التي دعته بحكم الضرورة إلى إنهاء استخدام الكورد ورقة ضد حكومة بغداد<sup>(141)</sup>. وما تزال علاقات سورية مع الحزبين الكبيرين جيدة وتحرص على الاحتفاظ بمكاتبها لديها ولكل منهما مكتبه في دمشق حالياً.

---

(140) مصدر سابق - ص 446

(141) أولسن، المرجع السالف، ص 231.

## الدور المصري في المسألة الكردية

حين اطلق الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية السيد عبدالرحمن عزام باشا صيحته الشهيرة في مجلة "الهلال" المصرية في تشرين الأول (أكتوبر) 1943 قائلا "أن حبي وتقديري لأكراد العراق في مستوى حبي وتقديري لشعبي، ويجب ألا نترك المشكلة الكردية في العراق دون حل" فانه في الواقع كان يحذر السياسة الرسمية العربية عموما والعراقية خصوصا من الغرق في متاهة سوء التقدير.

وكان قارئاً مدققاً للمستقبل في تلك الايام الحبلى بثورات الشعوب ضد الاستعمار التقليدي، وكان متناغماً ومكملاً لنداء البارزاني الراحل في العام ذاته والذي توخى فيه صيانة الاواصر التاريخية بين العرب والكورد، فأكد (انني لم ولن أحارب الشعب العراقي، هذا الشعب الذي انتمي اليه)<sup>(142)</sup>.

ان التصريحين السابقين الذكر جاءا تناغماً مع تاريخ طويل من التفاعل الحضاري بين العرب والكورد. هذا التاريخ الذي يترسخ في الوجدان الشعبي وبخاصة في تاريخ الاسلام حيث يأخذ النسيج المشترك للعلاقات بالالتحام. ولعل أقرب الجماعات القومية للعرب هم الكورد، حيث ساهموا في بناء وترسيخ الحضارة الاسلامية، وهنا يبرز إسم صلاح الدين الأيوبي القائد الإسلامي الشهير الذي حرر القدس وقاوم الصليبيين والذي تجسد قوميته الكردية التلاحم الحقيقي بين العرب والكورد. ان الشعور بالفخر والاعتزاز يعيش في عقول وضمائر كل العرب والمسلمين عرفانا بالدور العظيم المشرف الذي لعبه القائد الكردي صلاح الدين الايوبي.

أسوق هذه المقدمة لتأكيد التفاعل الحقيقي والعلاقة الحميمة المصرية - الكردية في التاريخ المعاصر، خصوصا وان الكورد لعبوا دورا في الفكر والأدب والثقافة المصرية المعاصرة فالامام محمد عبده والشاعر الكبير أحمد شوقي والأديب والمفكر عباس محمود العقاد والصحافي والكاتب اللامع قاسم أمين كلهم من الكورد وفي الوقت نفسه هم مصريون، خدموا الثقافة العربية.

---

(2 4) فوزي الأتروشي، مقالات حول القضية الكردية (كوردستان العراق: مطبعة الثقافة، 1999)

يقول الكاتب والباحث المصري الدكتور محمد السيد سعيد (نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ورئيس تحرير مجلة التقرير الاستراتيجي العربي): "لأنلمس وجود جماعة قومية، كان لها دور بارز في الثقافة العربية وفي القرب والقبول المتبادل بيننا وبينهم أو بين العرب وغيرهم من القوميات الاخرى مثل القومية الكوردية"<sup>(143)</sup>.

واذا استعرضنا هذا التفاعل العربي- المصري- الكوردي، فان الواحة التي وجد الكورد أنفسهم يتنافسون فيها كانت مصر فأصدروا أول صحيفة لهم قبل أكثر من 100 عام (عام 1898)<sup>(144)</sup> وأرسلوا البعثات للدراسة فيها منذ وقت مبكر وبخاصة منذ بداية القرن وشهد الأزهر وجبات جديدة في الثلاثينيات وما بعدها .

وشهد عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر تطورا مهما في العلاقات المصرية - الكوردية. حيث أبدى تفهما كبيرا ومتقدما للمسألة الكوردية أمتاز عن أقرانه من الزعماء القوميين العرب. ودفعه هذا الموقف المتطور الى دعم الشعب الكوردي عمليا فقد افتتح قسما للإذاعة الكوردية في القاهرة قبل أكثر من أربعة عقود ونيّف (1957)، وفي ذلك احدى مؤشرات نظرتة الى قضية القوميات والأقليات في الوطن العربي.

وكان من خلال اطلاعه على الحل السياسي لمشكلة القوميات في الإتحاد السوفيتي (السابق) ويوغسلافيا (السابقة) يعتقد الرئيس عبدالناصر بإمكانية تحقيقها في العراق<sup>(145)</sup>.

وربما ساعدت بعض التطورات السياسية المتلاحقة انذاك في تعزيز موقف الرئيس عبدالناصر من القضية الكوردية، خصوصا قيام حلف بغداد الذي ضم العراق وتركيا وباكستان، وكذلك الموقف السلبي الذي اتخذته الحكومة العراقية انذاك من "العدوان الثلاثي" الأنكلو-فرنسي - الإسرائيلي ضد مصر والذي تقاطع تماما مع مواقف العراقيين عربا وكوردا وكانت كوردستان العراق قد وقفت بحزم ضد العدوان.

---

(143) انظر عدنان المفتي، الكورد والعلاقات العربية - الكوردية، دار محروشة، القاهرة، 1998، ص 92.

(4 4 1) صدرت أول صحيفة كوردية في القاهرة في يوم 22 نيسان (أبريل) 1898 بأسم "كوردستان".

(145) عدنان المفتي، مصدر سابق، ص 42 وما بعدها.

لقد احتج السفير التركي في القاهرة عند أول بث للبرامج الكوردية من الأذاعة المصرية عام 1957، لكن رد الزعيم عبدالناصر كان استفهاميا ويحمل معنى السخرية. " فإذا كانت تركيا لا تعترف بوجود أكراد لديها فلماذا تغضب أو تغلي احتجاجا" <sup>(146)</sup> وكان عبد الناصر لا يعبر في ذلك عن موقف تكتيكي عابر أو ظرفي بل أكد فهمه الاستراتيجي للعلاقات المصرية والعربية - الكوردية ذلك الفهم الذي ينبغي ان يقوم على التعاون والعمل المشترك لما فيه مصلحة الشعبين والامتين العربية والكوردية.

وقد استقبل القائد المصري جمال عبدالناصر الزعيم الكوردي الخالد مصطفى البارزاني، وذلك كدليل على احترامه لقضية الشعب الكوردي. وقد أختار البارزاني الطريق عبر القاهرة قادما من موسكو بعد منفاه الاضطراري كدليل اخر على المكانة التي يحظى بها الزعيم العربي لدى الشعب الكوردي.

فبعد "ثورة" 14 تموز (يوليو) عام 1958 استقبل عبدالناصر، البارزاني في القاهرة في زيارة تاريخية فريدة تعكس الاحترام المتبادل والحرص المشترك على بناء علاقات سليمة بين الجانبين. يقول جلال الطالباني الذي سبق له وان التقى بالرئيس عبدالناصر: لقد كان الرئيس عبد الناصر " شديد الحرص على الحل السياسي للقضية الكوردية ضمن الوحدة العراقية، لذلك فقد عارض دوما أساليب القمع واستعمال القوة العسكرية والقتال،... <sup>(147)</sup>. وكان هذا الموقف المبدئي هو موقف عبدالناصر ازاء حكام العراق حتى وان كان قسم منهم تبنى "الناصرية" وأيد خط عبدالناصر القومي.

لقد كان عبد الناصر يؤكد الدعوة الى الاستفادة من تجربتي الاتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا السابقة ازاء موضوع الحل القومي للمسألة الكوردية ضمن مفاهيم ذلك الزمان، وضمن الدعاية الاشتراكية السائدة التي كانت ترسم آفاقا وردية لحل مسألة القوميات. ومع ان تلك

---

(146) كانت تركيا وما تزال بعض الأوساط داخلها تطلق على الكورد اسم "اتراك الجبل". وهنا كان استفسار عبدالناصر في الصميم حين تساءل "هل يوجد أكراد في تركيا؟".

(147) المصدر السابق، ص 43.

الحلول عانت الكثير من النواقص والثغرات ولم تلغي مسألة الاستعلاء القومي والاضطهاد الشوفي، التي كانت تمارس بصورة خفية ومستترة تارة واخرى بصورة علنية وسافرة ولكن بمبررات "اشتراكية" و"ثورية"، لكنها كانت حلولا "انسانية" على الورق أو من الناحية النظرية، فالواقع القاسي وغياب الحريات العامة وانعدام وسائل التعبير الديمقراطية كانت تحجب الكثير من الحقائق والمعاناة والآلام<sup>(148)</sup>.

ويستنتج جلال الطالباني من حديث الرئيس عبدالناصر بخصوص الاستفادة من التجربتين اليوغسلافية والسوفيتية ان ذلك يعني الاقتراب من الحل الفيدرالي وهو ما فهمه منه<sup>(149)</sup> ويدعم مثل هذا الحديث كتاب أمين هويدي وزير الحربية السابق والذي يذكر فيه ان الرئيس الراحل (حت حزب البعث العراقي على اتخاذ التجربتين اليوغسلافية والسوفيتية مثالا لحل القضية الكوردية في العراق)<sup>(150)</sup>.

وينقل عدنان المفتي عن الدكتور جمال الأتاسي ارتياح عبدالناصر من مذكرة الطالباني بأسم الوفد الكوردي حول الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق (أبريل) 1963 التي عكست التفهم المقبول لفكرة الحكم الذاتي أو جعل كوردستان أقليمًا ضمن الجمهورية العربية المتحدة<sup>(151)</sup>.

ويذكر المستشرق الصحافي والكاتب الفرنسي المعروف أريك رولو ان لقاءه الصحفي مع الرئيس عبدالناصر والمنشور في صحيفة لوموند الفرنسية في حزيران (يونيو) 1963 ان رأي عبدالناصر

---

(148) مقابلة مع د. محمود عثمان، لندن، 1998 وحديث مع الاستاذ جرجيس فتح الله، السويد، 1999.

(149) كان جلال الطالباني ضمن الوفد العراقي الذي توجه الى مقابلة الرئيس عبدالناصر بعد حركة 8 شباط (فبراير) 1963. ثم التقى على شكل منفرد مع الرئيس عبدالناصر.

(150) كان الاستاذ أمين هويدي سفيرا لمصر في بغداد خلال فترة الستينات وألف كتابا بعنوان "كنت سفيرا في العراق" يتحدث فيه عن تلك الفترة.

(151) انظر المفتي، مصدر سابق، 45.



بالمسألة الكردية كان تأييد الكورد في اقامة حكم ذاتي ضمن الجمهورية العراقية<sup>(152)</sup>.

واذا كان هذا موقف عبد الناصر من المسألة الكردية، فان مواقف الحكومات المصرية المتعاقبة لم تخرج كثيرا عن هذا الأطار. فقد أسس عبدالناصر موقفا لمصر العربية ويجري حاليا استلهاهم هذا الموقف وان لم يكن بنفس القدرة التأثيرية لمصر أيام عبدالناصر. لكن وزن مصر وموقعها العربي والافريقي والدولي يبقى مهما خصوصا وانها تتميز كثيرا عن مواقف العديد من البلدان العربية. واذا كان موقف ليبيا والرئيس القذافي ايجابيا من القضية الكردية فان تأثيره العربي والدولي ليس مثل تأثير مصر ذات البعد الحضاري والثقافي والانساني على صعيد العلاقات الدولية المعاصرة.

ان موقف الرئيس السادات من القضية الكردية ايجابي أيضا وهو امتداد لمواقف عبدالناصر وقيادة ثورة يوليو وهو ما يذهب اليه جلال الطالباني حيث يدون محادثاته مع الرئيس السادات عام 1970 في القاهرة<sup>(153)</sup>.

---

(152) كان الطالباني انذاك مبعوثا من قبل الملا مصطفى البارزاني ، اضافة الى كونه عضوا في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيسا للوفد الكوردي المفاوض قد التقى الرئيس عبدالناصر في داره في 1 - 6- 1963 ، حيث أكد الزعيم المصري على اعترافه بحق الشعب الكوردي في الحياة الكريمة، مشيرا الى عدم التوصل الى اتفاق مع الحكومة العراقية سيكون خسارة للجميع ، محذرا وقتها من الوقوع في مصيدة شاه ايران. وعندما شرح له الطالباني وصول المفاوضات الى طريق مسدود مع الحكومة العراقية، أبدى استغرابه وقال كلمته المشهورة التي يرددنها الطالباني دائما "شيء يدعو للدهشة"، ملفتا الانتباه الى المراوغة والسياسة الازدواجية ، فمن جهة كان البعث العراقي يضع العقوبات امام الوحدة بحجة معارضة الكورد ومن جهة يضع العقوبات أمام الكورد بحجة مواقف الدول العربية وموضوع الوحدة، لكن عبدالناصر اكتشف الأمر حين قال "يبدو انهم (أي البعث العراقي) لا يريدون الاتفاق معكم (الكورد) ولا التقدم بخطوات نحو الوحدة...." واقترح على الطالباني شرح الحقائق الى الرأي العام العربي معربا عن تأييده لحقوق الشعب الكوردي. وكان هذا الاقتراح وراء سفر الطالباني الى بيروت مباشرة وعقده مؤتمرا صحفيا تحدث فيه عن مواقف عبدالناصر والحركة الكردية (والحكم البعثي) انظر : عدنان المفتي، ص 45. كذلك مقابلة مع جرجيس فتح الله، لندن، نيسان (أبريل) 1999.

(153) تعود علاقة السادات بالحركة الكردية الى تاريخ أسبق، وذلك عندما كان رئيسا لمنظمة التضامن الأفرو

الكورد جزء من المنطقة ومن أهم الأجزاء في معادلة السلام والإستقرار في الشرق الأوسط وهم أكثر ترابطا وقربا الى العرب. وعلى العرب والكورد ان يعرفوا ان هناك علاقة تاريخية تربطهم كما تربطهم مثل هذه العلاقات مع تركيا وايران وان حل قضية الكورد لا بد في النهاية ان يفضي الى الاعتراف بوجودهم وكيانهم القومي المستقل في اطار حق تقرير المصير الذي هو حق يكفله القانون الدولي.

آن الأوان أن يتفهم العرب وبلدان الشرق الأوسط القضية الكوردية ويناقشوها من زاوية الجيوبوليتيكا فليس هناك بعد هذا التاريخ من الإضطهاد والقمع والمجازر وبخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، أية مبررات لمخاوف مزعومة من قبيل المقارنة بإسرائيل. ولذلك فان موضوع الفيدرالية الكوردية العراقية بحاجة الى اعادة طرح وتأصيل، فليست المسألة مسألة انفصال أو تقسيم أو اقامة دولة حاليا، تلك المخاوف التي ظلت تثيرها الحكومات العراقية المتعاقبة ضد الحركة الكوردية على الصعيد العربي. وللأسف الشديد فان حفيظة الدول الإقليمية قد استثيرت بعد قرار البرلمان الكوردي في 4 تشرين الأول 1992 الذي دعا الى حل على أساس اتحاد فيدرالي.

ان فهم العلاقة المصرية العربية - الكوردية بحاجة الى المزيد من تعميق العلاقات وتعزيز الصلات السياسية والثقافية والفكرية والاجتماعية والمشاريع المشتركة.

وان دور مصر الريادي على الصعيد العربي يمكن ان ينعكس ايجابيا بتعزيز علاقاته الكوردية وهو ما يصب في مصلحة الطرفين، بانتهاء وحل مشكلة مهمة وعسيرة من مشاكل الشرق الأوسط العويصة كما يساهم في تعزيز حل القضية

---

آسيوي عام 1957، طلب جلال الطالباني حضور وفد كوردي الى مؤتمر المنظمة الذي كان يجري التحضير له، ورغم عدم السماح بدخول أحد الكورد الى المؤتمر إلا ان السادات التقاه وأبدى تعاطفا مع حقوق الشعب الكوردي. كما أمر السادات تقديم التسهيلات الضرورية للطالباني الذي قرر الإقامة في مصر عام 1972 كما رحب به أثار اتفاقية 6 آذار (مارس) بين الشاه وصادام حسين عام 1975.

الفلسطينية لصالح العرب وبما يضمن حقوقهم المقررة في الأمم المتحدة والقاضي بإقامة الدولة الفلسطينية. وهنا يمكن لفت الانتباه الى أهمية الدعوة الى مؤتمر دولي لبحث القضية الكوردية في إطار الأمم المتحدة ومن خلال آلياتها وعبر وسائلها وبما ينسجم مع ميثاقها واهدافها والتي تستدعي مشاركة الدول الإقليمية بالانضمام الى مؤتمر كهذا والمساهمة في حل قضية هي بالضرورة مرتبطة بملف الديمقراطية فيها بدل الانهماك على اعتبارها مجرد هاجس أمني يستوجب المكافحة والحذر. والتراكم التاريخي للتجارب العالمية يثبت بما لا يقبل الدحض ان القضية القومية لا يمكن كبتها الى الأبد مهما كانت قوة تلك الدول التي تتجاهل حلها العادل<sup>(154)</sup>.

---

(4 5) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية 1958-1961 (كوردستان، 1993)

## **الفصل السابع**

- **المسألة الكردية في العراق والفيدرالية**
- **حق تقرير المصير بين التقييد والأطلاق!**
- **الفيدرالية: اتحاد أم انفصال؟**

## الفصل السابع

### المسألة الكردية في العراق والفيدالية

في الرابع من تشرين الأول (أكتوبر) 1992 اتخذ المجلس التشريعي الكوردي (البرلمان الكوردي) قراراً بتبني النظام الفدرالي للعراق. فأعاد إلى الأذهان مجدداً التعقيدات والأخطار التي تواجه القضية الكردية لا في العراق وحده، بل في غيره من دول المنطقة. كما انه كشف قصورا ذاتيا غريبا في تفكير عدد كبير من أجنحة الرأي السياسي العراقي (النظام والمعارضة) ودول المنطقة ونقصد بها تلك الأحزاب والكتل السياسية التي تميل إلى الإبقاء على الوضع الراهن وتقاوم التغيير، رغم إن الشعب الكوردي ما زال كما كان محروما من ابسط حقوقه القومية الأساسية ولا سيما حقه في إقامة كيانه السياسي الخاص أسوة بغيره من الشعوب - وهو من هذه الناحية ربما كان واحدا من الشعوب القليلة جدا في العالم التي حرمت من مثل هذا الحق وهو يفكر فحسب بمجرد إعادة تنظيم طروحاته القومية وأسبقياته الضرورية على ضوء التطورات الدولية المتسارعة تسارع العاصفة. حتى هذا الموقف بدا كافيا لإثارة غيظ جانب كبير من القوى المحافظة التقليدية، بل القوى الأقل محافظة وتقليدا داخل الحكومة وخارجها. وربما يعزى ذلك إلى الخلفيات والأصول الفكرية لبعض تلك القوى، وإلى الأسس التي تركز عليها وجهات نظرها بخصوص حل مسألة القوميات عموما، ومعالجة المسألة الكردية بوجه أخص، تحدوها في ذلك مشاعر من الحذر أو ربما الشك الكبير في احتمال تطور ما يطرأ على المشكلة إلى الحد الذي قد يؤثر على استقرار بعض بلاد المنطقة.

إن الرسالة التي أعلنها المجلس التشريعي الكوردي باعتماده مبدأ الفيدرالية بما في ذلك التصدي لإعادة النظر في شكل العلاقة التي يرغب فيها - بين الشعبين الكوردي والعربي في العراق، تثير منازعات ومهارات متشعبة قديمة - حديثة، ليست ذات طابع فكري خالص، بل هي سياسية أيضا. والوجه السياسي فيها هو من الأهمية بمكان، بسبب آثاره المستقبلية والفورية وعند أخذنا بنظر الاعتبار الأوضاع المعقدة والعلاقات المتشابكة والمصالح المترابطة والقواسم المشتركة الواحدة لبعض دول المنطقة إزاء المسألة الكوردية داخل حدودها الخاصة.

الشعب الكوردي الذي يعيش ظروفا شاذة استثنائية، معانينا التجزئة والحرمان من حقوقه، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره - يشكو أيضا وزيادة على هذه الخصوصية الناجمة عن قيام كل حكومة من حكومات المنطقة بتبني أسلوب خاص في معالجة هذه المسألة.

وتبرز من هذه الخصوصية معضلة أخرى، كيفية تعامل الحركات السياسية في كل دولة من تلك الدول مع مطالب الشعب الكوردي هناك وبحسب مناهجها ووجهات نظرها، كما تتوقف أيضا على درجة التطور التي بلغت الحركات القومية الكوردية، من النضوج في دول المنطقة التي تعاني من المشكلة عينها.

إن تبني الجهاز التشريعي الكوردي نمط الاتحاد الفيدرالي نموذجا لبناء تقوم عليه العلاقة مع عرب العراق، أحدث ردود فعل مختلفة ومتنوعة. والواقع أن طائفة كبيرة من التساؤلات والشكوك في إمكانية تحقيق هذا المسعى قد برزت، سيما حين لم تسع دول المنطقة لإخفاء امتعاضها وغضبها الشديدين من طرح هذا المشروع، مع محاولة بعضها الاحتجاج بأن العلنيين عنه لا يملكون صلاحية أو سلطة في بحث موضوع كهذا واحتج بعضها على التوقيت. أي الظروف التي اختيرت للإعلان عن الفيدرالية قائلا إن الكلمة النهائية في هذا الموضوع هي للشعب العراقي ككل عندما يكون قادرا على ممارسة إرادته الحرة.

التحليل النظري البحث لهذه الاعتراضات يحمل ظاهريا بعض الصحة ولكن الصحيح أيضا أن برلمانا حرا ومنتخبا يمثل إرادة الشعب الكوردي في كوردستان العراق قد أصدر إعلان الفيدرالية كتطوير لشكل العلاقة المستقبلية بين العرب والكورد ولا علاقة له بتقسيم العراق. وهم

احرار في اختيار طريقة ترابنتهم مع السلطة المركزية.

ان المجلس التشريعي الكوردي الذي بسط رأيه في نوع العلاقة التي يطمح إليها بين الشعب الكوردي (الذي يمثله) وبين الشعب العربي باختيار الاتحاد الفدرالي وسيلة لتحقيق تلك العلاقة وتوثيقها، إنما كان يقدم سبيلا مقترحاً للخلاص من نظام صدام حسين وقيام حكومة جديدة وكل هذا من شأنه أن يجعل أبناء الشعب العربي في العراق أسياد أنفسهم والمتحكمين في مصائرهم. وسيكونون قادرين على قول كلمتهم في شكل العلاقة التي يحبذونها مع أبناء الشعب الكوردي في العراق.

إن إطاراً تعاقدياً بين فريقين متساويين، سيجعل اقتراح الفدرالية اقتراحاً بناءً على ضوء الشرعية الدستورية. في حين لا يمكن في أي ظرف من الظروف فرض صيغة للتعايش معاً لا تكون موضع رضا الأطراف كافة حائزة على قبولهم الحر من دون إكراه أو ضغط. وهذا شرط صحة أي عقد رضائي بين طرفين متساويين.

وإذا كان إعلان الرغبة في الاتحاد الفدرالي قد احدث ردود فعل سيئة فإن نموذج الحكم الذاتي (الآوتونومي) الذي أقرته اتفاقية الحادي عشر من آذار (مارس) 1970 قوبل كذلك بامتناع وبعض السلبية رغم أن نظام بغداد لم يسلم به طوعية بل مرغماً بحكم الواقع في حينه. مبدأ الحكم الذاتي هذا ارتفع إلى الصياغة القانونية في العام 1974، بتشريع سنته الحكومة المركزية. لكن وكما كان متوقعا، ما لبث النظام العراقي أن رجع عن كلمته فأنزل بالشعب الكوردي صنوف التنكيل، مباشراً العديد من عمليات القمع الوحشية والعديد من المظالم به خلال السنوات الثلاثين المنصرمة. ومن أبرزها واشدها ما حصل نتيجة تطبيق الخطة التي عرفت بعملية "الأنفال" حيث قضي على أرواح الآلاف من الأبرياء الكورد. وأزيلت خلالها عن وجه الأرض أكثر من 4500 قرية وموضع مأهول. وجرى تدمير "حلبجة" بغاز السام لتغدو كمدينة أشباح. وتواصلت حملات الإبادة والتهجير القسري الجماعي. وتكثفت مساعي النظام لإزالة معالم الهوية القومية للشعب الكوردي بكل الوسائل المتصورة والبعيدة كل البعد عن القيم الإنسانية والأخلاقية على وجه الأرض.

ومع أن الحكم الذاتي وخصوصا الصيغة التي تبناها العراق لايحقق طموح الشعب الكوردي وما يصبو إليه. فانه بقي شعارا ترفعه الحكومة والمعارضة معا. فمن ناحية نجد النظام القائم يعتز ويفتخر بأنه الوحيد بين دول المنطقة الذي اقر "بالحكم الذاتي لاقليته الكوردية"، لمواطنيين فيه ذوى قومية معينة. ومن ناحية يتشبث فريق من فرقاء المعارضة المساندة لمشروع الحكم الذاتي، بفكرة ضرورة تطويره وتوسيع حدوده، تمييزا لنفسها عن النظام، وابتعادا عن الشعار الذي رفعه بإضافتها صفة "حقيقي" إلى تعبير الحكم الذاتي. في الوقت الذي لايقبل بعضهم بالفكرة أساسا من الباطن. ومن هؤلاء الأحزاب الإسلامية. وبعض الأحزاب القومية العربية المتطرفة.

### حق تقرير المصير: بين التقييد والا طلاق!

إن كل المناهج التي وضعتها كتل المعارضة السياسية منذ العام 1980 كانت تتضمن إما تنويعها بالحكم الذاتي الكوردي أو تتحدث عن وضع خاص للشعب الكوردي في عراق المستقبل هذا إن لم تشر الى الحكم الذاتي صراحة. الا ان مؤتمر فيينا الذي عقدته قوى المعارضة العراقية في حزيران (يونيو) 1992 خطى خطوة أبعد من هذا بإقراره بحق الشعب الكوردي في استخدام مبدأ تقرير المصير. رغم تقييد هذا الامتياز في مادة من مواد البيان بعبارة "من دون الانفصال" على انه بدا في مادتين أخريين غير مقيد. وأشاع هذا ضجة استنكار لم تتلاش حتى الآن بخصوص الحدود التي يمتد إليها حق تقرير المصير حاليا وفي المستقبل. وبالنظر إلى الصيغة الدستورية والقانونية فان مبدأ الحق في تقرير المصير يعني:

أولا: الحق في الاتحاد بكيان واحد وضمن دولة واحدة، اتحادا إختيارياً أخويا. نعني الحق في اختيار العيش سوية وفي كيان ملتحم بموجب اتفاق يتضمن حقوقا وواجبات متقابلة يجري تعينها في اجواء خالية من الضغوط أو الإكراه وبكل حرية للطرفين. إن الحق في الاتحاد قد يأخذ شكل الفدرالية أو الحكم الذاتي، أو أي شكل لنظام يصلح للتعبير عن حاجة المجموع، مقررا درجته ومثبتا إطارا للعلاقات المتقابلة بين المجموعات العنصرية والقومية للمواطنين



ثانياً: الحق في إقامة كيان سياسي مستقل، أي الحق في الانفصال وتأسيس دولة جديدة مستقلة. إن الانفصال هو حالة شبيهة من بعض الوجوه "بالطلاق" من ناحية أنه ليس من المنطق أن يستخدم لمجرد كونه عملية تالية لشكل من علاقة فدرالية. إن طراز التعايش التعاقدية أو العيش سوية أو الاتحاد الطوعي، هو تسوية مثالية فعلاً إلا عند غياب حسن النية. حين يكون العيش الطيب والوثام متعذراً بسبب اضطهاد القومية الكبرى ومصادرتها حقوق القومية الأصغر منها إلى الحد الذي يهددها فيها بالفناء.

رغم كل المواقف الشوفينية التي اتخذتها النظم العراقية المتعاقبة إزاء الشعب الكوردي فإن كورد العراق مازالوا يتشبثون بالوحدة والاخوة باعتبارهما خيارهم لشكل علاقتهم بالشعب العربي الذي وقف إلى جانبهم متضامناً أثناء نضالهم ضد أولئك الحكام الذين أنكروا على الشعب الكوردي حقوقه.

بنتيجة الاجتماعات التمهيدية لقوى المعارضة التي جرت في بلديتي صلاح الدين وشقلاوة في أيلول (سبتمبر) 1992، صدر بيان منها يؤكد حق الشعب الكوردي في استخدام حق تقرير المصير "ضمن عراق ديمقراطي". وفي البيان الختامي المذكور أعيد التأكيد على هذا، بسبيل إبراز وإظهار العلاقة الوثيقة غير القابلة للانفصام بين إقامة نظام ديمقراطي في العراق وبين حل للقضية الكوردية. وعندما أقر المجلس التشريعي الكوردي تبنيه مبدأ الفدرالية، كان كمن يفتح باب مناقشة الموضوع في اجتماعات المؤتمر الوطني العراقي INC في تشرين الأول (أكتوبر) 1992<sup>(156)</sup>. وبإدراك هذا فاعترف (باحترامه إرادة الشعب الكوردي في اختيار نوع العلاقة التي

---

(155) في مناسبات عديدة، وتوخياً لتبديد ما وصف "بالمخاوف" من احتمال الانفصال كانت القيادات الكوردية تنتهز كل فرصة لتؤكد أن غاية ما يطمح إليه النضال الكوردي هو نظام فدرالي عراقي على غرار النظام السويسري أو الهندي أو شكل شبيهه بالفيدرالية الألمانية، أو بالبنية الدستورية التي شيدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية فدراليتها.

(156) أبلغ مسعود البارزاني الاجتماع التمهيدي لمؤتمر صلاح الدين في أيلول (سبتمبر) 1992 بأن موضوع

يريدها مع الشركاء الآخرين في وطن موحد، وهذا النوع هو الفدرالية. الأمر الذي يتطلب إعادة التفكير في بنية الدولة العراقية وأجرائها بالطرق الدستورية).

وعبر المؤتمر أيضا عن تمسكه بإقامة نظام فدرالي ديمقراطي برلماني تعددي، يحترم حقوق الإنسان، بأجهزة ديمقراطية، تحترم سيادة القانون وبقضاء مستقل<sup>(157)</sup>.

ومع ذلك فإن بعض الأحزاب المعارضة ممن شارك في اجتماعات المؤتمر، فضلا عن تلك التي لم تشارك، مازال مترددا بخصوص الحل المناسب المرضي للمشكلة الكوردية. وفريق منها مازال يعيش في أجواء الماضي كما ظهر من عدد من مواقفها، رغم التطور الهام الذي طرأ على المعادلات السياسية في الداخل وفي المنطقة وعلى النطاق الدولي.

على أن الواقعية السياسية التي يتعذر إغفالها تعكس مايجرى فعلا وما يلوح من الحقائق ومن ذلك إن الأخذ بمبدأ حق تقرير المصير، والفدرالية مازالا يثيران عددا من الأسئلة التي تتطلب شرحا وإيضاحا. وبعض قوى المعارضة مثلا لم يبلغ بعد المرحلة التي يستطيع بها تفهم الصيغة النظرية للفدرالية. وبعضها يعتقد إن تبنيها للفدرالية هو إنكار للوحدة الوطنية قد يفضي إلى الانفصال والتجزئة والتقسيم.

هناك أسباب أخرى: فدول المنطقة تعاني هي الأخرى من المشكلة الكوردية المتأزمة الواسعة النطاق لاسيما تركيا وإيران - فهي ترفض بالأساس فكرة الفدرالية ومبدأ حق تقرير المصير وتجده "مرضا" لا تريد أن تراه يسري إلى بلادها. وقد افصح وزراء خارجية إيران وتركيا وسورية عن رأيهم في ذلك بشكل واضح لا لبس فيه في اجتماع لهم عقده في العاصمة التركية أنقرة بتاريخ 14 من تشرين الثاني (نوفمبر) 1992. فحتى لو أن المعارضة العراقية ومؤتمرها وهما البؤرة التي تسلط عليها الأضواء استطاعت أن تخرج بفكرة تقدمية حول حقوق الشعب الكوردي، فإن

---

الفيدرالية سيعرض على المجلس الوطني الكوردستاني (البرلمان) وسيتخذ قرارا بهذا الخصوص وعلى اطراف المعارضة التي تريد التحالف معنا احترام رغبتنا في شكل العلاقة مع الشعب العربي الشقيق.

(157) انظر وثائق مؤتمر فيينا حزيران (يونيو) 1992 وكذلك وثائق مؤتمر صلاح الدين، تشرين الثاني (نوفمبر) 1993.

العوامل التي تسود المنطقة ستقوم بمثابة عقبة ضد الفكرة، وهي عوامل ما زالت قوية فعالة لا مفر من أن تؤخذ بعين الاعتبار بقدر ما يتعلق بالموقف الدولي وميزان القوى<sup>(158)</sup>.

لقد تجاوز الموضوع الكوردي النطاق المحلي ليغدو مسألة دولية هامة تتطلب حلا سريعا وعادلا ويتلائم مع رغبة الشعب الكوردي. لاسيما بعد نهاية حرب الخليج وما أعقبها من المشاهد الفظيعة التي سجلت للهجرة الكوردية الجماعية بعد القضاء على الانتفاضة. لذلك كان بقاء الموضوع حيا ضرورة ملحة إلى أقصى درجة بسبب خصوصياته ولعلاقته بالمعارضة العراقية، لاسيما بعد أن التجأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إصدار القرار 688 في الخامس من نيسان (ابريل) 1991.

### الفيدرالية: إتحاد أم انفصال؟

ان بعض المواقف تبدو مثيرة للكثير من التساؤلات عن مشروع الفدرالية، ما المقصود بها؟ وإلى أي حدود ستمتد؟ وعلى أية أسس ستقوم؟ نقول إن الفدرالية هي إعادة تقييم لعلاقة داخلية قانونية بين الشعبين العربي والكوردي في العراق، بالأحرى هي شراكة في الوطن العراقي تنبع من مبادئ تقرير المصير وهي الأساس في حل المسألة القومية. إن الفدرالية تعني اتحادا وتعهدا تعاقديا الغرض منه تنظيم علاقة ما على قاعدة المساواة وضمن وحدة الارض والسيادة. تقضي بترك المسؤوليات المركزية (كالجيش والعلاقات الخارجية والميزانية) إلى سلطة عليا اتحادية. أما المسؤوليات الباقية فتترك للحكومات الإقليمية وهذا التنظيم لا يمكن تحقيقه إلا بإطار ديمقراطي وفي جو من الأوضاع المستقرة الهادئة الثابتة. موجز القول إن الفدرالية عقد إختياري بين طرفين (بين قوميتين في هذه الحالة)، يقصد به تنظيم حياة من التعايش. وهي لاتنفيد التقسيم ولا تعني الانفصال وليست خطوة في هذا الطريق. بل على العكس من ذلك أنها تثبتت لعلاقة اختيارية بين العرب والكورد. تستلزم إعادة النظر في نظام الدولة العراقية وإقامته على أسس جديدة<sup>(159)</sup>.

---

(8 5) 1) مقابلة خاصة مع الاستاذ جرجيس فتح الله، لندن، 1999.

(9 5) 1) بخصوص شرح فكرة الفيدرالية : انظر عبدالحسين شعبان: عاصفة على بلاد الشمس، مصدر

يتم بموجبها إلغاء صيغة السر برسي كوكس- النقيب للعام 1921<sup>(160)</sup> بإعادة التأكيد على شراكة العرب والكلد في الوطن العراقي الموحد، كما نص عليه دستور الرابع عشر من تموز (يوليو) 1958 وتعزيزها وتكييفها بحسب الظروف المستجدة.

وعلى وجه التخصيص، يفترض في الاتحاد الفدرالي زيادة مساهمة الكلد في صنع القرارات السياسية وإدارة شؤون الدولة بحكم نسبتهم العددية إلى مجموع السكان العام. وبمختصر القول: فبالنسبة إلى الإقرار (غير المقيّد) بمبدأ حق تقرير المصير، يعني ان بوسع أي قومية ممارسته إلى أقصى حدوده بما في ذلك الانفصال، بوجود فدرالية أم بعدم وجودها.

---

(160) بالعودة إلى مؤتمر القاهرة المعقود في 12 من آذار (مارس) 1921. وفيه تقرر مصير كردستان العراقية. كان قد وضع قيد البحث اقتراح دائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات البريطانية وهو بهذا الشكل: "أننا نؤكد بإصرار شديد على أن لا تدخل المناطق الكردية الخالصة في حدود الدولة العربية المنوي تأسيسها في ميسوبوتاميا. ويجب أن يراعى مبدأ الوحدة القومية الكردية من جانب حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأدق ما يمكن".

بعد مناقشات طويلة وضعت القضية على طاولة اقتراح أعضاء اللجنة السياسية في المؤتمر المؤلفة من سبعة. أربعة منهم فضلوا إقامة كيان كردي مستقل عن العراق وهم:

- 1- ونستون تشرشل وزير المستعمرات رئيس المؤتمر.
  - 2- الميجر نوثيل الضابط السياسي حاكم قسم السليمانية الإداري.
  - 3- المقدم تي. ي. لورنس (لورنس العرب).
  - 4- الميجر هيربرت يونغ ضابط سياسي رفيع المنصب في إدارة المندوب السامي في العراق.
- الاثنان المعارضان اللذان فضلا إلحاق كردستان بالعراق هما:

- 1- السر برسي كوكس: المندوب السامي البريطاني في العراق.
- 2- الانسة كرتروود بل: السكرتيرة الشرقية في دائرة المندوب السامي.

لم يطلب من الميجر بابكوك مقرر اللجنة الإدلاء بصوته. وأرسلت التوصية إلى لندن وفي النهاية رفضت الحكومة البريطانية التوصية التي تقدمت بها الأكثرية، وفضلت الأخذ برأي السر برسي كوكس (انظر أولسن: المرجع السابق، ص 54-58) (المقصود بالنقيب هو عبد الرحمن النقيب رئيس أول حكومة عراقية). الوثائق البريطانية (يراجع أيضا: أولسن، المرجع السالف) ص 54 - 58.

الفدرالية في الحقيقة هي تأكيد على الوحدة، في إطار الوحدة السياسية العراقية وضمنان لسلامتها. والتخوف من التقسيم، ومن الأخطار الناجمة عن "مؤامرة النزعة الانفصالية الكوردية" لن يساعد على تحقيق الوحدة الوطنية وهذه لا يمكن الوصول إليها إلا بالديمقراطية وبالإرادة الحرة للشعبين وانها كما أيدت تجارب القوميات والمجموعات العنصرية الأخرى هي عامل وحدة. كما هو الحال في سويسرا.

إن تثبيت دعائم علاقات طيبة بين الشعبين وإعادة بناء هيكل الدولة القانوني والدستوري على مبادئ جديدة ضمن إطار وحدوي وعلى أسس الشرعية الدستورية سوف يقضي قضاء مبرما على الخيار العسكري الذي طالما استخدمته الحكومات العراقية المتعاقبة. وسيضع نهاية للتراث المقيت. ويعيد الثقة في الروابط التاريخية المشتركة ويمتن أواصر الاخوة ويعمق فكرة المصير الواحد للشعب العراقي كوردا وعربا وآشوريين وتركمانا وغيرهم من العناصر القومية والطائفية. بل من شأنه أن يضع نهاية لأسلوب العنف الذي تستخدمه الحكومات حيال الشعب الكوردي. وكل هذا لا يمكن إنجازه إلا بحل صحيح لمشكلة الحكم في العراق. وإزالة الطابع اللاديمقراطي الذي دمغه منذ البداية بغياب الشرعية الدستورية وسيادة القانون منه واعتماده على الإستهانة بحقوق الإنسان والتمييز الطائفي والسياسي، وإثارة الحزازات القومية والتعصب المذهبي، منذ قيام الدولة العراقية ولحد الان.

إن قيام نظام فيدرالي ديمقراطي تعددي برلماني تنقل فيه السلطة عن طريق الانتخابات الحرة بشكل هاديء، سلمى من حكومة إلى أخرى سيضمن حقوق الشعب الكوردي في العراق وسيكون خير مثال يحتذى به للتعامل مع المسألة الكوردية في سائر دول المنطقة بل في كل بلد ذي قوميات متعددة.

## **الفصل الثامن**

### **الملاحق**

الملحق رقم ( 1 )

رسائل الشيخ عبيدالله النهري الى الدكتور كوجران

## رسالة الشيخ عبيد الله الى الدكتور كوچريان. نقلاً عن اصولها في الوثائق البريطانية. كان الدكتور كوچران قد سلم نصها للقنصل البريطاني في اورميه

بعد السلام....

لابد وانكم سمعتم ما فعل (شرف الدولة) في السنة الماضية. فقد أمر بقطع  
رؤوس خمسين شخصاً من اتباعي دون ذنب ارتكبه. او جريمة عزيت اليهم. كما  
انه الحق بي خسارة مالية تقدر بمائة الف تومان.

ان نوايا الدولتين الفارسية والعثمانية سيئة. ولا تعترفان بحقوق لنا. والحكومة  
الفارسية في (اشنويه) ضربت (فرج الله خان ابن حاجي غفور خان) من اهالي  
المدينة حتى مات. وقبل سنة واحدة القى (معين الدولة) القبض على (عبدالله آغا  
وابراهيم آغا) من اهالي أشنويه وفرض عليهم دفع غرامة قدرها عشرون ألف  
تومان بدون سبب أو حق. فلم يبق لديهم شيء يقيمون به أود عائلاتهم وكذلك  
خطف ثلاث بنات كورديات. وقبض والي موكري على (فوزي بك) واعتدى عليه  
بالضرب بلا سبب وسلبه ألفاً وخمسمائة تومان. وانتزع عدداً كبيراً من النساء  
المتزوجات وضمهن الى حريمه. وقبل زمن قريب استدعى حاكم صاوبلاغ (حمزه  
منگوري) وهو من رؤساء المنگور بحجة تقديم الطاعة. إلا انه كان يقصد ايداعه  
السجن. ولكن (حمزه) تمكن من الفرار بعد ان قتل اثنين من رجال الحاكم ونجا.

يصعب كثيراً التكهن بعواقب هذه الأعمال المنافية والظلم والاضطهاد ان هذه  
الأمور جعلت كوردستان في وضع لا سبيل لها إلا الوحدة الفورية لمقاومة الأعمال  
القبيحة والجنايات الفظيعة. ونرجو منكم أحر الرجا بأن تشرحوا كل شيء  
للقنصل الانكليزي في تبريز وتطلعوه على ماجرى بحثه بخصوص مسألة مستقبل



لم تقدم فان ابناء تلك العشيرة لن يتمدنوا وسيظلون على حالهم من الجهل والتخلف. وتلك الجرائم والتجاوزات التي تقوم بها عشيرة (الهركي) في تركيا فهي مشهورة وواضحة، وكلتا الحكومتين التركية والفارسية إما تجهلان الوسائل لتحويل هذه العشائر الى اناس متحضرين وإما انها لاتريد لهم ذلك. ولهذا اشتهرت كوردستان بسوء السمعة وماعاد هناك فرق بين الناس المسلمين الوادعين وبين المجرمين الاشقياء. إن الرؤساء والزعماء الكوردستانيين سواء كانوا من الرعايا الترك أو الفرس الى جانب كل اهالي كوردستان افراداً وجماعات، هم متحدون ومتفقون بان الحالة لم تعد محتملة بهذه الصورة. وبواقع وجود حكومتين من الضروري ان يعمل شيء وبعد ان تدرك الحكومات الغربية حقيقة القضية ستقوم بالتحقيق حول دولتنا. اننا شعب مقسم ونريد ان يكون امرنا بيدنا لنكون قادرين على انزال العقاب بالمسيئين من ابناء امتنا وان نحل مشاكلنا بانفسنا وان يكون لنا مكاننا بين الدول الأخرى وان تكون لنا حقوق مثلما؟؟؟. وأما بخصوص الخارجين على القانون فنحن على استعداد للتعهد بالآ يصيب شعب أو ملة اي مكروه أو ضرر منّا.

وأمّا الغرض من شخوص ابني الى صاوبلاغ فهو لاجل بحث الموقف في كوردستان ومن الضروري أن لا يصيبه اي مكروه. والآن فان كوردستان كلها ستثور. ان شعب كوردستان لا يمكن يتحمل الظلم والاضطهاد من قبل الحكومتين التركية والفارسية الى مالا نهاية.....".  
بالختام تقبلوا منا اعظم التقدير والاحترام.

الخادم: الشيخ عبيدالله الشمديناني

## **ملحق رقم ( 2 )**

**تعهدات الدولة العراقية الى عصبة الأمم كما أملتھا اللجنة**

**الخاصة التي ألغھا المجلس بقراره المتخذ في 28 من كانون**

**الثاني 1932**

## **تعهدات الدولة العراقية إلى عصبة الأمم كما أملتھا اللجنة الخاصة التي ألفھا المجلس بقراره المتخذ في 8 2 من كانون الثاني (يناير) 1932**

أصدرھا المجلس النيابي العراقي قانونا في جلسته المنعقدة بتاريخ 5 أيار (مايو) 1932 وصادق عليها مجلس الأعيان والملك وقدمت لمجلس العصبة.

المادة الأولى:

الشروط المدرجة في هذا التعهد تعتبر جزءا لا يتجزأ من القانون الأساسي العراقي ولا يجوز أن يناقضها أو يفتنت عليها أي قانون أو نظام أو إجراء حكومي. ولا يجوز أن يلغياها أو يبطلها أي قانون أو نظام أو إجراء حكومي لا في الحاضر ولا في المستقبل.

المادة الثانية:

يتمتع كل المواطنین العراقيين بحياتهم وحريتهم بصورة تامة مطلقة:

- دون تمييز بسبب المولد أو الجنس أو اللغة أو القومية أو الديانة.
- لسائر المواطنین العراقيين الحق في ممارسة شعائرهم الدينية في الاماكن العامة والخاصة كل بحسب دينه ومذهبه وعقيدته وبكامل حريته على ان لا يكون تلك العقائد أو الشعائر مخالفة للنظام العام والاداب.

المادة الثالثة:

- كل الرعايا العثمانيين المقيمين في العراق، بتاريخ السادس من اب (أغسطس) 1924 يعتبرون عراقيي الجنسية وتسقط عنهم الجنسية العثمانية وفقا للمادة 30 من معاهدة الصلح في لوزان 1923. وبموجب أحكام قانون الجنسية العراقي الصادر في 9 تشرين الاول (أكتوبر) 1924 .

المادة الرابعة:

- المواطنون العراقيون كافة سواسية أمام القانون، ويتمتعون بعین الحقوق السياسية والمدنية دون تمييز في القومية أو اللغة أو العقيدة الدينية.

- 1- يؤمن قانون الانتخابات تمثيلا عادلا للاقليات القومية والدينية واللغوية في العراق.
  - 2- إن الاختلاف في القومية أو الدين أو اللغة لا يخل بحق أي مواطن عراقي في ممارسة حقوقه المدنية والسياسية. كالقبول في الوظائف العامة أو تولي المناصب أو منح رتب التشريف أو مزاولة المهن والعرف المختلفة.
  - 3- ممنوع وضع أي قيود على حرية المواطنين العراقيين كافة في استخدام لغة يفضلها في حياته الخاصة وفي الأمور التجارية والدينية أو وسائل النشر أو الصحافة أو في الاجتماعات العامة من أي نوع كان.
  - 4- بصرف النظر عن اعتبار الحكومة العراقية اللغة العربية الرسمية ، فضلا عن الخطوات التي ستأخذها بخصوص استعمال اللغتين الكوردية والتركية وهي الخطوات المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التعهد. تقدم الحكومة فضلا عن ذلك بمنح التسهيلات الكافية للمواطنين العراقيين الذين لم تكن العربية لغتهم الأم لاستخدام لغتهم تخاطبا وكتابة أمام المحاكم.
- المادة الخامسة:
- المواطنون العراقيون من الاقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يتمتعون عملا وقانونا بعين المعاملة والأمن كسائر المواطنين العراقيين الآخرين ولهم بصورة خاصة عن الحقوق التي تؤهلهم إلى المحافظة على المؤسسات الخيرية أو الدينية أو الاجتماعية أو الثقافية (مدارس خاصة) وغيرها من المعاهد التعليمية وأن يؤسسها ويراقبوا عملها وينفقوا عليها. ولهم أن يستخدموا فيها لغتهم القومية ويمارسوا شعائر دينهم بحرية.
- المادة السادسة:
- تتعهد الحكومة العراقية بان تتخذ بالنسبة للاقليات غير المسلمة كل التدابير التي تسمح لها بتنظيم علاقتها المدنية العائلية والأحوال الشخصية طبق قوانينها ووفقا للتقاليد والأعراف التي جرت عليها تلك الاقليات.
- المادة السابعة:

- 1- تتعهد الحكومة العراقية أن تمنح التسهيلات والإجازة والحماية لجميع كنائس الطوائف

المسيحية، وكنائس اليهود (التورا) والمقابر وكل المؤسسات الدينية الأخرى، والأعمال الخيرية وإدارة الأوقاف العائدة إلى تلك الطوائف الدينية في سائر أنحاء العراق.

2- لجميع هذه الطوائف الدينية الحق في أن تؤسس في الوحدات الإدارية المهمة مجالس طائفية يناط بها إدارة أوقافها والهبات الخيرية التي توقف عليها. وأن يكون لها الحق في جباية العوائد والواردات المستحصلة من استغلال تلك الأوقاف والهبات وإنفاقها بحسب وصية الواقف أو الواهب أو تطبيقاً للعادة التي جرت عليها قديماً. وأن تقوم أيضاً بالمحافظة على أموال الأيتام وفقاً لأحكام القوانين فإن هذه المجالس الطائفية تكون تحت إشراف ومراقبة الحكومة.

3- ليس للحكومة العراقية أن ترفض منح أية إجازة جديدة لطلب تأسيس معاهد أو جمعيات دينية أو خيرية. أو أن تحبس عن تلك الطوائف أي تسهيلات ضرورية من تلك التي تمنحها للمعاهد القائمة حالياً.

#### المادة الثامنة:

1- فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن والوحدات الإدارية التي يسكنها قسم كبير من المواطنين العراقيين الذين لم تكن العربية لغتهم القومية تمنح الحكومة العراقية هؤلاء التسهيلات المناسبة لتأمين الدراسة الابتدائية لأبناء هؤلاء المواطنين العراقيين بلغتهم ألام. ولا يمنع هذا الشرط الحكومة العراقية من أن تجعل تعلم اللغة العربية في تلك المدارس إلزامياً.

2- في المدن والأحياء التي يتواجد عدد كبير من الرعايا العراقيين ممن ينتمون إلى الاقليات القومية أو الدينية أو اللغوية، يرصد لهذه الاقليات نسبة عادلة من الأموال العامة بموجب ميزانية الدولة والبلديات أو غيرها من الميزانيات للجهات التعليمية أو الخيرية أو الدينية لاستخدامها.

#### المادة التاسعة:

1- توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الكوردية إلى جانب العربية - اللغة الرسمية في الأقاليم التي تقطنها غالبية كوردية في كل من ألويا (محافظات) الموصل واربيل وكركوك وسليمانية. وفي قضائي كفري وكركوك التابعين للواء كركوك فتكون اللغة الرسمية أما اللغة

الكوردية أو التركية الى جانب العربية حيث قسم كبير من المواطنين هم من القومية التركمانية.

2- توافق الحكومة العراقية على أن تكون الموظفون المعنيون في ألاقضية المذكورة ممن لهم وقوف على اللغة الكوردية أو التركية بحسب مقتضى الحال ما لم تكن هناك أسباب وجيهة للعمل خلال ذلك.

3- مع أن مقياس اختيار الموظفين للاقضية المذكورة هو الكفاءة ومعرفة اللغة قبل أن يكون على أساس القومية كما هو الحال في سائر أنحاء العراق فان الحكومة توافق أن تجرى انتقاء الموظفين ويقدّر الإمكان من بين العراقيين الذين تعود أصولهم الى تلك ألاقضية كما جرى عليه العمل حالياً.

#### المادة العاشرة:

بقدر ما لهذه الشروط مساس بالأشخاص الذين ينتمون الى الاقليات القومية أو الدينية أو اللغوية. فأنها تعتبر تعهدات ذات طابع دولي وتقوم بمقام ضمانة توضع لدى عصابة الأمم. ولا يجري أي تعديل عليها إلا بمصادقة أغلبية مجلس العصبة. لكل عضو من أعضاء عصابة الأمم ممثل في مجلسها، الحق في الفات نظر المجلس الى أي خرق أو خطر لهذه الشروط. وللمجلس عند ذلك أن يتخذ ما يراه مناسباً من الإجراءات ويصدر ما يراه واجباً من القرارات المؤثرة بحسب ما يقتضيه الظرف. كل خلاف في التفسير أو الرأي ذي جهة قانونية أو واقعية قد ينشأ عن هذه المواد - بين العراق وبين أي عضو من أعضاء العصبة الممثل في المجلس يعتبر خلافاً ذا صيغة دولية وفقاً للمادة الرابعة عشرة من ميثاق عصابة الأمم. ويحال هذا الاختلاف بناء على طلب طرف من الطرفين المتنازعين الى محكمة العدل الدولية. ويكون قرار هذه المحكمة غير قابل للنقض وله قوة وتأثير أي قرار صادر من العصبة بموجب المادة الثالثة عشرة من ميثاقها.

## **ملحق رقم (3)**

**اتفاقية 11 آذار (مارس) 1970**

## اتفاقية 1 آذار (مارس) 1970

### نص البيان :

لقد كان المبرر الأول لثورة السابع عشر من تموز (يوليو) انها جاءت تعبيراً عن سخط الجماهير العربية كافة على الأسباب والمسببين لهزيمة حزيران (يونيو)، وعن اجماع الرأي الشعبي في العراق على ادانة الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الانهزامي في هذه المحنة القومية، وذلك لعزلته التامة عن الشعب وعجزه المطلق عن حل المشاكل الوطنية التي كانت تنخر في الكيان الوطني، والتي كان حلها المقدمة الضرورية التي لا بد منها لكل عزم صادق على تعبئة الطاقات البشرية والمادية في العراق جميعها، ووضعها بدون أي شاغل في موضعها الطبيعي وبالدرجة الأولى في الخطوط للمعركة المصيرية للامة العربية.

لذلك وضعت الثورة نصب عينيها منذ أيامها الأولى واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي، دون أي تفريق بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو المنشأ الاجتماعي، وتوفير جميع الشروط الضرورية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها مقومات هذه الوحدة، لكي يستطيع العراق ان يتجه بكل طاقاته وامكاناته الى المعركة القومية المصيرية التي تمثل في نظر الثورة ذروة الصراع التاريخي المرير بين الاستعمار والصهيونية وأطماعها الشريرة في الوطن العربي من جانب، وبين مصالح تحرير الأمة العربية وكفاحها من أجل أهدافها التقدمية الانسانية من جانب اخر.

ورغم تركة العضلات الكثيرة المعقدة التي جابهتها الثورة منذ ميلادها ظلت ماضية بحزم وايمان في سبيل تحرير العراق من مخلفات الاستعمار والعمالة والطغيان السياسي والاجتماعي، وفي العمل على توفير جميع الشروط الضرورية لبناء عراق جديد تتحقق فيه بصورة جدية المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين المواطنين.. وتنتفتح فيه الأفاق أمام جماهير الشعب كافة خلال التزام وطني جماعي مخلص لوحدة تربة الوطن ووحدة شعبه وأهدافه الأساسية الكبرى - الوحدة القومية والحرية والاشتراكية.



ولقد كان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية التي واجهتها الثورة، ولا سيما ان عدم قدرة العهود السابقة في تفهمها.. بل وعدم توفر الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك العهود.. قد أديا مع ما رافقتها وأحاط بهما من استغلال الاستعمار وأعوانه وعملائه الى مزيد من التعقيد حتى غدت وكأنها معضلة شبه مستعصية، وبخاصة بعد أن حل العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديمقراطي الأخوي والموضوعي، التي تستوجب طبيعة المشكلة الوطنية، وما تنطوي عليه من حقوق مشروعة عادلة لجزء من الشعب العراقي.

لقد عملت الثورة منذ أيامها الأولى على معالجة هذه المشكلة الوطنية بروح مشبعة بالمسؤولية، وبأقصى حدود الالتزام بالمبادئ الديمقراطية الثورية.

ان الثورة التي تستقي من المعين النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي تؤمن بأن الحقوق القومية هي حقوق ديمقراطية في جوهرها، ومن مواضيعها احياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد، وممارسة الادارة الحرة، وان توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة، لا سيما في الوطن الواحد، يتطلب ايجاد السبل الهادفة الى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعا.

وان جميع المشاريع والخطط الهادفة الى اضعاف الروابط بينها، وزرع بذور التفرقة لا تخدم المصالح المشتركة لابنائها.. كما أن تنظيم وتعزيز الروابط الوطنية والانسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم، هي التي توفر أسباب وحدة الحياة الوطنية في جو مفعم بالتأخي القومي والسلام. وكان من وحي هذه المبادئ أن بادر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي انعقد في أواخر عام 1968 ومطلع عام 1969 والى تحديد موقف الحزب الايديولوجي والنظري من هذه المشكلة الوطنية، والى رسم طريق الحل أمام الثورة والسلطة الثورية، وذلك في المقررات التي صدرت في أعقاب ذلك المؤتمر التي تقول:

أكد المؤتمر على أن مسألة المطامح القومية للأكراد في العراق .. تقع في مقدمة المسائل التي تواجه حركة الثورة العربية. وقد مضت عدة سنوات دون الوصول الى حل سليم لهذه المسألة، مما

ألحق بالمواطنين العرب والكورد نتيجة التعسف في حلها نكبات ومآسي مروعة. وكانت قوى الاستعمار والرجعية وفصائل العملاء والانتهازية تستغلها دوماً، وتستثمر الاخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه والتآمر على حقوق العرب والكورد معاً، والحاق أفدح الأضرار بالمواقع والمكتسبات القومية والتقدمية والديمقراطية التي وصلوا اليها خلال عهود طويلة من التضحية والنضال المشترك. كما أكد المؤتمر على أن حزبنا الذي ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الانسانية الاشتراكية الديمقراطية.. كان يحترم دائماً المطامح القومية للجماهير الكوردية بمحتواها الوطني التقدمي، ويعتبرها حقوقاً انسانية مشروعة، ويقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة وسلامة مسيرة الجماهير الشعبية في العراق باتجاه تصفية مخلفات الاستعمار، والتفرغ الكامل للمعركة القومية المصرية الراهنة في فلسطين، ومواصلة الكفاح التاريخي من أجل تحقيق الوحدة العربية والحرية والاشتراكية.

لذا فان الثورة التي تلتزم بداهة بمبادئ الحزب وقراراته قد أقرت للمواطنين الكورد بحق التمتع بحقوقهم القومية، وتطوير خصائصهم القومية في اطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري.

وفي الوقت الذي تخوض فيه الامة العربية كفاحاً واسعاً ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية المحلية.. يضعها في الخطوط الأولى من كفاح شعوب الشرق الأوسط.. حيث ان نضال الشعب العراقي الوثيق الارتباط مع كفاح الأمة العربية في سبيل الديمقراطية ومقارعة القوى الرجعية في المنطقة.. العالمية منها والمحلية، فان الثورة تعتبر أن الاساس الأول للوحدة الوطنية العربية الكوردية في العراق هو.. أن الحركة القومية الكوردية كالحركة القومية العربية.. ديمقراطية وموجهة ضد تلك القوى الرجعية ذاتها موضوعياً.. يشدها في العراق الى الحركة التحررية العربية، ووحدة الكفاح ضد الامبريالية والقوى الرجعية الأخرى الحليفة والتابعة لها.

كما تربطها مع كفاح الشعب العربي تقاليد الأخوة التاريخية، ووحدة المصالح الاقتصادية والتطور المتناسق بين القوميتين العربية والكوردية.

وأي اخلال بهذا التناسق، سوف يؤدي بالضرورة الى الحاق الأذى بالكفاح المشترك،

والنهضة الوطنية التقدمية بوجه عام.

لقد أدرك الاستعمار أن وحدة الكفاح العربي الكوردي .. تعزز حركة التحرر العربية الكوردية وتمكنها من احراز مواقع هامة في وجه المشاريع العدوانية الامبريالية الصهيونية الاسرائيلية في المنطقة.. لا سيما بالنسبة للمعركة القومية المصيرية الراهنة الدائرة في فلسطين والبلدان العربية المحيطة بها.. لذلك استماتت الأجهزة الاستعمارية والعميلة لايجاد أكثر من سبب لفصم عرى التلاحم والتآخي بين الجماهير العربية والكوردية بقصد اضعاف جبهة النضال الوطني الثوري في العراق.

وما دامت الثورة تنطلق في فهمها للمسألة القومية بأنها جزء من الثورة المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية.. فلا مراء أن تلتزم الثورة في كل خطوة تخطوها في اتجاه حل المشكلة الوطنية الكوردية بما يؤدي الى تعزيز وترسيخ الكفاح الوطني والقومي ضد تلك القوى اللانسانية مجتمعة.

لذلك فان ممارسة الجماهير الكوردية لمجمل حقوقها القومية ، وتحقيق التكافؤ المطلق في فرض التطوير الحرهما السبيلان الضروريان لتوحيد وتعزيز الكفاح الوطني في العراق ضد أعداء الشعوب وأعداء الأمة العربية والشعب العراقي والاستعمار والصهيونية والرجعية العميلة. ولم يكن مصادفة ان توقيت المؤامرات الاستعمارية والصهيونية الرجعية على الجمهورية العراقية في نفس الوقت الذي بدأت تظهر فيه بشائر السلام في ربوع شمالنا الحبيب، بسبب المساعي المخلصة التي بذلتها حكومة الثورة والتجاوب المخلص من جانب قيادة السيد مصطفى البارزاني.

ولم يعد خافيا أن الثورة بادرت من جانبها لاتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لاعادة أسباب الطمأنينة والسلام في أرجاء شمالي العراق لذا عملت على ما يلي :

أ. فلقد تم الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكوردية وفقا لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي ، ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحفية التي صدرت عن السلطة الثورية ، وسوف تتكرس هذه الحقيقة نهائيا في

نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم.

ب. ولقد أقر مجلس قيادة الثورة انشاء جامعة في السليمانية وانشاء مجمع علمي كوردي، كما أقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكوردية، فأوجب تدريس اللغة الكوردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة. كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكوردية والعلمية والادبية والسياسية المعبرة عن المطامح الوطنية والقومية للشعب الكوردي، وبتمكين الادباء والشعراء والكتاب الكورد من تأسيس اتحاد لهم وطبع مؤلفاتهم، وتوفير جميع الفرص والامكانيات أمامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية، وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكوردية، واستحداث مديرية عامة للثقافة الكوردية، واصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكوردية، وزيادة البرامج الكوردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم انشاء محطة خاصة للبث التلفزيوني باللغة الكوردية.

ج. واعترافا للمواطنين الكورد بحقوقهم في احياء تقاليدهم وأعيادهم القومية، ومن أجل مشاركة الشعب كله في أعياد أبنائه.. قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار عيد النوروز عيداً وطنياً في الجمهورية العراقية.

د. كما أصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذي ينطوي على لا مركزية الادارة المحلية وأقر استحداث محافظة دهوك.

هـ. كذلك اصدر مجلس قيادة الثورة عفوا عاما شاملا عن جميع المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا في أعمال العنف في الشمال، ليزيل كل أثر من اثار الأوضاع السلبية الشاذة السابقة، ويقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على أرضية وطيدة للأمن العام والأخاء القومي الشامل.

ولقد استقبلت جماهير العراق العربية والكوردية مقررات واجراءات مجلس قيادة الثورة بالتأييد والترحاب.. الأمر الذي هيأ الظروف الملائمة للمضي قدما في تحقيق الغايات المثلى التي انعقد عليها اجماع الشعب وتضافرت حولها ارادته وقوته وكلمته.

لما تقدم فان مجلس قيادة الثورة اجرى اتصالا بينه وبين قيادة السيد مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتم تبادل وجهات النظر واقتنع الجميع بضرورة قبول محتويات هذا البيان وتنفيذها. وهو يؤكد عزمه على تعميق وتوسيع الاجراءات الفعالة لاستكمال أسباب النهوض الثقافي والاقتصادي والتطور العام في المنطقة الكردية مستهدفا بالدرجة الاولى تمكين الجماهير الكردية من ممارسة حقوقها المشروعة، واشراكها عمليا في المساهمة الجادة في بناء الوطن، والكفاح من أجل أهدافه القومية الكبرى لذا قرر مجلس قيادة الثورة:

- تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الكورد، وتكون اللغة العربية لغة التعليم في هذه المناطق، وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية. وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق، وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية. كما تدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق ثانية في الحدود التي يرسمها القانون.

- ان مشاركة اخواننا الكورد في الحكم وعدم التمييز بين الكورد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزرات والجيش وغيرها.. كانت وما زالت من الأمور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها فهي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من اجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة، ونسبة السكان وما أصاب اخواننا الكورد من حرمان في الماضي.

- نظرا للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق:

أ. الاسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكوردي، وربط اعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية في الاداعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والاعلام الكردية.

ب. اعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف

في المنطقة الى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم أو ايجاد علاج ملائم لمشكلتهم.

ت. الاكثار من فتح المدارس في المنطقة الكوردية ، ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الكورد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة.

- يكون الموظفون في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة كوردية.. من الكورد .. أو ممن يحسنون اللغة الكوردية ما توفر العدد المطلوب منهم، ويتم تعيين المسؤولين الأساسيين (محافظ ، قائمقام ، مدير الشرطة ، مدير الأمن ، ما شابه ذلك) ويباشرون فوراً بتطوير أجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذه البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار في المنطقة.

- تقر الحكومة حق الشعب الكوردي في اقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به ، وتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المتشابه.

- الفقرة (أ) - يمدد العمل بالفقرتين (1) و(2) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 59 والمؤرخ 5-8-1968 حتى تاريخ صدور هذا البيان. ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكوردية.

الفقرة (ب) - يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين الى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالمالك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكوردية ضمن احتياجاتها.

- الفقرة (أ) - تشكل من ذوي الاختصاص للنهوض بالمنطقة الكوردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما أصابها في السنوات الاخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال.

الفقرة (ب) اعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافي لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكوردية.

الفقرة (ج) تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف الاقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكوردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية.

الفقرة (د) العمل السريع لاغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق انجاز مشاريع سكنية تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة واعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة.

— إعادة سكان القرى العربية والكوردية الى اماكنهم السابقة، أما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر اتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجري اسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عن لحقهم من ضرر بسبب ذلك.

— الاسراع بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في المنطقة الكوردية، وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات القطاعية، وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الارض واعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنين القتال المؤسفة.

— جرى الاتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلي :

أ. يتكون الشعب العراق من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكوردية، ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكوردي القومية وحقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.

ب. اضافة الفقرة التالية الى المادة الرابعة من الدستور: تكون اللغة الكوردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة الكوردية.

ج. تثبيت ما تقدم في الدستور الدائم.

. اعادة الازاعة والاسلحة الثقيلة الى الحكومة ويكون ذلك مرتبطا بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق.

- . يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كورديا.
- . يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجه من مضمون هذا البيان .
- . اتخاذ الاجراءات اللازمة بعد اعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ لتوحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها كثرة كوردية وفقا للاحصاءات الرسمية التي تجري، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكوردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتي. والى أن تتحقق هذه الوحدة الادارية يجري تنسيق الشؤون القومية الكوردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية. وحيث ان الحكم الذاتي سيتم في اطار الجمهورية العراقية فان استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال.
- . يساهم الشعب الكوردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق.

ايها المواطنون الكورد:

ان ارادتكم في الوحدة الوطنية هي وحدها التي ستنتصر. وسوف تتحطم على صخرة وعليكم لمسؤولياتكم التاريخية جميع المحاولات الرامية الى اضعاف تلاحمكم الكفاحي. ان جموعكم المناضلة تنفض اليوم عن كاهلها غبار مكائد اعدائكم والطامعين فيكم لتسير معا كتلة واحدة. تفيض بالقوة والوعي وارادة العمل والكفاح. لنصرة قضية الأمة العربية الكبرى فلسطين. ولتحقيق أهدافكم السامية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

يا جماهير أمتنا العربية المناضلة..

هكذا تنتهي صفحة من صفحات تاريخ هذا القطر المناضل لتفتح بيد الثورة وأيدي جميع المناضلين الأحرار من أبناء هذا القطر صفحة جديدة مشرقة. تتجدد فيها مرة أخرى فوق هذه الأرض الطيبة شروط المحبة والسلام والتاخي بين قوميتين لهما تاريخ كفاحي مشترك طويل عبر التاريخ، وسوف يكون لهما اليوم وغدا والى الأبد شرف احياء نضالهما المشترك من أجل القضاء على اعداء القوميتين.. اعداء الشعوب والانسانية جمعاء.. الاستعمار والصهيونية والتخلف



وشرف الاسهام المشترك في دعم أسس الكفاح الانساني من أجل التحرر والتقدم وترسخ حضارة  
العصر على أسس الحق والمساواة والعدل بين الشعوب كافة.  
فالى نضال مشترك .. وامال مشتركة وانتصارات قومية وانسانية مشتركة.

### مجلس قيادة الثورة

1 1-3-1970

**ملحق رقم (4)**

**قانون الحكم الذاتي لعام 1974**

# قانون الحكم الذاتي

11 اذار (مارس) 1974

أيها الشعب العظيم

يا جماهير أمتنا المجيدة

تأكيدا لروابط المواطنة والأخوة التاريخية بين أبناء العراق من العرب والكورد والأقليات المتآخية وانسجاما مع المبادئ الديمقراطية لثورة السابع عشر من تموز (يوليو)، ووفاء بعهددها وتطبيقا لبيان الحادي عشر من اذار (مارس) لسنة 1970، وما تضمنه ميثاق العمل الوطني، وتعزيزا للنضال المشترك والمصالح المشتركة لجميع أبناء الشعب، ولما ناضلت من أجله ودعت اليه كل القوى الوطنية والقومية التقدمية..

قرر مجلس قيادة الثورة.. تطبيق الحكم الذاتي في منطقة كوردستان. ان تطبيق الحكم الذاتي في المنطقة التي غالبية سكانها من الكورد، وعلى أسس ديمقراطية يوفر السبل الكفيلة لممارسة شعبنا الكوردي كامل حقوقه القومية المشروعة.. في اطار الوطن الواحد.. وفي ظل علاقات الأخاء والمساواة والمكتسبات التي حققها الثورة للجماهير في سائر الميادين، ويدراً عنها مكائد الاستعمار والقوى الرجعية. كما ان ممارسة أبناء شعبنا الكوردي الكاملة في الهيئات الوطنية وضمان الحقوق الثقافية للأقليات المتآخية، وفقا للقوانين التي شرعتها ثورة السابع عشر من تموز (يوليو)، وفي ظل مبادئها ومؤسسات الديمقراطية وفي اطار العمل المشترك للجبهة الوطنية والقومية الكفيل بآزالة الحيف الذي لحق بأبناء شعبنا الكوردي وبالأقليات المتآخية ابان العهود الديكتاتورية والرجعية وسياستها الشوفينية والاستبدادية واحداث نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة في منطقة كوردستان، ويفتح الآفاق الواسعة لكل أبناء الشعب للمضي قدما وبثقة وطيدة وبروح الطمأنينة والعمل البناء على طريق التحولات الديمقراطية والتقدمية وصولا الى بناء الاشتراكية.

## قرار رقم 247 تعديل الدستور المؤقت

استنادا الى أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة والستين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 11-3-1974 تعديل الدستور المؤقت الصادر بتاريخ 16 تموز (يوليو) 1970 على النحو التالي:

تضاف الفقرة التالية الى المادة الثامنة:

ج. تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الكورد بالحكم الذاتي وفقا لما يحدده القانون. ينفذ هذا التعديل الدستوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة 1394 الهجري، المصادف لليوم الحادي عشر من شهر اذار (مارس) لسنة 1974 الميلادية.

أحمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

استنادا الى الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 11 - 3 - 1974 .

# قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق

## الباب الأول

### أسس الحكم الذاتي

#### الفصل الأول

#### الأسس العامة

#### المادة الأولى:

- أ. تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون.
- ب. تتحدد المنطقة حيث يكون الكورد غالبية سكانها ويثبت الأمين العام حدود المنطقة وفقا لما جاء في بيان 11 اذار (مارس).  
وتعتبر قيود احصاء عام 1957 أساسا لتحديد الطبيعة القومية الأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي سيجري فيها الاحصاء العام.
- ج. تعتبر المنطقة وحدة ادارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في اطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية. وتجري التقسيمات الادارية فيها وتدار وفقا لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون.
- د. المنطقة جزء لا يتجزء من أرض العراق. وشعبها جزء لا يتجزء من شعب العراق.
- هـ. تكون مدينة أربيل مركزا لادارة الحكم الذاتي.
- و. هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية.

#### المادة الثانية:

- أ. تكون اللغة الكوردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة.
- ب. تكون اللغات العربية والكوردية لغتي التعليم للأكراد في المنطقة في جميع مراحله ومرافقه، ويتم ذلك وفقا للفقرة (هـ) من هذه المادة.
- ج. تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية.

وتدرس اللغة الكوردية الزاميا.

د. لأبناء المنطقة كافة حق اختيار المدارس التي يرغبون التعلم فيها بصرف النظر عن لغتهم الأم.

هـ. يخضع التعليم في جميع مراحله ، في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة.

#### المادة الثالثة:

أ. حقوق وحريات أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها وتلتزم ادارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها.

ب. يمثل أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسب عددهم الى سكان المنطقة ، ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها.

#### المادة الرابعة:

القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون ، وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزء من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية.

#### الفصل الثاني

#### الأسس المالية

#### المادة الخامسة:

المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة.

#### المادة السادسة:

للمنطقة ميزانيات خاصة يجري اعدادها وتنظيمها والمصادقة عليها وفق القواعد والأسس المعمول بها في القوانين المرعية.

## المادة السابعة:

تتكون ميزانية المنطقة من الميزانيات التالية :

- الميزانية الاعتيادية للمنطقة.
- ميزانيات مجالس الوحدات الادارية.
- ميزانيات المجالس البلدية.
- الخطة السنوية.

## المادة الثامنة:

تتألف موارد ميزانيات المنطقة من العناصر التالية :

أ. الموارد الذاتية وتتكون من :

1. الايرادات المقررة للبلديات، الادارة المحلية في المنطقة، بموجب القوانين المرعية.
2. أثمان المبيعات وأجور الخدمات العائدة للدوائر والمؤسسات والمصالح المرتبطة بالحكم الذاتي اداريا وماليا.
3. الحصة المقررة من أرباح المصالح والمؤسسات المشمولة بميزانية المنطقة.
4. ضريبة العقار الاساسية والاضافية ضمن المنطقة.
5. ضريبة الأرض الزراعية وحصة الاصلاح الزراعي من المحاصيل ضمن المنطقة.
6. ضريبة العرصات ضمن المنطقة.
7. ضريبة التركات.
8. الرسوم المقررة ، بموجب قانون رسوم التسجيل العقاري.
9. رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها.
10. رسوم الطوابع المالية.
11. رسوم تسجيل السيارات ونقل ملكيتها.

12. ما يخصص في الميزانية الاعتيادية للدولة والمنهاج الاستثماري السنوي من خطة التنمية القومية لتغطية نفقات ميزانية المنطقة بما يضمن نموها وتطورها المتوازن مع كافة ارجاء الجمهورية العراقية.

#### المادة التاسعة:

تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان المالية والتدقيق المركزي.

### الباب الثاني

### هيئات الحكم الذاتي

### الفصل الأول

### المجلس التشريعي

### المادة العاشرة

المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة ويتحدد تكوين وتنظيم العمل فيه بقانون.

### المادة الحادية عشرة:

- أ. ينتخب المجلس التشريعي رئيسا ونائبا للرئيس وأميناً للسراً من بين أعضائه.
- ب. تنعقد جلسات المجلس بحضور اغلبية عدد أعضائه وتتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين الا اذا نص على خلاف ذلك هي القانون أو في قانون المجلس التشريعي.

### المادة الثانية عشرة:

يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية :

- أ. وضع نظامه الداخلي.
- ب. اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمراقفها



الاجتماعية والثقافية والعمرانية والاقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة.

- ج. اتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر شبه الرسمية والمؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع الجهات المركزية المختصة.
- هـ. اقرار مشروعات الخطط التفصيلية التي يعلها المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الانمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل، وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقه، ورفعها الى الجهات المركزية المختصة للبت فيها.
- و. الموافقة على الميزانيات الاعتيادية للمنطقة، بعد تصديقها من المجلس التنفيذي، ورفعها الى الجهات المركزية للبت فيها.
- ز. ادخال التعديلات على الميزانية الاعتيادية للمنطقة، بعد التصديق عليها، و يجري ذلك في حدود المبالغ المخصصة والاعراض التي خصصت لها، على أن لا يتعارض ذلك مع القوانين النافذة.
- ح. مناقشة ومساءلة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم.

## الفصل الثاني

### المجلس التنفيذي

#### المادة الثالثة عشرة:

- أ. المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لادارة الحكم الذاتي في المنطقة.
- ب. يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الاعضاء مساو لعدد الادارات الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة او يزيد عليه.
- ج. يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي.

د. (1) يكون نص الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة البند رقم (1) الفقرة، وتضاف اليه البنود (2، 3، 4)، على النحو التالي:

(2) عند شغور منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي، أو أحد أعضائه يرشح رئيس المجلس من تتوافر فيه شروط العضوية لأشغال المنصب الشاغر، ويصدر مرسوم جمهوري بتعيين المرشح، بعد حصوله على ثقة المجلس التشريعي بأغلبية عدد أعضائه.

(3) يعتبر مستقيل من وظيفته، رئيس أو عضو المجلس التنفيذي، اذا كان يشغل وظيفة عامة، وذلك منذ صدور المرسوم الجمهوري بتشكيل المجلس.

(4) يعتبر مدة العضوية في المجلس التنفيذي، خدمة فعلية في الدولة لجميع الأغراض. هـ. يكون رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي بدرجة الوزير.

و. لرئيس الجمهورية اعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلًا. الأمور الجارية فقط الى حين تشكيل مجلس جديد على الا يتجاوز ذلك مدة اقصاه خمسة عشر يوميا.

#### المادة الرابعة عشرة:

أ- (1) ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس.

(2) رئيس المجلس التنفيذي هو الرئيس التنفيذي الأعلى في المنطقة لادارات الحكم الذاتي والدوائر المرتبطة بها وتصدر بأسمه القرارات والأوامر.

ب- يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية :

– مكتب المجلس التنفيذي.

– مكتب المتابعة والتفتيش.

– مكتب الاحصاء والتخطيط.

– (1) ادارة الشؤون الداخلية – مجالس الوحدات الادارية والدفاع المدني

والأحوال المدنية.

(2) ادارة التربية والتعليم.

(3) ادارة الزراعة والاصلاح الزراعي.

(4) ادارة الاشغال والاسكان.

(5) ادارة الثقافة والشباب.

(6) ادارة البلديات والمصايف.

(7) ادارة الشؤون الاجتماعية.

(8) ادارة الشؤون الاقتصادية والمالية.

ت- يتحدد اختصاص الادارات التالية على النحو الآتي:

- ادارة الشؤون الداخلية : مجالس الوحدات الادارية والدفاع المدني والاحوال المدنية.

- ادارة الشؤون الاجتماعية : الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

- ادارة الشؤون الاقتصادية والمالية : الدوائر المالية والمرافق التجارية والصناعية المحلية.

د- (1) يتولى مسؤولية الادارات الوارد ذكرها في الفقرة السابقة اعضاء من المجلس التنفيذي يدعون (الأمناء العامون) ويكون لكل منهم نائب يعين بدرجة خاصة.

(2) الأمين العام هو الرئيس التنفيذي الأعلى في ادارته وتصدر بأسمه القرارات والأوامر.

هـ- يرتبط الأمناء العامون برئيس المجلس التنفيذي.

### المادة الخامسة عشرة:

يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية:

أ. ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة.

ب. الالتزام بأحكام القضاء.

ج. اشاعة العدالة وحفظ الأمن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية والمحلية وأموال الدولة وفقا لأحكام القانون.

- د. اصدار القرارات التشريعية المحلية.
- ه. اعداد مشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الانمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقها ورفعها الى المجلس التشريعي للتصديق عليها.
- و. الاشراف على المرافق والمؤسسات العامة المحلية في المنطقة.
- ز. تعيين موظفي ادارة الحكم الذاتي الذين لا يتطلب تعيينهم اصدار مرسوم جمهوري أو موافقة رئيس الجمهورية، وفق قوانين الخدمة والملاك، وتسري عليهم أحكام القوانين المطبقة على الجمهورية العراقية، على ان يكون الموظفون في التقسيمات الادارية التي تسكنها أغلبية كردية من الكورد أو ممن يحسنون اللغة الكردية مع مراعات ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون.
- ح. تنفيذ الميزانية الاعتيادية للمنطقة وفق القوانين والأسس المعتمدة في النظام المحاسبي للدولة.
- ط. اعداد تقرير سنوي عن أوضاع المنطقة يرفع لرئيس الجمهورية وللمجلس التشريعي.
- ي. اعداد تخمينات مشروع الميزانية الاعتيادية للمنطقة ورفعها الى المجلس التشريعي.

### الباب الثالث

### العلاقة بين السلطة المركزية وادارة الحكم الذاتي

#### المادة السادسة عشرة:

ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقا لأحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية الى الهيئات المركزية او من يمثلها.

#### المادة السابعة عشرة:

أ. ترتبط تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية والمرور في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية وتسري على منتسبيها احكام القوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية.

- ب. لرئيس المجلس التنفيذي، بعد التشاور مع وزير الداخلية، ان يعهد الى التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (1) من هذه المادة بواجبات ضمن المنطقة في حدود وظائفها وفي اطار السياسة العامة للدولة وله ان يخول ذلك الى الأمين العام لإدارة الشؤون الداخلية.
- ج. يعين وينقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأمر وزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس التنفيذي.
- خ. ينقل منتسبو الشرطة ضمن المنطقة بأمر من أمين ادارة الشؤون الداخلية أو من يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة (ج) من هذه المادة.
- د. يعين وينقل منتسبو التشكيلات الوارد في الفقرة (أ) من هذه المادة وفق القواعد والصلاحيات المعمول بها في الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرة السابقة.

#### المادة الثامنة عشرة:

- أ. دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود اختصاصاتها، ولهيات الحكم الذاتي رفع تقارير عنها الى الوزارة التابعة لها.
- ب. للسلطة المركزية في حدود اختصاصاتها التوجيه العام للادارات المحلية الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشر من هذا القانون.
- ج. (ألغيت).
- د. تبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي الى وزير العدل فور صدورها.
- ه. يحضر رئيس المجلس التنفيذي اجتماعات مجلس الوزراء.

#### المادة التاسعة عشرة:

- أ. تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تمييز العراق في هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة وأربعة أعضاء يختارهم أعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- ب. لوزير العدل ان يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة، الوارد ذكرها في الفقرة السابقة لمخالفتها الدستور او القوانين أو الأنظمة وذلك خلال ثلاثين

- يوما من تاريخ تبليغه بها.
- ج. الطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة يوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيها.
- د. تفصل الهيئة في الطعن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تأريخ تقديمه اليها. وتكون قراراتها قطعية.
- هـ. تعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلاً أو جزءاً من تاريخ صدورهما وتزال جميع الآثار القانونية التي تترتب عليها.
- و. تبلغ هيئة الرقابة قراراتها الى الجهة الطاعنة والى رئيس المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي وتنشر في الجريدة الرسمية.

#### المادة العشرون:

- أ. لرئيس الجمهورية ان يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف اعضائه، أو عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوما من تاريخ دعوته للانعقاد، أو بسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة من هذا القانون.
- ب. في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته الى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة أقصاها تسعون يوما من تاريخ صدور المرسوم الجمهوري بحله.

#### المادة الحادية والعشرون:

- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة 1394 الهجرية المصادف لليوم الحادي عشر من شهر اذار (مارس) لسنة 1974 الميلادية.

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة



## **ملحق رقم (5)**

**اتفاقية الجزائر بين العراق و ايران**



## نص اتفاقية الجزائر

في 6 آذار (مارس) 1975

تطبيقاً لمبادئ سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، قرر

الطرفان الساميان المتعاقدان:

- اجراء تخطيط نهائي لحدودها البرية، بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914 .
- تحديد حدودهما النهرية حسب خط (الثالوك) وهو خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند خفض المنسوب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر.
- بناء على هذا يعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة، ويلتزمان بأجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما، وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسلات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت.
- اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المباشرة أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل، وبالتالي فإن أي مساس باحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر، وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هوارى بومبيدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذا القرار. ويعلن الطرفان رسمياً ان المنطقة يجب ان تكون في مأمن من أي تدخل خارجي.

## **ملحق رقم (6)**

**مشروع قانون فرض العقوبات الاقتصادية على العراق من قبل**

**الكونغرس الأمريكي لعام 1988**

# **مشروع قانون فرض العقوبات الاقتصادية على العراق بسبب استخدامه السلاح الكيميائي ضد الشعب الكوردي**

الكونكرس المائة

في مجلس النواب 13 ايلول 1988

الجلسة الثانية

الى : اللجان البرلمانية لشؤون المصارف والمالية والشؤون البلدية والخارجية والطرق

والمواصلات

مشروع قانون: قانون منع الابداء العنصرية

يسن قانون منع الابداء العنصرية. من مجلس الشيوخ والنواب للولايات المتحدة الامريكية في

جلسة مجتمعة.

المادة الاولى: يسمى هذا القانون : قانون منع الابداء العنصرية العام 1988

المادة الثانية: الاسباب الموجبة للوقائع

أ. الشعب الكوردي هو عنصر بشري ذو خصائص عرقية متميزة يبلغ تعدادة عشرين

مليوناً . وهو ذو تاريخ عريق وتراث ثقافي غني .

ب. هناك عدد يتراوح بين ثلاثة ملايين وأربعة منه هم مواطنون عراقيون ، يقطنون الجزء

الشمالي من الدولة العراقية .

ج. يشن الجيش العراقي حملات لاخلاء المناطق الكوردية في العراق من سكانها بتدميره

القرى الكوردية في جزء كبير من شمال العراق . كما يعمد الى قتل السكان المدنيين .

د. هناك دلائل لا مطعن فيها بأن الجيش العراقي استخدم وما زال يستخدم الاسلحة

الكيميائية ضد الثوار الكورد والمدنيين العزل سواء بسواء.

هـ. لجأ عشرات الالوف من الاحياء الناجين من هجمات الجيش العراقي الى الاراضي

التركية .

و. ان استخدام العراق الاسلحة الكيميائية هو خرق فاضح عظيم الخطر لمباديء القانون الدولي .

ز. وأن الحملات العسكرية العراقية ضد الشعب الكوردي هي عمل من اعمال الابدادة العنصرية كما تبدو وهي جريمة تثير النفرة والاشمئزاز في نفوس المتمدنين في كل مكان فضلا عن انه عمل محرم بموجب قواعد القانون الدولي.

المادة الثالثة :

أ. العقوبات المتخذة على العراق :

على أي مدير تنفيذي أمريكي، أو أي ممثل لها في سائر الدوائر المالية التي كانت الولايات المتحدة عضوا فيها، ان يصوت ضد أي قرض يطلبه العراق.

ب. لا تقدم الولايات المتحدة اية مساعدات يطلبها العراق ولا تعقد معه اي صفقة بيع لاي مهمات عسكرية، ولا تمنح اعتمادات مالية له ولا ضمانات بأي اعتمادات يطلبها.

ج. لا يباع من العراق ولا ينقل اليه بأي صورة كانت، اي بضاعة خاضعة لرقابة التصدير من قبل اي وكالة او منظمة تابعة للامم المتحدة.

د. لا يستورد من العراق الى الولايات المتحدة اي مقدار من النفط أو المشتقات النفطية العراقية.

المادة الرابعة: (التأجيل)

لرئيس الولايات المتحدة ان يؤجل تنفيذ العقوبات المصرح بها في المادة الثالثة اذا ما اثبت أو شهد بالكتابة لرئيس مجلس النواب (الكونكرس) ورئيس لجنة العلاقات الخارجية لمجلس شيوخ الولايات المتحدة بان :

– العراق لا يرتكب جناية الابدادة العنصرية ضد الشعب الكوردي في العراق.

– ان العراق لا يستخدم السلاح الكيميائي المحرم استعماله بموجب اتفاق عام

1925. وانه قد زود بضمانات موثوقة بان العراق لن يستخدم هذا السلاح.

المادة الخامسة: (تقدير الموقف التركي)

يتوجه الكونكرس بالثناء على الحكومة التركية لقرارها الانساني ، باستضافة الالاف من الكورد الذين هربوا من عمليات الابداء العنصرية في العراق . وهو يرجو الرئيس ابلاغ الحكومة التركية بهذا التقدير .

المادة السادسة : (المعونة للاجئين الكورد)

يرى الكونكرس وجوب قيام الولايات المتحدة بتأمين المساعدات للكورد اللاجئين الذين هم الان في حاجة الى الرعاية الطبية والمعونة الانسانية .

المادة السابعة : (الامم المتحدة)

يطلب الكونكرس من وزير الخارجية الامريكية ان يحيط علما مجلس الامن التابع للامم المتحدة – فورا بمسألة استخدام العراق الغاز السام ضد مواطنيه و معظمهم مدنيون لا يملكون وسيلة للدفاع عن انفسهم ، ويطلب استنادا الى قرار مجلس الامن المرقم (620) اتخاذ الاجراءات الفعالة والمناسبة بحق العراق لتكراره اسخدام السلاح الكيميائي .

المادة الثامنة : (تاريخ سريان مفعول القانون) يوضع موضع التنفيذ حال سنه .

صورة مصادق عليها من أمين سر الكونكرس

وولتر . جي . ستيوارت

## **ملحق رقم (7)**

**نص قرار مجلس الأمن 688**

## نص القرار المرقم 688 الذي توصل اليه مجلس الأمن في 5 نيسان (ابريل) 1991

ان مجلس الامن:

مستندا الى الفقرة السابعة، من المادة الثالثة من ميثاق الامم المتحدة - وواضعا نصب عينه واجباته ومسؤولياته التي نص عليها الميثاق، ومدفوعا بقلقه الشديد بسبب عمليات القمع التي يتعرض لها السكان المدنيون العراقيون في انحاء عديدة من العراق، ومن ذلك شمولها في الاونة الاخيرة المناطق الكردية المأهولة، الامر الذي ادى الى تدفق جموع غفيرة من اللاجئين نحو الحدود التركية وعبروها، مما استتبع ذلك من غارات عبر الحدود من شأنها تهديد السلم والامن الدوليين في المنطقة.

واحساسا منه بالاسى الغامر لما يعانيه الانسان هناك من أهوال.

وبعد تأمل في التقريرين رفعها ممثلا فرنسا وتركيا لدى الامم المتحدة بتاريخ 4 من نيسان (ابريل) 1991 و3 منه برقم 22442 \ س و22435 \ س على التوالي. وكذلك بتأمل في التقريرين اللذين رفعها ممثل جمهورية ايران الاسلامية الدائم لدى الامم المتحدة بتاريخ 3 و4 من نيسان 1991 وقد سجلا برقم 22436 \ س و22447 \ س على التوالي.

يعيد تأكيدها بالتزام الدول الاعضاء كافة بالامن والسلامة والاستقلال السياسي للعراق ولسائر دول المنطقة وواضعا نصب عينه تقرير السكرتير العام المرقم 22366 \ س. المؤرخ في 5 من اذار (مارس) 1991 يقرر ما يلي:

- يدين مجلس الامن عمليات القمع التي يعانيها السكان المدنيون العراقيون في انحاء كثيرة من تلك البلاد. وقد شمل في الايام الاخيرة المناطق الكردية المأهولة.
- وان هذا يؤدي الى تهديد السلم والامن الدوليين في المنطقة.
- يطلب المجلس من العراق وقف عمليات القمع هذه، اسهاما منه في ازالة الخطر الذي يهدد السلم والامن في المنطقة. ويعرب المجلس في الوقت عينه عن امله في قيام حوار

- عُلني حول ضمان حقوق الانسان. وحقوق المواطنين العراقيين السياسية كافة.
- ويشدد على العراق - بلزوم السماح بدخول فوري للمنظمات الدولية الانسانية، وبالاتصال بكل من يحتاج الى معونتها في اي جزء من اجزاء العراق. وبتوفيره لها كل ما يلزم من التسهيلات للقيام بواجباتها.
- ويطلب من السكرتير العام، ادامة بذل الجهود الانسانية في العراق. وان يقوم فوراً بايعاز بعثة اخرى الى المنطقة اذا اقتضى الامر- ولتقديم تقرير عن محنة السكان المدنيين العراقيين، ولا سيما الكرد منهم الذين يعانون كل نوع من انواع الاضطهاد على يد السلطات العراقية.
- ويطلب ايضاً من السكرتير العام، استخدام كل ما هو تحت تصرفه من الموارد، وبضمنها موارد منظمات الامم المتحدة ذات العلاقة لسد احتياجات اللاجئين العراقيين العاجلة، وكذلك للسكان العراقيين المشردين.
- ويناشد الدول الاعضاء والمنظمات الانسانية كافة، المساهمة في عمليات الاغاثة الانسانية.
- ويطلب من العراق التعاون مع السكرتير العام من أجل تحقيق هذه الغايات.
- ويقرر ابقاء الموضوع في جدول اعماله.



## **الملحق رقم (8)**

**نص برقية السيد مسعود البارزاني بعد فرز الاصوات في**

**انتخابات العام 1992**

## **نص البرقية التي وجهها السيد مسعود البارزاني الى أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني أثر اذاعة نتائج الانتخابات العامة**

من: مسعود البارزاني

الى: جميع الفروع واللجان والكوادر في الحزب الديمقراطي الكردستاني .

من موقع المسؤولية أشكر جهودكم المبذولة في سبيل رفع راية حزبنا المناضل. كما تعرفون ان نتائج البرلمان هي 51٪ لحزبنا و49٪ للاتحاد الوطني الكردستاني وقد ظهرت هذه النتيجة مع الاسف الشديد نتيجة التزوير والخروقات في وقت الانتخاب بحيث فقدت أهميتها الجوهرية وأصبحت بدون قيمة الا في نقطة واحدة وهي انها تمت بسلام وبدون أية مشكلة. وقد ساد الشعب الكوردي جو ديمقراطي خلالها وكان هذا مبعث فخر واعتزاز لنا جميعا.

ان فكرة الانتخابات تعود لنا وكنا ننوي من خلالها وضع الأسس الديمقراطية. الا ان الخروقات وعمليات التزوير باتت واضحة للجميع ولذلك قررنا ان لا نعترف بنائج الانتخابات لأن الغدر والتزوير اضاعا كل شيء. وخشية من تشويه سمعة الشعب الكوردي وعدم اذاعة هذه الفرصة التاريخية التي أعطت طابعا ايجابيا للعالم كله توصلنا الى هذا:

اذا الغينا النتائج فسنكون مسؤولين أمام التاريخ عن هذا الخطأ الكبير وعن ضياع فرصة كبيرة للشعب الكوردي. فكان علينا ان نواجه احد خيارين:

اما المجازفة بمصير الشعب الكوردي وتاريخه بالغاء نتائج الانتخابات.

واما البحث عن مخرج لهذه الفضيحة.

ولذلك قررنا بالاتفاق مع الاتحاد الوطني ان نجد حلا وهو اعلان نتائج الانتخابات. وبالرغم من فوز حزبنا بها. فأنا شخصا لا أعتز بها وأعتبرها غير صحيحة . فالعملية هي اتفاق وليس نتائج انتخابية ولا أريد ان نتصورها فوزا ولكنها تضحية في سبيل هذا الشعب. وأني بصفتي هذه – لست مستعدا لقيادة الحركة الكردية في العراق ان لم تجر الانتخابات بحرية وديمقراطية وبشكل نظيف.

### الاتفاق بيننا وبين الاتحاد الوطني هو كالآتي :

- تجري الانتخابات العامة في وقت لاحق.
- يختار القائد بالاتفاق.
- مناصفة أعضاء البرلمان.
- رئيس البرلمان يكون من الحزب الديمقراطي الكردستاني ونائبه من الاتحاد الوطني.
- رئيس المجلس التنفيذي يكون من الاتحاد ونائبه من الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- تشارك الاحزاب الاخرى في الجهاز التنفيذي.

وأكرر مرة أخرى بأن هذا الاتفاق لا يعني قبولا بنتائج الانتخابات لان جميع الاطراف كانت لديهم شكوى على الخروقات والتزوير الكبير الذي حصل.

لم يكن بوسعنا القول بوجود الغاء نتائج الانتخابات بسبب سمعتنا في الخارج وصداها السلبية مع الشعب الكوردي ورغبته في المحافظة على سمعته الخارجية. وسوف نعد لأي انتخابات مقبلة جميع المستلزمات الضرورية الكفيلة بمنع التزوير.

ان موقف الاحزاب الحليفة الاخرى كان على مستوى المسؤولية التاريخية. فقد فسحوا المجال لتشكيل هذا البرلمان لمدة أربعة أشهر لحين اجراء انتخابات جديدة ونحن نقدر عاليا النتائج كما ظهرت وهي 51 بالمائة للبارتي و49 بالمائة للاتحاد الوطني. تم اجراء اتفاق بين

الطرفين على تشكيل برلمان مشترك بخمسين مقعدا لكل من الحزبين المتنافسين. الا أن الحاكم المشرف لم يعلنها بشكل جيد لذلك أستوجب التوضيح.

ونحن ندعوكم الى ابقاء معنوياتكم عالية وعدم التصور بأي شكل من أشكال بان حقوقنا قد سلبت أو اننا خسرنا، بل هي أيضا تضحية اخرى من أجل الشعب الكوردي وعليكم أن تهيئوا انفسكم من الان للاستفادة من الاخطاء السابقة في الانتخابات القادمة حماية لراية حزبنا ولاسم البارزاني الخالد وعلينا المحافظة على الروح الاخوية في هذه المرحلة بيننا وبين الاخوة في الاتحاد الوطني وجميع الاخوة في الجبهة الكوردستانية والتزامنا معهم يزداد الان أكثر من أي وقت مضى، كافة الاعمال يجب ان يهدف الى تقوية صفوف الشعب الكوردي .

وهذه هي ثمرة دماء شهدائنا الابرار

وهذا هو الايضاح للببشمركة والكوادر واصدقاء البارتبي والشعب الكوردي العزيز.

مسعود البارزاني

3 2 ايار (مايو) 1992

(بمدى علمنا لم يصدر بيان مماثل من الاتحاد الوطني بشأن الانتخابات الا ان قيادة الحزب قبلت بهذا الترتيب المقترح على ما يظهر. ولكن الى حين كما ظهر فيما بعد)..

## **الملحق رقم (9)**

**النص الكامل لبيان اعلان الفيدرالية في كردستان العراق**

## بيان إعلان الاتحاد الفيدرالي

عندما وضعت الحرب العالمية أوزارها تطلعت الأمة الكوردية كسائر الأمم الراضحة تحت الحكم العثماني إلى إقامة كيان خاص بها. تكون ضمنه سيدة نفسها. ولكن شاءت المصالح المتعددة الجوانب للقوى المنتصرة في تلك الحرب المالكة لمفاتيح الحل والربط لا أن تحرم هذه الامة العريقة من حقها المشروع في الاستقلال فحسب بل انها قسمت بين خمسة كيانات مجاورة رغم احتجاجات وثورات هذه الأمة المظلومة. ورغم اعتراف المادتين ٤١ و ٤٢ من القسم الرابع من معاهدة سيفر ( ١٩٢٠- ) المعقودة في مذآب (اغسطس) مهخذ ، بحق الأمة الكوردية في حكم ذاتي يتحول خلال سنة الى استقلال تام لدولة كوردية تضم جميع أجزاء كوردستان بضمنها كوردستان الجنوبية التي عرفت فيما بعد ، وبعد تأسيس الدولة العراقية بكوردستان العراق ، ان شاء سكانها الانضمام الى تلك الدولة المستقلة الا ان تلك الآمال أجهضت في معاهدة لوزان المنعقدة بتاريخ ٢٤ حزيران (يونيو) يهخذ ثم ألحقت ولاية الموصل بالعراق في تذكانون الأول (ديسمبر) ببيخذ (الجلسة ١١)، بالرغم من أن اللجنة المشكلة من قبل عصبة الأمم المتحدة كانت قد أقرت في الصفحة السابعة والخمسين من تقريرها بأن (حقائق الوضع السكاني تقوم على الاعتراف بأنشاء دولة كوردية مستقلة لأن الكورد يشكلون خمسة أثمان السكان) وأكتفت عصبة الأمم باشتراك تمتع الكورد بحقهم في الادارة والعدالة والمؤسسات اللغوية.

هكذا ورغم ثورة الشعب في كوردستان الجنوبي بقيادة الشيخ محمود الحفيد واعتراف الحكومة البريطانية به حكمدارا للمرة الاولى في سنة ١٩٢٢ ميلادية وللمرة الثانية في سنة ١٩٢٣ فان هذا الجزء من كوردستان قد ألحق قسرا وبالضد من ارادة سكانه بالدولة العراقية حديثة التكوين ، وقد حاولت حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا طمأنة الشعب الكوردي عندما قدمت الحكومة العراقية – وهي تحت الانتداب البريطاني – وعدا تضمنه تصريحهما الرسمي المشترك الذي يعترف بحق الكورد الذين يعيشون داخل حدود العراق في اقامة حكومة كوردية ضمن هذه الحدود وتأمل الحكومتان ان العناصر الكوردية على اختلافها ستتوصل .. الى

اتفاق فيما بينها حول الشكل الذي ترغب ان تقوم تلك الحكومة وحول الحدود التي ترغب ان تمتد اليها وان يرسلوا موفدين ذوي صلاحيات الى بغداد للتداول في العلاقات الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية ولكن هذه الوعود بقيت حبرا على ورق.

وعندما قبل انضمام العراق الى عصبة الأمم في ١٩-١٩٣٢- ييحد علق ذلك القبول على شرط تقييد العراق بالتزامات وضعتها عصبة الأمم، تلك هي الالتزامات ذات الاهتمام الدولي الوارد وفي البنود الستة عشر لتصريح الحكومة العراقية الصادر في ١٩٣٢-١٩٣٢- مايو - ييحد، ومن تلك الشروط وجوب احترام العراق للحقوق الانسانية والثقافية والادارية للكلد والأقليات القاطنين في ألبوة: الموصل، اربيل، كركوك والسليمانية. وهذا التصريح لا زال ساري المفعول اذ نقلت حقوق والتزامات عصبة الامم الى هيئة الامم المتحدة وذلك بموجب القرار الأخير لمجلس عصبة الامم في ١٩٣٢-١٩٣٢- نيسان (ابريل) ١٩٣٢-١٩٣٢- وقضت المادة ١٩-١٩٣٢- تن من ذلك التصريح بوجوب تقييد العراق ببنيه وعدم مخالفتها بموجب أي قانون داخلي وعدم جواز تعديلها الا بموجب اتفاق بين العراق ومجلس عصبة الامم وبأكثرية الأصوات، كما تخضع المنازعات حول تفسير بنود التصريح الى حكم محكمة العدل الدولية الدائمة.

وهكذا فان استقلال العراق ووحدة أراضيها أصبحتا مرهونتين باحترام العراق لبنود ذلك التصريح. ولكن الحكومات العراقية المتعاقبة خرقت بشكل صارخ تلك الالتزامات وثبت ذلك الخرق بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٣٢-١٩٣٢- ججت في ب - ١٩٣٢- نحذ وبقرار لجنة حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) في الدورة ١٩٣٢-١٩٣٢- رقم القرار ١٩٣٢-١٩٣٢- نث في ب آذار (مارس) ١٩٣٢-١٩٣٢- هحذ.

ان تاريخ شعبنا الكوردي في العراق حافل بالانتفاضات والثورات، ففي ١٩٣٢-١٩٣٢- نذ ايلول (سبتمبر) نتخذ امتشق هذا الشعب بقيادة الزعيم الخالد مصطفى البارزاني سلاحه مرة أخرى بعد ان نكثت حكومة عبدالكريم قاسم بوعودها وأخلت بالمادة الثالثة من الدستور المتأقت الصادر بعد ثورة ١٩٣٢-١٩٣٢- تموز (يوليو) جبحد والتي اعتبرت العرب والكلد شركاء في الوطن العراقي. فكانت

ثورة قومية تجسد مطالب شعبنا وتطلعاته المشروعة. وبالرغم من الانتكاسة المفقطة في عام ١٩٩١، على اثر ممرات دولية أدت الى توقيع اتفاقية الجزائر ، التي باع فيها صدام حسين جزء من أرض العراق لقاء قمع الثورة الكوردية ، فان شعبنا الأبى سرعان ما استأنف ثورته وواصل نضاله ليثبت للعالم أجمع أنه شعب أبى لا يقهر.

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة على عدم جواز الحرمان من التمتع بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية – ديباجة الميثاق (الغايات) – كما نصت الفقرة ٢ من الفصل الأول على (اقامة العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منهما حق تقرير مصيرها). وتأكد حق الشعوب في تقرير مصيرها بشكل واضح في الفقرة الأولى من المادة الأولى من العهدين الدوليين الخاصين بـ(الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية) وبـ(الحقوق المدنية والسياسية) الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ وتحت والذين انضم اليهما العراق في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ حيث اكدتا (حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها وحرية تقرير مركزها السياسي). وحين مددت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة المبادئ التي تعمل هذه الهيئة<sup>4</sup> وفقها لتحقيق غاياتها جعلت تمتع أعضاء الأمم المتحدة بالحقوق والامتيازات – ومنها طبعاً احترام السيادة ووحدانية الأراضي – المترتبة لها بموجب الميثاق، مرهوناً بوفاء الأعضاء بالالتزامات المترتبة عليهم وفق ذلك الميثاق.

لقد كان شعبنا يعبر عن حسن نيته وصفاء سريرته في قبوله لكل مبادرة لحل مشكلته، رغماً عن الآلام والمآسي وحملات الإبادة التي تعرض لها. ولكن حسن نية شعبنا كان يقابل في كل الأحوال بالغدر والخيانة والتنصل من الاتفاقات الموقعة من جانب الأنظمة العراقية المختلفة، وآخر تجربة في هذا الصدد كانت مفاوضات عام ١٩٩٠. نحن حيث ان النظام العراقي تنصل من وعوده التي رافقت بداية المفاوضات ثم سحبت الادارات الحكومية وفرضت حصاراً اقتصادياً على كوردستان مما اضطر شعبنا الى اجراء انتخابات نيابية حرة بقرار من الجبهة الكوردستانية لسلطة الأمر الواقع (DeFآهف) اذذاك. فتمت تلك الانتخابات بصورة رائعة يوم ١٩ آذار



